جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة :العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

الهيمنة الإمبريالية
في فكر
زبيغنيو بريجنسكي ونعوم تشومسكي

– إعداد الطالب:
علي عيسات

– إشراف الدكتور:
عصام بن الشيخ

أعضاء لجنة المناقشة	
الإسم واللقب	الصفة
– الدكتور: مبروك كاهي	رئيسا
– الدكتور: عصام بن الشّيخ	مشرفا ومقررا
– الأستاذ:عبد الوهّاب	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم :2018/06/03

السنة الجامعية:2018/2017 م

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة :العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

الهيمنة الإمبريالية
في فكر
زبيغنيو بريجنسكي ونعوم تشومسكي

– إعداد الطالب:
علي عيسات

– إشراف الدكتور:
عصام بن الشّيخ

أعضاء لجنة المناقشة	
الإسم واللقب	الصفة
– الدكتور: مبروك كاهي	رئيسا
– الدكتور: عصام بن الشّيخ	مشرفا ومقررا
– الأستاذ: عبد الوهّاب كافي	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم :2018/06/03

السنة الجامعية:2018/2017 م

التشكّرات

الحمد لله ربي العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين و إمام المرسلين

وعلى آله وصحبه أجمعين .....وبعد

نشكر أولا والأخيرا الله سبحانه وتعالى على نعمه العظيمة ونحمده على فضله أن وفقنا إلى إتمام هذا العمل

وكلنا أمل أن ينفعنا الله به وكل من يطلع عليه.

ويسرنا أن نتقدم بأوفر وأبلغ معاني الشكر الجزيل للدكتور " عصام بن الشّيخ " لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة وعلى ثقته وتفهمه وعلى ما خصصه لنا من جهد و وقت وتوجيهات.

كما أنتهز الفرصة للتعبير عن شكرنا الجزيل لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية والعاملين به

وإلى كل من ساعدنا و لم يبخل علينا بإقتراحاته واسهماته في اعداد هذا العمل.

إلى زملاء الدرب ولا يفوتنا في هذا المقام، أن نشكر أولئك الذين دعمونا و كانوا لنا سندا فكانوا مفاتيح الأبواب الخير

وسبب في تذليل الصعوبات.

فجزى الله الجميع كل خير.....

الإهداء

يسرني أن أهدي ثمرة هذا المجهود إلى العائلة الكريمة كل باسمه : الأم الحبيبة ، الزوجة الكريمة ، الكتكوتة آية الرحمن و سراج الدين

الإخوة والأخوات الأصدقاء الأعزاء

وكل من عائلة : عيسات ، محجر، فولاني ، كادي ، سبابطي ، شيباني ....

ملخص الدراسة:

شهد النظام الدولي تحولات هيكلية جذرية كبيرة عقب الحرب الباردة ، فبعد أن ساد منطق الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي ، أفرز تسارع الاحداث نظاما دوليا تسوده الهيمنة الأمريكية ، مدفوعة بنشوة النصر على المعسكر الإشتراكي، حيث عملت على بناء نظام دولي يكرّس هيمنتها على العالم ، موظفة في ذلك تفوقها المطلق على كافة الأصعدة ، لذلك نظّر كبار قادة الفكر والسياسة الأمريكان على غرار "**زبيغنيو بريجنسكي**" وغيره لاستمرار الهيمنة الأمريكية على العالم لأنها وفقهم الضمان الوحيد لأن يسود الاستقرار النظام الدولي ، بالمقابل نشأ تيار معارض لهذا التوجه ، متأثرا بما خلفته سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من فضاعات وممارسات بسبب توظيفها لكل السبل في مسعاها للهيمنة ، حتى وإن تعارضت مع مبادئ الإنسانية حقوق الانسان ، رغم التوجه المتسارع للنسق الدولي نحو التعددية القطبية ، مدفوعا بالتحولات في المدلول الفلسفي والقيمي للقوة وظهور تحديات دولية فوق وطنية ، إلى جانب تصاعد التيارات المناهضة للعولمة وفق المنظور الأمريكي ، في مقدمتهم " **نعّوم تشومسكي**" ومناصريه من مناهضي الهيمنة وما تبعها من تيارات العولمة ، ومع بروز أقطاب دولية تنافس الهيمنة الأمريكية في مجالات عدة اقتصادية وتكنلوجية ومالية وحتى عسكرية ، بالموازات مع الأحداث والأزمات الدولية التي أثبتت تراجع الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية .

الكلمات المفتاحية: الهيمنة ، القوة ، النظام الدولي ، العولمة ، اللبرالية ، الحرب الباردة .

Abstract :

The international system has seen a radical structural transformation after r the logic that prevailed in the conflict between the eastern and the Cold War, afte western camps, the acceleration of events spawned an international system dominated by American hegemony, driven by ecstatic victory over the socialist n international system dedicated Where she worked on building a ,camp hegemony over the world, an employee at the absolute superiority at all levels, so look senior leaders of thought and politics American style "Zpeggynao world Brzezinski" and the other for the continuation of US hegemony over the because they bless the only guarantee that the prevailing international system stability, in contrast grew up stream shows this trend, including the legacy of his United States of America Vdhaat and practices because of employing all policy s in its quest for dominance, even if it conflicted with human rights the mean principles of humanity, despite the accelerating trend towards the international Driven by shifts in the meaning of philosophical and ,polarity-format of multi rgence of international challenges supranational, as moral strength and the eme currents of globalization, according to the American -well as the escalation of anti -perspective, in the forefront, "Noam Chomsky" and supporters of the anti ization, and with the emergence hegemony and the subsequent currents of global of international poles compete with American hegemony in the economic areas of several and Tknlogih, financial and even military, Balmoisat with international of the United events and crises that have proved to decline in the leading role States of America.

Key Words : Hégémony‹Power ‹International system‹ Globalisation ‹Liberalism ‹Cold War .

مقدمة

مقدمـــــــــة:

إن المتتبع لتطور السياق التاريخي للنظام الدولي ، يلاحظ أن سمة عدم الاستقرار كانت ولا تزال ملازمة للعلاقات الدولية ، ما بين تنافس وصراع وحروب بين الفواعل المشكلة للمجتمع الدولي ، فالصراع ظل سمة ملازمة للمجتمعات البشرية منذ القدم ، فهو صراع القوة باستعمال القوة من أجل القوة ، هذه القوة التي تعتبر من المصطلحات ذات الأبعاد الفلسفية الأكثر تعقيدا في مجال العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فقد يحدث الاستقرار حين تصل قدرات القوى المشكلة للنسق الدولي مهما كانت صيغتها متعددة أو ثنائية ، إلى ما بات يطلق عليه بتوازن القوى ، هذا التوازن المتعدد الأطراف الذي شهده النظام الدولي بعد الحرب العالمية الأولى في شكل القوى المنتصرة في الحرب ، أخذ توازن القوى شكله الثنائي بعد الحرب العالمية الثانية ، حين أسفرت الحرب عن قوتين عظميين اقتسمتا السيطرة على العالم بين معسكرين غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية« **USA** » وشرقي بزعامة الإتحاد السوفيتي« **USSR** » على أسس واعتبارات أيديولوجية .

لكن مع نهاية ما عرف بالحرب الباردة بسقوط أحد القوتين العظميين المتنافستين، أفرز نظاما دوليا تسوده قوة عظمى منفردة ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية تضافرت لها عدة ظروف وأسباب لأن تتسيّد العالم بعد أن سيّرت حلقات الحرب الباردة بما يحقق لها الانتصار دون أن تتعرض مقدراتها للاستنزاف حسب بعض المنظّرين لكون سقوط الإتحاد السوفياتي كانت تحت تأثير العامل الخارجي بالأساس ، حيث بنت و كرّست الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على النظام الدولي بعد الحرب الباردة « **Cold War** » على قوتها الاقتصادية والعسكرية بالإضافة إلى أسس فكرية وعقدية نظر لها العديد من القادة والمفكرين وصناع القرار في الإدارة الأمريكية على غرار" **زبيغنيو بريجنسكي– Zbigniew Brzezinski 1928/2017**" ، لبناء نظام دولي يتماشى مع توجهات السياسة الأمريكية ، رغم ما واجهته من معارضة و انتقادات للسياسات المنتهجة من أطراف خارجية إلى جانب أصوات معارضة للهيمنة الأمريكية من الداخل الأمريكي على غرار المفكر " **نعّوم تشومسكي–Naom Chomsky 1928** " والتيارات المناهضة للهيمنة والعولمة .

"**بريجنسكي**" الذي يمثل التوجه الواقعي« **Realism** » في السياسة الأمريكية ، في مواجهة " **تشومسكي** " كعودة للتيار المثالي« **Idealism** » في العلاقات الدولية ، هذا الجدل الذي يعود إلى فترة الثلاثينيات من القرن الماضي ، حين أدرك الباحثون في

العلاقات الدولية أن ثمة فجوة بين منظري هذا الميدان، بين أصحاب النظرة المثالية (الذين يعتمدون مبدأ كيف يجب أن تكون العلاقات الدولية)، وأصحاب النظرة الواقعية (التي تعتمد مبدأ أن النظام الدولي هو وليد توزيع القوة بين وحداته – الدول –) . إن تبني المثالية للنظرة التفاؤلية لواقع دولي خال من الحروب ، المستندة إلى الطبيعة الخيّرة في الإنسان ، يقابله الطرح الواقعي الذي يفترض أن طبيعة الدولة من نفس طبيعة الفرد (شريرة) ، تسعى لتعظيم قوتها من أجل البقاء ، وهي بذلك تحمل نظرة تشاؤمية حول آفاق تقليص النزاعات والحروب ، فإذا كانت الواقعية تنطلق انطولوجيا ، من تبنى الطرح " **الدولاتي** – **Statism**" المهيمن القائم على الدور المركزي للدولة باعتبارها منشئة المجتمع المدني« **Civil society** » على المستوى الداخلي والوسيط الوحيد لهذا المجتمع على المستوى الخارجي ، في ظل نظام فوضوي« **Chaotic system** » (لا توجد فيه سلطة عليا ذات سيادة)، فالدولة لا تسعى لتحقيق الرفاه « **Welfare State** » بل يقتصر دورها في مواجهة الفوضى ، فإن المثالية تنطلق من كون أن العالم تعددي تعاوني في إطار مؤسسات دولية راعية له ، ومحققة للأمن الجماعي « **Collective Security** » ، ونظم ديمقراطية« **Democratic Systems** » يدعمها رأي عام متنور، والدولة تلعب دور الخادم الذي يسعى لتحقيق الرفاه [1].

إشكالية الدراسة :

وعليه يمكننا طرح الإشكال التالي : **هل يمكن اعتبار الجدل و الصراع بين المشروعين التنظيريين "لبريجنسكي وتشومسكي" حول سياسة الهيمنة الأمريكية كتجديد للحوار الأنطولوجي بين المثالية والواقعية ؟**

وتتفرع عن هذا الإشكال الرئيس إشكاليتان فرعيتان على النحو التالي :

1. كيف ساهمت ديناميكية وتسارع الأحداث الدولية في تدرج النظام الدولي بين العديد من نظم توازن القوى وصولا لنظام الأحادية القطبية و الهيمنة الأمريكية ؟
2. ما هي الأبعاد و الأسس الفكرية التي بنى عليها "زبيغنيو بريجنسكي" مشروعه التنظيري لسياسة الهيمنة الأمريكية ؟
3. كيف ساهمت سياسة الهيمنة الأمريكية على العالم وما خلفته من أحداث و أزمات في بروز تيار مناهض لهذه السياسة ؟

---

[1] الحوارات الكبرى بين نظريات العلاقات الدولية ، على الموقع https://www.politics-dz.com/threads/almxhaurat-alkbr-bin-nzriat-alylaqat-alduli.6448/

4. ما هي الاعتبارات و الخلفيات التي بنى عليها " **نعّوم تشومسكي**" مشروعه المناهض لسياسة الهيمنة الإمبريالية الأمريكية ؟

للإجابة على هذه التساؤلات تبنينا الفرضيتان الرئيسيتان التاليتان والتي تندرج تحتهما فرضيات فرعية :

- ساهمت ديناميكية وتسارع الأحداث على الساحة الدولية في إعادة توزيع لمحددات القوة بين وحداته وبالتالي تعديل بنية وطبيعة النظام الدولي .
- بالموازاة مع وجود تيار فكري نظر لسياسة الهيمنة الإمبريالية الأمريكية برز بالمقابل تيار مناهض لهذه السياسة دفاعا عن قيم الإنسانية والحكومة العالمية .

وتتمثل الفرضيات جزئية لموضوع الدراسة في :

1. كان للأحداث المفصلية التي عرفها القرن العشرين ممثلة في الحربين العالميتين والحرب الباردة الدور الحاسم في إعادة صياغة منظومة القوى على الساحة الدولية وطبيعة النظام الدولي السائد في كل مرحلة.
2. لعب المسار المهني والأكاديمي الذي خاضه "**بريجنسكي**" دورا أساسيا في بلورة مشروعه الفكري والتنظيري لسياسة الهيمنة الإمبريالية الأمريكية .
3. ساهمت الأحداث وخاصة الأزمات التي أفرزتها سياسة الهيمنة الإمبريالية الأمريكية على الساحة الدولية في ظهور تيار مناهض لها .
4. كانت حرب فيتنام وما تبعها من أحداث البداية الفعلية لمشروع "**تشومسكي**" المناهض لسياسة الهيمنة الأمريكية على العالم .

أسباب اختيار الموضوع :

- **الذاتية :** كأي متابع أو ملاحظ أو حتى باحث لا ينفك عن طرح التساؤل تلو الآخر حول الخلفيات والأبعاد التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية لأن تتبوأ الريادة العالمية ، فهل هي وليدة فرصة تاريخية قلّما أتيحت لقوى أخرى ، أم أنها وليدة مشروع إمبراطوري جرى رسمه والإعداد له عبر السيرورة التاريخية للأحداث ، في حين كان انهيار المعسكر الاشتراكي آخر حلقات هذا المشروع الامبراطوري .

كما أنه ما يلاحظ هو قلة الأبحاث التي تتناول المواضيع المتعلقة بالفكر وبالفكر السياسي بالتحديد ، رغم الأهمية التاريخية للفكر السياسي في توجيه مسار الأحداث على الساحة الدولية .

- **الموضوعية :** في عالم السياسة ثمة ظواهر لا حصر لها تستحق ، وبفعل جاذبيتها أن يجهد المرء نفسه بالتفكير بها والتأمل فيها لمعرفة أسبابها ومكوناتها وأنماط تفاعلاتها والنتائج المترتبة عليها[1].

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في الوقوف على الخلفية الفكرية والعقائدية التي بنيت عليها السياسة الأمريكية ومحدداتها الرئيسية ، ومعرفة الدور الهام والبارز الذي يلعبه التنظير في توجيه السياسة الأمريكية ، هذا التنظير الذي تكرس له الإدارة الأمريكية كل الظروف والامكانات حتى تكون نتائجه تتماشى وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية وغايات الأمن القومي . بالمقابل توضح كيف أن السياسة الأمريكية ورغم الشعارات البراقة التي ترفعها للدفاع عن قيم الانسانية والديمقراطية وحقوق الإنسان ، إلا أن ما تحدثه من أحداث وأزمات على الساحة الدولية نتيجة ممارساتها خلقت لها تيارات مناهضة لعل أشدها ضراوة كانت من الداخل الأمريكي تسعى لفضح هذه السياسة وبناء تيار دولي معارض لها .

حدود الدراسة : بعد التعريج على التطور التاريخي لظاهرة الهيمنة في تاريخ العلاقات الدولية , سيتم التركيز على الفترة الممتدة من نهاية الحرب الباردة على اعتبار أنها الفترة التي تجسدت فيها الهيمنة الإمبريالية الأمريكية بكل تجلياتها بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ، مرورا بما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر **2001** ، إلى غاية مرحلة ما عرف بالربيع العربي والذي شهد بعده بروز قوى دولية جديدة مؤثرة على الساحة العالمية على غرار عودة "**روسيا بوتين**" من بوابة الأزمة السورية. في حين تغطي الدراسة الساحة الدولية وبالأخص منطقة الشرق الأوسط كأهم مناطق النفوذ والسيطرة في السياسة الأمريكية في ظل وجود إسرائيل.

الدراسات السابقة : هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت أحد أو بعض متغيرات الدراسة على غرار:

- كتاب الأستاذ الدكتور " **كاظم هاشم نعمة**" بعنوان "**استراتيجية الهيمنة الأمريكية 1824-1989** " الصادر سنة **2001** ، والذي تناول فيه المؤلف السياق التاريخي للهيمنة الأمريكية منذ تاريخ مبدأ "**منرو1824**" حيث يتسائل الكاتب كيف صبرت الولايات المتحدة على أن تبقى قانعة بغير هيمنة وهي القوة التي سنحت لها أو كما يرى البعض أن التاريخ تعاطف معها في كثرة الفرص وتكرارها لتتبوأ الهيمنة[2] .

---

[1] عبد القادر محمد فهمي ،**الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية (دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري**. عمان : الشروق للنشر والتوزيع ،2009 ، ص7.

[2] كاظم هاشم نعمة،**استراتيجية الهيمنة الأمريكية 1824-1989** . طرابلس،2001 ، ص3.

- كتاب الأستاذ الدكتور " **عبد القادر محمد فهمي**" بعنوان "**الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية:دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري** " الصادر سنة 2009 ، والذي تناول فيه المؤلف الأسس البنيوية للفكر السياسي و الاستراتيجي الأمريكي المعطيات التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية أن تكون القوة العالمية الغير قابلة لأي منازع.
- أطروحة دكتوراه بعنوان :" **صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية** " للطالب :منير مباركية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2016/2015 .

الإطار المنهجي : فيما يخص الإطار المنهجي للدراسة بفقد استعنّا بمجموعة من النظريات و الاقترابات والمناهج والتي نرى أنها تساعد في الإجابة على إشكالية الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة على النحو التالي :

- النظريات : نظرية توازن القوى ، نظرية الهيمنة لبريجنسكي ، نظرية النظرية الجيوبوليتيكية ، نظرية نهاية التاريخ ، نظرية صدام الحضارات لصاموئيل هنتنغتن نظرية الموجة الثالثة لألفن تفلر ، نظرية الحكومة العالمية ، نظرية الدور (السياسة الخارجية) ،النظرية الواقعية لهانس مرغانتو ونيكولاس سبيكمان ، النظرية السلوكية نظرية السلام العالمي ، النظرية الماركسية ،نظرية الاحتواء ، نظرية الردع ،نظرية القوة الناعمة لجوزف ناي ،نظرية القوة وقياس قوة الدولة ، نظرية السياسة الخارجية ، نظرية التنظيم الدولي ،النظرية البنيوية ،نظرية الحرب اللاتماثلية، نظرية مناهضة الامبريالية نظرية السلعتين والعقوبات الاقتصادية ، نظرية الميغاامبريالية ، نظرية الكولونيالية نظرية الحركات الاجتماعية ، نظرية مناهضة العولمة ، نظرية المركز والمحيط ، النظرية الكوسموبوليتانية .
- المناهج : المنهج التاريخي ، المنهج الوصفي، المنهج المقارن ، منهج دراسة الحالة المنهج الاحصائي.
- الاقترابات : اقتراب صناعة القرار ، اقتراب النخبة ، اقتراب السيكلوجي ، الاقتراب النسقي ، اقتراب النظم .

صعوبات الدراسة : تكمن الصوبة التي تواجه أي باحث يسعى للغوص في أغوار أي نظام سياسي في صعوبة تحديد حجم التأثير الذي يلعبه أي عامل من العوامل المؤثرة في صنع القرار وتوجيه السياسات بصفة عامة ، فهي في النهاية محصلة تأثير وتأثر بين الكثير من الفاعلين .

وكيف أن مناهضة أي سياسة مهما كان مستوى أخلاقية ممارساتها من عدمه لا يمكن الجزم بكونه بداية لتشكيل جبهة عالمية ، فتاريخ العلاقات الدولية مليء بنماذج لممارسات

وسياسات لا إنساني لا يتحرك لها المجتمع الدولي ، في حين توصف مناهضة الاحتلال بالإرهاب ، بالتالي لا يمكن وصف أي ممارسة على الساحة الدولية بالبراءة من الخلفيات السياسية .

خطة البحث : لمعالجة موضوع البحث قمنا باتخاذ الخطة التالية : تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول ، **الفصل الأول** بعنوان ماهية الهيمنة وخصوصية النظام الدولي ، تندرج تحته أربعة مباحث ، **المبحث الأول** بعنوان ماهية ظاهرة الهيمنة ، **المبحث الثاني** أسباب ظاهرة الهيمنة ، **المبحث الثالث** نتائج وانعكاسات ظاهرة الهيمنة ، **المبحث الرابع** محاولات المجتمع الدولي للدفاع عن مفهوم الحكومة العالمية . **الفصل الثاني** بعنوان الهيمنة ومناهضة الهيمنة "دراسة مقارنة لفكر بريجنسكي وتشومسكي" ، تندرج تحته كذلك أربع مباحث وهي : **المبحث الأول** جذور صراع فكرتي بريجنسكي وتشومسكي حول الهيمنة الامبريالية ، **المبحث الثاني** فكرة الهيمنة والهيمنة الإقليمية بين القوى الكبرى ، **المبحث الثالث** منظور بريجنسكي للهيمنة الأمريكية ، **المبحث الرابع** منظور تشومسكي لمناهضة الهيمنة . **الفصل الثالث** تحت عنوان مستقبل النظام الدولي في ضوء تراجع الهيمنة الأمريكية والضغط الصيني الروسي ، مقسم إلى ثلاثة مباحث ، **المبحث الأول** التوجهات التدخّلية والاستعمارية الأمريكية في دول العالم الثالث ، **المبحث الثاني** سيناريو استمرار الهيمنة الأمريكية أحادية القطبية ، **المبحث الثالث** سيناريو الصعود الصيني والروسي والتعددية القطبية ، في الأخير **الخاتمة**.

الفصل الأول : ماهية الهيمنة وخصوصية النظام الدولي

تمهيـــــد:

من المسلمات القليلة التي هي محل إجماع بين الباحثين في عالم السياسة مسلمة الطابع الصراعي للنظام الدولي بالقوة من أجل القوة ، بين الفواعل المكونة له رغم تعدد مفاهيم ومضامين وأشكال هذه القوة ، فسمة الصراع الغالبة على العلاقات الدولية مردها لطبيعة توزيع القوة بين وحداته ، كل نسق ذو هراركية معينة لتوزيع القوة ، إلا أن ما يميز هذه الهراركية هو طابع عدم الثبات و التغير الدائم والمستمر ، وهو ما يفسر السياق التاريخي للنسق الدولي ، فالمتتبع للتطور التاريخي لتحولات النسق الدولي يلاحظ بجلاء هذا الحراك المستمر للأنساق الدولية رغم كون بعضها استطاعت أن تعمر لفترات زمنية طويلة لكنها ما لبثت أن طالها التغيير بفعل ديناميكية العلاقات الدولية وتوزيع القوة ، هذا الحراك المستمر في العلاقات الدولية أفرز لنا العديد من المفاهيم الجديدة المعبرة عن طبيعة كل نسق ، فمن توازن القوى« **Balance of Power** » إلى الثنائية القطبية« **Bipolar** » فالأحادية وما واكبها من هيمنة ، مصطلح الهيمنة الذي لاقى رواجا كبيرا خاصة في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة كمصطلح مرادف للسياسة الأمريكية على الساحة الدولية.

فقد شهد النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة تحولات جوهرية في هيكليته تمحورت حول ثلاث نقاط رئيسية وهي:

1- توزيع عناصر القوة . **2-** مدى تكافؤ القوة . **3-** علاقات القوة .

حيث شهد النظام الدولي توزيع أكبر لمحددات القوة بعدما كانت حكرا على المعسكرين المتصارعين الشرقي والغربي ، بالتالي لم يعد هناك حديث عن ثنائية قطبية ، بالمقابل لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بالتفوق المطلق في محددات القوة ، فرغم تفوقها النوعي في القوة العسكرية ، إلا أنها أصبحت تواجه منافسة شرسة في الميدان الاقتصادي والتكنولوجي ببروز قوى صاعدة في هذا المجال، كما أثار النمط الجديد لتوزيع القوة على مستوى النظام الدولي حالة من الشك وعدم اليقين بين من يرى فيه هيمنة مطلقة للولايات المتحدة تحت تأثير قوتها العسكرية الهائلة وبين من يرى فيه تعددية قطبية استنادا للقوى الصاعدة في الميدان الاقتصادي والتكنولوجي على غرار اليابان ، الهند ، الصين ...وغيرها .

المبحث الأول :ماهية ظاهرة الهيمنة :دراسة تاريخية لغوية اصطلاحية

كغيرها من الكثير من مصطلحات ومفاهيم العلاقات الدولية ، التي ليس لها تعريف يمكن الجزم على أنه محل إجماع بين الباحثين ، فقد راج مفهوم الهيمنة بكثرة في الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن العشرينربهيمنة قوتين عظميين على الساحة الدولية لكن أصبح المفهوم أكثر تبلورا بعد انهيار المعسكر الشيوعي بقيادة الإتحاد السوفياتي للدلالة على السياسة الأمريكية على الساحة الدولية كقطب مهيمن.

الهيمنة : (بالإنجليزية:**Hégémony)** من الإغريقية هي نوع غير مباشر من الحكومة ذات السيادة الإمبراطورية حيث تمارس الدولة المسيطرة جيوسياسيا هيمنتها على الدول المسيطر عليها باستخدام القوة بدل السيطرة العسكرية المباشرة .عند الإغريق كان يعني هذا النوع من الحكم سيطرة دولة–مدينة على دول–مدينة أخرى. وخلال القرن **19م**، كان يقصد بمصطلح السيطرة الهيمنة الثقافية لدولة ما على دول أخرى، وكانت الدول الأوربية آنذاك تطمح إلى السيطرة على قارتي أفريقيا وآسيا باعتبارها قوى عظمى[1]

وقد تناول العديد من المفكرين والساسة مفهوم الهيمنة بالدراسة والتحليل على غرار " **أنطونيو غرامشي**– **Antonio Gramsci 1937/1891** " " **المهدي المنجرة** " " **جوزف ناي** " " **لينين** " " **تشومسكي** " " **بريجنسكي** " وغيرهم ، ومن المحاولات الجادة لتحديد مفهوم الهيمنة نورد بعض التعاريف :

- حسب "**روبرت جلبين** – **Robert Gaplain**" (الهيمنة تشير إلى بنية النظام الدولي التي تتحكم وتسيطر فيها دولة واحدة قوية على الدول الأقل قوة في النظام الدولي)[2] .
- ويعرفها كل من "**روبرت كوهين** – **Robert Cohen**" و"**جوزيف ناي** – **Joseph Ney 1937**" على أنها (هيكل بنيوي لنظام دولي تكون فيه دولة واحدة قوية بما يكفي للحفاظ على القواعد الرئيسية التي تحكم العلاقات ما بين الدول ، وتكون لديها الرغبة في فعل ذلك)[3]
- في حين يراها " **إمانويل وولرشتاين** – **Immanuel Wallenstein**" أبرز رواد نظرية " **النظام** – **العالم** " بأنها (الحالة التي يكون فيها التنافس الجاري بين ما يعرف بـــ" القوى الكبرى" غير متوازن بشكل كبير ، إلى درجة أن قوة واحدة تكون متفوقة

---

(1) هيمنة: https://ar.wikipedia.org/wiki/ تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2018/03/19 .

(2) منير مباركية،**صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية** ، (أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية. 2016) ، ص141 .

(3) منير مباركية ، المرجع السابق ، ص141 .

بشكل فعلي على نظيراتها ، وأن قوة واحدة تستطيع فرض قواعدها ورغباتها بشكل واسع _ على الأقل من خلال قوة رفض فعلية _ في المجالات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية وأيضا الثقافية)[1].

- أما " **وولفرت -Wolfert"** فيرى أن الهيمنة تشير إلى (القيادة الواضحة والمعترف بها وكذلك النفوذ المسيطر ، لوحدة ما ضمن مجموعة من الوحدات غير الخاضعة لسلطة واحدة)[2].
- وهو نفس منظور " **بول شرويدر -Paul Schroeder"** للهيمنة حين يرى أنها (القيادة الواضحة والمعترف بها ، وكذلك النفوذ المسيطر ، لوحدة ما ضمن مجموعة من الوحدات غير الخاضعة لسلطة واحدة)[3].
- بالمقابل يرى " **ووارشتاين–Wallenstein** " (القوة المهيمنة هي دولة تتمتع بفضل كفاءتها الإنتاجية بموقع تفوق اقتصادي وعسكري على جميع منافسيها .

ويعتقد " **وولرشتاين** " بأن ثلاثة دول بلغت موقع الهيمنة خلال الفترة التي بدأت بنشوء النظام العالمي الحديث ، وهذه الدول هي هولندا في منتصف القرن السابع عشر ، تبعتها بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر ، وثم الولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين)[4].

- كما يرى " **كوكس -Cox**" (الهيمنة هي بنية من القيم والرؤيا حول طبيعة النظام والتي تخترق مجموعة كاملة من الدول وغير الدول في نظام يخضع لهيمنة هذه القيم والرؤيا نوعا ما ثابتة وغير قابلة للتساؤل ، فهي تظهر لأغلب اللاعبين كجزء من النظام الطبيعي. بنية معاني كهذه ترتكز على بنية قوة ، فيها تسيطر دولة معينة لكن هذا غير كاف لخلق هيمنة ، الهيمنة تنحدر من الطبقات المسيطرة في الدول المسيطرة كل الوقت والتي تتمتع أفعالها وأفكارها بدعم الطبقات المسيطرة للدول الأخرى)[5] .

---

(1) منير مباركية ، المرجع السابق، ص141 .

(2) منير مباركية ، المرجع السابق، ص141.

(3) منير مباركية ، المرجع السابق، ص141.

(4) جون بيلس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الامارات : مركز الخليج للأبحاث، 2004 ، ص 292.

(5) جوني عاصي ، **النظرية والإيديلوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، ط1، فلسطين : معهد ابراهيم أبو الغد للدراسات السياسية ، ص61.

من خلال هذه التعارف يتضح أن القاسم مشترك بين التعاريف السابقة هو وجود طرف (دولة في الغالب) مهيمنة ضمن النسق الدولي السائد ، ما يعني أن هذه الدولة المهيمنة تمتلك من أدوات القوة ما يجعلها تتحكم في شكل ومسار النسق الدولي .

المبحث الثاني :أسباب ظاهرة الهيمنة في العلاقات الدولية ومظاهرها

من خلال محاولات تعريف مفهوم الهيمنة يتضح أن للظاهرة مجموعة من الإرهاصات التي تسبق خضوع النظام الدولي لهيمنة أحد الأطراف المكونة له، فأن تخضع مجموعة من الدول والفواعل في الساحة الدولية لإرادتك يتطلب أن تمتلك من مقومات ومصادر القوة المادية والمعنوية ما يكفل لك أن تحافظ على القواعد الأساسية التي تحكم النسق الدولي ، وبما لا يسمح لأي من هذه الدول أن تفكر في تغيير هذا الواقع هذا الواقع أو النسق الذي يجسده " **هانس مورغانثو** -**HANS MORGENTHAU"** في تحليله لتفاعل النسق الدولي في شكل النموذج الموضح أسفله ، هذا النسق الدولي الذي يحصر " **هانس مورغانثو1904-1980** " أبعاده في ثلاث حالات تفرضها الدولة المهيمنة، كما يوضحه

الشكل التالي :

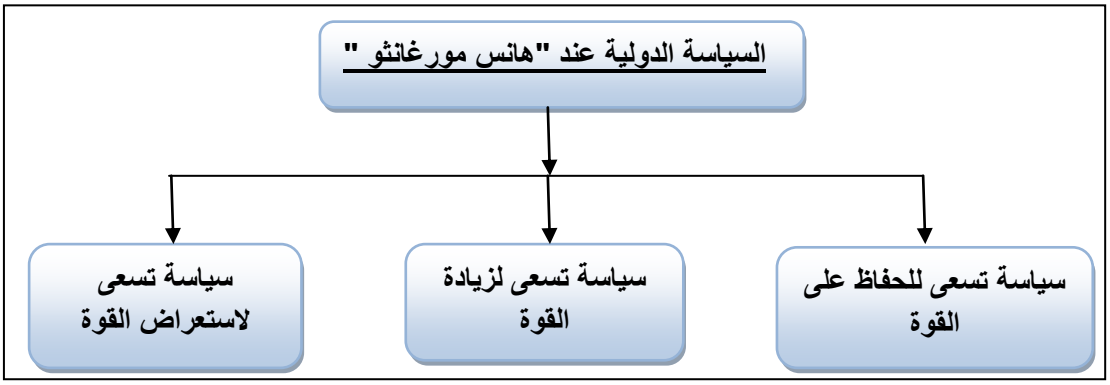

- الشكل رقم (01)

- المصدر :الشكل من تصميم الطالب بناءا على تصور " هانس مورغانثو " .

فالمدرسة الواقعية تعطي الأولوية في دراستها للنظام الدولي لتفاعلات قيادة النظام ، أو ما يسميه " **بريتشر** - **Bretscher** " **بالنظام المسيطر** « **Dominant system** » ، حيث يميز بين النظام الدولي العام (العالمي)، والنظام الدولي المسيطر الذي يميز قيادة النظام الدولي إضافة إلى التركيز على دراسة هيكلية القوة داخل النظام المسيطر (توازن القوى، القطبية الثنائية الجامدة ، القطبية الثنائية المرنة ، القطبية الأحادية ، التعددية القطبية ، النظام الهرمي ...الخ)[1] ، ما يعني أن لمستوى توزيع القوة بين وحدات النظام دور أساسي في تحديد النمط السائد لتفاعلات النظام الدولي كما يوضحه الشكل التالي :

---

[1] محمد السعيد إدريس ، **تحليل النظم الإقليمية :دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،2001 ،ص18.

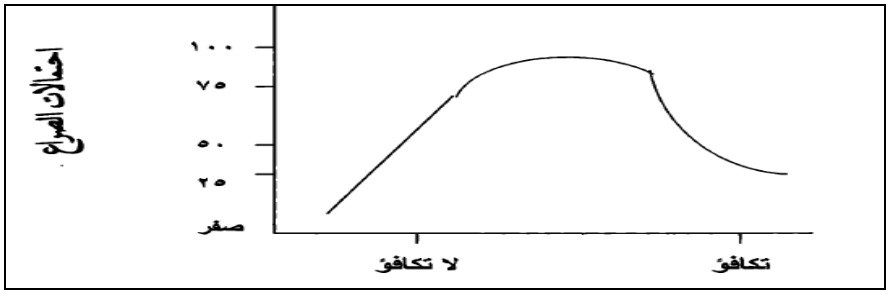

الشكل رقم (02)

–المصدر :محمد السعيد إدريس ، تحليل النظم الإقليمية : دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص66، 2001 .

ويفسر هذا الشكل ثلاث أطروحات لكل منها تحليلها للعلاقة بين توزيع القوة والاستقرار أو الصراع ، حيث ترى **وجهة النظر الأولى** أن التكافؤ في توزيع القوة من شأنه تحقيق نوع من الاستقرار النسبي ، في حين ترى **وجهة النظر الثانية** العكس من ذلك ، بحيث أن عدم التكافؤ أفضل لأنه يثني الدولة الأضعف عن التفكير في المغامرة مع الدول الأقوى كما لن تكون هذه الأخيرة مضطرة لاستعمال القوة لتحقيق أهدافها ، في حين ترى **وجهة النظر الثالثة** أن عدم التكافؤ الشديد في توزيع القوة يؤدي بالضرورة لعد احتمالية نشوب الصراع ، لكن بالمقابل كلما قل عدم التكافؤ (أي ازداد التكافؤ) تزايدت معه احتمالات نشوب الصراع .

كما أن بنية النظام الدولي تتحدد بعاملين أساسيين وهما : * عدد القوى الكبر في هذا النظام * طبيعة العلاقة بين هذه القوى . ويمكن تلخيصه من خلال الجدول التالي :

	نظام الأحادية القطبية	نظام الثنائية القطبية الجامدة	نظام الثنائية القطبية المرنة	نظام التعددية القطبية الجامدة	نظام التعددية القطبية المرنة
عدد القوى الكبرى	قوة واحدة	قوتان	قوتان	أكثر من قوتين	أكثر من قوتين
علاقات القوة فيما بينها	هيمنة	توازن مطلق	توازن نسبي	توازن مطلق	توزن نسبي

الجدول رقم (01)

–المصدر : حوسين بلخيرات :مستقبل النظام الدولي رؤية استشرافية بنائية : اسطنبول ، المركز المصري للدراسات ، 06 فيفري 2017 ، على الموقع : https://eipss-eg.org

أي أن عدد القوى وطبيعة العلاقة بينها هما العاملان الأساسيان المحددان لبنية النظام الدولي وطبيعته ، وعليه فإن لهذه الظاهرة مجموعة من الأسباب نلخصها فيما يلي :

- ❖ وجود دولة وحيدة تمتلك من مقومات القوة ما يسمح لها ببسط نفوذها وهيمنتها على النظام الدولي ، وبالأخص القوة العسكرية والقدرة على استعمالها .
- ❖ غياب قوى منافسة للدولة المهيمنة في شكل دولة أو تكتل دول ينافس الدولة المهيمنة على السيطرة وبسط النفوذ .
- ❖ المنحى العام لسياسة الدولة المهيمنة ما إذا كان يفرض نسقا تصادميا من العلاقات أو منحا لاستقرار الوضع القائم .
- ❖ سعي الدولة المهيمنة للسيطرة على كل ما يمكن أن يمثل مصدرا من مصادر القوة ممثلة في التسلح ، مصادر الطاقة المختلفة ، التكنولوجيا .
- ❖ التحكم في بؤر الصراع والنزاعات ومدى انتشارها .
- ❖ سيطرة الدولة المهيمنة على المؤسسات الدولية والإقليمية المختلفة وعلى قراراتها وسياساتها .
- ❖ تحكم الدولة المهيمنة على ميكانيزمات الاقتصاد والتجارة الدولية وطرق الإمداد بالطاقة

وعليه فإن تحكم الدولة المهيمنة في المعطيات السالفة الذكر يمكنها من بسط سيطرتها وهيمنتها على النظام الدولي وفرض مجموعة من القواعد والأسس التي يجب أن يسير وفقها أفراد المجتمع الدولي ، تشمل القوة العسكرية ، الاقتصاد ، التجارة الدولية المنظمات الدولية والإقليمية الفاعلة ، هذه الهيمنة التي لا يمكن أن يخرج هدفنا عن أحد الاحتمالين الموضحين في الشكل التالي :

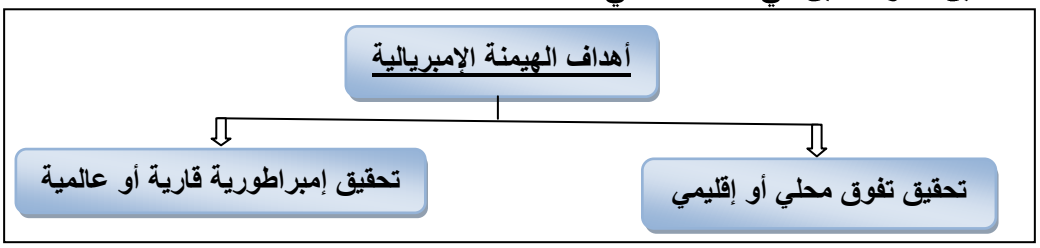

- الشكل رقم (03)

-المصدر :الشكل من تصميم الطالب .

كما أن للهيمنة مظاهر و تجليات ممثلة في :

- ✓ هيمنة صلبة من خلال تلويح الدولة المهيمنة بكل ما هو مادي من مقومات قوتها في شكل إمكانات عسكرية ، إمكانات مالية و الاقتصادية للدولة المهيمنة ...

- ✓ الهيمنة الوسطية والتي تقوم على تقديم المساعدات والمنافع للدولة الواقعة تحت النفوذ إلى جانب رفع شعار المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة .
- ✓ الهيمنة الناعمة وهي ما تتشابه ومنظور "**جوزيف ناي**" للقوة الناعمة« **Soft Power** » والتي تقوم على تغيير القيم والأفكار خاصة لدى النخب الحاكمة في الدولة الواقعة تحت الهيمنة بما يجعلها تمتثل طواعية لتوجهات الدولة المهيمنة ، من خلال إقناعهم بأن الوضع الراهن يتماشى مع مصالحهم . وفي هذا الإطار تلعب وسائل الإعلام وحجم توظيفها في تسويق الهيمنة الناعمة دورا محوريا ، فمع التقدم العلمي والتكنولوجي وانتشار وسهولة الولوج إلى وسائط الاتصال المختلفة ، أصبح هذا الفضاء مجالا خصبا و أذات فعّالة لتغيير القيم والمعتقدات والتوجهات ، وهو ما يبدوا جليا في الدول التي تلعب وسائل الإعلام الأمريكية فيها تأثيرا كبيرا في هذا الخصوص.

وللهيمنة الامبريالية حسب" **غالتينغ Galtung**- "عدة أشكال كما يوضحها الجدول التالي :

أشكال الإمبريالية	دول المركز توفر:	دول المحيط توفر:
الإمبريالية الاقتصادية	عملية الإنتاج و وسائله	المواد الأولية و الأسواق
الإمبريالية السياسية	القرارت، النماذج	الاخضاع و التقليد
الإمبريالية العسكرية	الحماية، وسائل التدمير	الإنضباط و الإنصياع
الإمبريالية الإتصالية	الأخبار ، وسائل الاتصال	أحداث، مسافرين، بضائع
الإمبريالية الثقافية	التعليم، وسائل الاستقلالية الثقافية	تلقين، تبعية ثقافية (غزو ثقافي)

- الجدول رقم (02)

المصدر: عبد الناصر الدين جندلي،**انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية** ،رسالة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ،ص169 ، 2005.

ولقد عرف تاريخ العلاقات الدولية عبر تطوره التاريخي أشكال عديدة من الهيمنة لدول عديدة خاصة في المرحلة التي شهدت الحركة الاستعمارية ، حيث يوضح الشكل أدناه توزيع لأهم القوى الاستعمارية والمدى التوسعي الذي وصلت إليه في حملاتها الاستعمارية التوسعية .

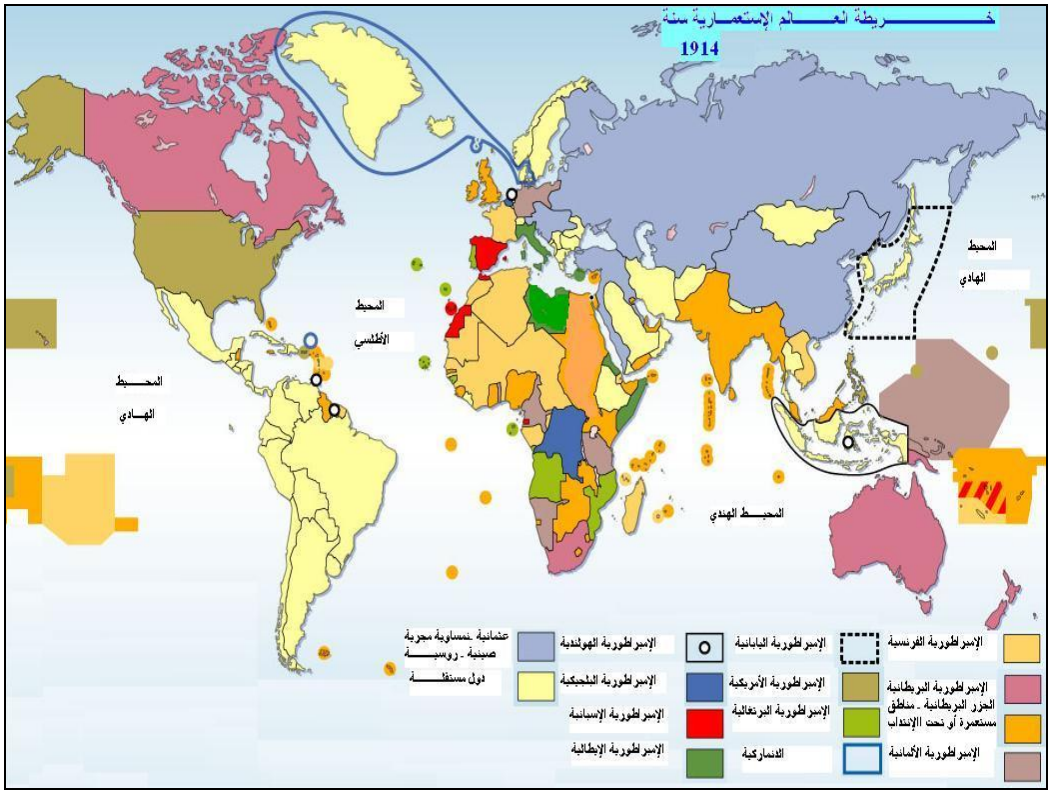

- الخريطة رقم (01)

المصدر:موسوعة ويكيبيديا:**https://ar.wikipedia.org/wiki/media/File:.png**

كما توضحه الخريطة فإن تاريخ العلاقات الدولية يزخر بعديد النماذج لقوى استعمارية سعت للهيمنة من خلال حملات استعمارية ، ولكل منها دوافعها ، كما تختلف بين لعضها البعض في المدى التوسعي الذي حققته في حملتها الاستعمارية ، بالتالي فإن الحملات الاستعمارية في تاريخ العلاقات الدولية كانت تجسيد لمفهوم الهيمنة في سياق تطوره التاريخي .

فلو قمنا بإسقاط ما سبق ذكره على الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مهيمنة نجد أنها تنطبق عليها بما لا يترك مجالا للشك في ذلك ، فهي كقوة عسكرية بدون منازع بقواعدها العسكرية التي تغطي كل ربوع العالم، إضافة إلى أساطيلها البحرية التي تجوب كل بحار العالم على مدار الساعة بما يمكنها من التدخل في أي نزاع مسلح هنا وهناك، يعزز ذلك الهيمنة على مجلس الأمن الدولي كأداة للضغط والمساومة السياسية ، إلى جانب السيطرة من خلال العولمة وما تفرضه من خلال أدرعها الموضحة في الشكل أدناه :

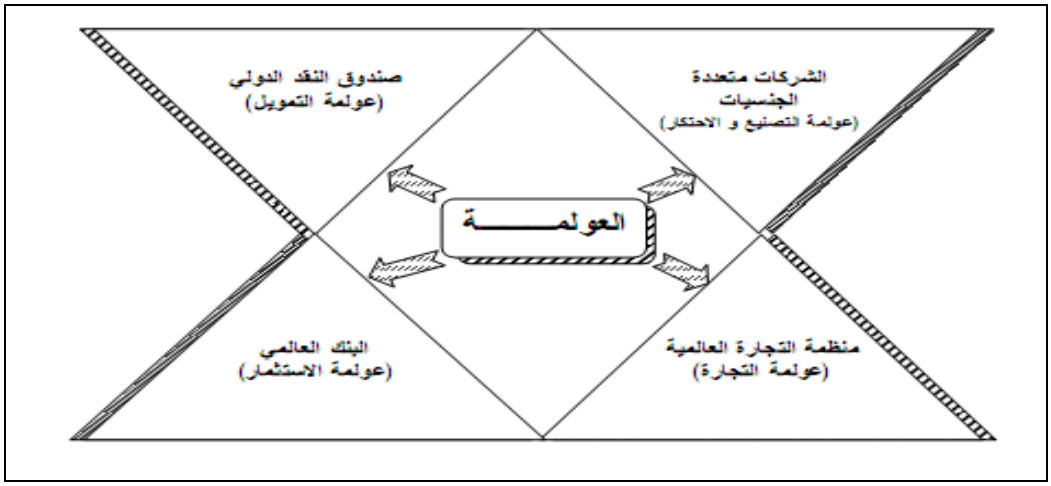

- الشكل رقم (04)

المصدر: عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق ، ص 311.

أي أن العولمة تعتبر أحد أدوات تجسيد الهيمنة الأمريكية من خلال نشر قيم الثقافة الأمريكية والاقتصاد اللبرالي ، من خلال مجموعة من المنظمات الدولية التي تعتبر الدراع الطولى للعولمة ممثلة في صندوق النقد الدولي للتحكم في مسار العولمة المالية ، منظمة التجارة لفرض نمط اقتصاد السوق الرأسمالي ، البنك العالمي كأذات لفرض الاصلاحات الهيكلية على الدول التي تعاني من صعوبات اقتصادية ولإدماجها بشكل كلي في اقتصاد السوق الرأسمالي من خلال ما يفرضه من شروط لمنح المساعدات والقروض إلى جانب الشركات المتعددة الجنسيات للتحكم في مصادرالطاقة العالمية المختلفة والتجارة العالمية .

المبحث الثالث :نتائج وانعكاسات ظاهرة الهيمنة على الصراع الحضاري للأمم .

بعد أن كان الصراع الأيدلوجي وقودا للحرب الباردة ، والقوة العسكرية أداة لها من خلال سباق التسلح بكل أشكاله التقليدي والنووي بين المعسكرين المتصارعين ومن خلال الدول المنضوية في فلكهما ، أفرز النسق الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة تحولا في العديد من المسلمات التي سادته سابقا ، فلم يعد توزيع القوة العسكرية المعيار الوحيد لقوة الدول ، ولم تبقى الإديلوجيا سببا أساسيا ووحيد للتنافس والصراع بين مكونات النظام الدولي ، فقد برزت معطيات جديدة تتحكم في علاقات التأثير والتأثر على مستوى النسق الدولي كما يوضحها الشكل التالي :

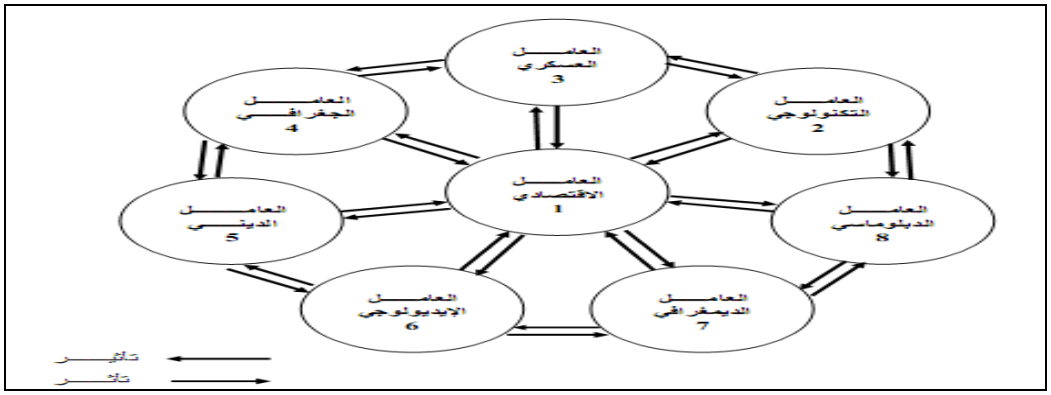

- الشكل رقم (05)

المصدر: عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق ، ص77.

بالتالي حدث تحول في النسق القيمي للقوة على الساحة الدولية ببروز العديد من محددات القوة والتي لم تكن ذات تأثير وأهمية بالغة إبان الحرب الباردة ، لصعود العامل الاقتصادي إلى هرم محددات القوة بدلا من العامل العسكري سابقا ، إضافة غلى بروز دور العامل التكنلوجي والديمغرافي والديني والدبلوماسي ، كلها عوامل لم تكن ذات أهمية وتأثير في فترة الحرب الباردة مقارنة بالعامل العسكري والاديلوجي .

إن دراسة استقرائية للأصول التاريخية لكل من ظاهرتي الصراع والحوار بين الحضارات ، تمكننا من استخلاص نتيجة مفادها أن تاريخ الصراع الحضاري وثيق الصلة بالحضارة الغربية ، ويتجلى ذلك بوضوح بدءا بالحروب الصليبية بين المسيحيين والمسلمين ، وانتهاء بالحركة الاستعمارية في العصر الحديث ، مع اختلاف في الدوافع والأسباب ، فبعد ما كانت تحركها الصراعات الدينية والعقائدية ، أصبحت العوامل الاقتصادية هي المتحكم فيها ، كما يوضحا الشكل التالي :

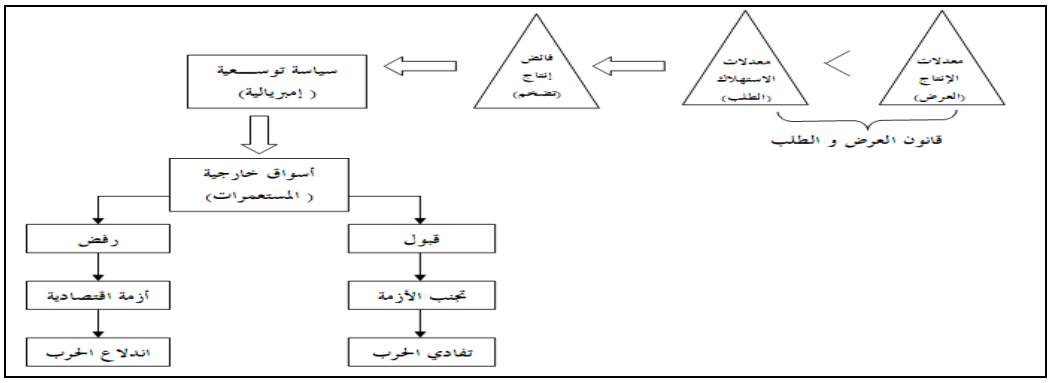

- الشكل رقم (06)

المصدر: عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق ، ص159.

حيث يوضح الشكل كيف ان اقتصاد السوق الرأسمالي وثيق الصلة بالصراعات والحروب وذلك من خلال تأثير الاعتبارات الاقتصادية التي تحرك علاقاته على المستوى الدولي ، فالدول الرأسمالية تعاني من مفارقة وفرة الانتاج من خلال الديناميكية المتسارعة لنمط الإنتاج الرأسمالي ، لكن بالمقابل تعاني من قلة في الطلب نتيجة قلة الأسواق أو معاناتها من فائض في الإنتاج ، ونذرة في المواد الأولية والطاقوية بما يوازي وتيرة الإنتاج المتسارعة ، وهو ما يفرض ضرورة البحث عنها على الساحة الدولية من خلال التوجه نحو الأسواق الخارجية ومصادر المواد الأولية ، وهو التوجه الذي لا يلقى دائما ترحيبا من قبل الدول ، بالتالي ينشأ الصراع الذي غالبا ما يتحول إلى حروب بين الدول الرأسمالية نتيجة التنافس حول الأسواق ومصادر الموارد الأولية ، أو بين الدول الرأسمالية والدول الرافضة لسياسة التوسع الامبريالي لاقتصاد السوق الرأسمالي .

حيث يرى الاقتصادي الانجليزي " **هوبسون-HOBSON JOHN ATKINSON(1858 1940)** " أن عدم التكافؤ بين الإنتاج والاستهلاك، بين مجتمعات رأسمالية تملك فائضا في إنتاجها يقابله تقلص مستمر في الطلب ، ما يفرض ضرورة البحث عن أسواق خارجية لتسويق فائض إنتاجها ، وهو ما تكفلت به أغلب الحملات الاستعمارية في العصر الحديث[1] .

في حين أن تاريخ الحوار الحضاري فهو متأصل بالحضارة العربية-الإسلامية أكثر من غيرها من الحضارات الأخرى منذ عهد القرون الوسطى[2] ، حيث أسهب العديد من

---

[1] جيمس دورتي ، وروبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، (ترجمة وليد عبد الحي) ، ط1 ، الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985 ، ص173.

[2] عبد الناصر جندلي ، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة** ، ط1 ، الجزائر : دار قانة للنشر والتجليد ، 2010 ، ص188.

المفكرين في دراسة التفاعل الحضاري بين الأمم على غرار "**صموئيل هنتنغتن** Samuel Phillips Huntington **1927–2008**" ففي عام 1993 ومن خلال دورية« السياسة الخارجية – **Foreign Affairs** » قدم " **صمويل هنتنغتونٍ** " إطـــارا تنظيريا للسياسة العالمية أقرب إلى النبوءة لمرحلة ما بعد انتصار الإيديولوجية الغربية، ركز الطـــرح علـــى الهويـــات الثقافية كمتغير جوهري لتشكيل أنماط التكتل و التفسخ بعد حـــدوث صـــراعات ذات طبيعـــة حضـــارية بـــين الكتـــل ، وتبعا لذات الفكرة فإن الصراعات ســـتتركز علـــى الخطـــوط ، ليبدو التناقض أقدم و أعمق بين الأمم ، الإيديولوجية الفاصلة التي ستمثل خطوط المواجهة بحسب النبوءة، ففي أوربا يتحدد الخط الفاصل بين المسيحية الغربيـــة و المســـيحية الأرثوذكسية و الإسلام، بحسب صراعات البلقان وآسيا الوسطى، و سيتخذ خط المواجهة بين الإسلام والغـــرب شـــكل تحالف غربي ضد قوى إسلامية بحسب الحالة العراقية و الأفغانية، ويتحدد الخط الفاصل فـــي إفريقيـــا الســـوداء بـــين الإسلام و المسيحية بحسب حالة الصراع في السودان، كما تبدو شبه الجزيرة الهندية خطا آخر للمواجهة بين المســـلمين ، كما يوضحه الشكل التالي :

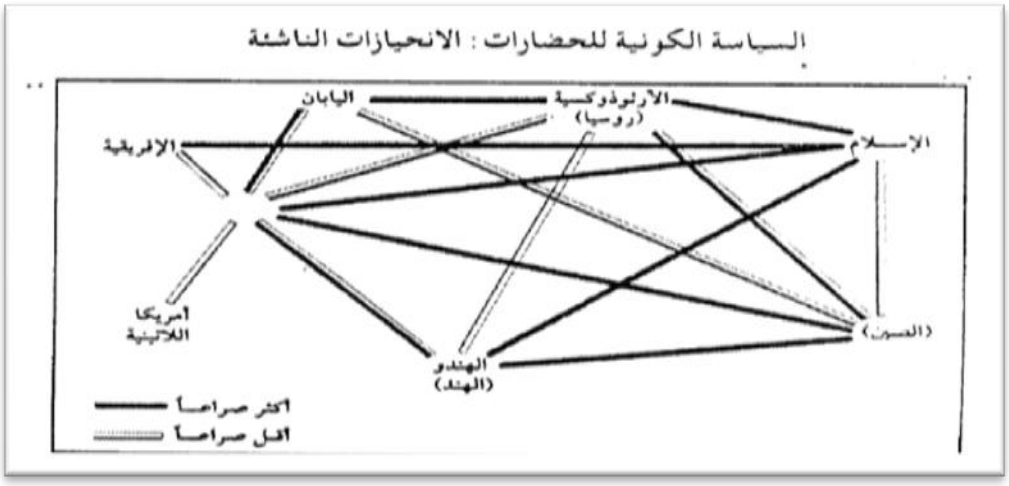

- **الشكل رقم (07)**

- **المصدر**: صاموئيل هانتنغتن ، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب ، الأردن ، دار السطور ، 1ط ، 1997، ص397 .

لذلك يدعو المنظّر إلى ضرورة تحالف الديمقراطيات الغربية تحت ريادة الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة والهندوس لمواجهة التهديد الأكبر الذي سيتشكل عن تحالف الحضارتين الكنفشوسية و الإســـلامية الـــذي اتخـــذ شـــكل التعـــاون الاستراتيجي

بحسب الحالة الصينية الإيرانية[1] ، كما يقول(من بين جميع الحضارات ، فإن الحضارة الغربية هي التي كان لها تأثير رئيسي وأحيانا مدمر على كل الحضارات الأخرى)[2] "فرانسيس فوكوياما"، "مهدي مضفري " ، "محمد خاتمي" ، "المهدي المنجرة"...وغيرهم فمنهم من أصبغ على العلاقة صبغة الصراع خاصة في الطرح الغربي ، ومنهم من أعطى الظاهرة صبغة الحوار ، مركزين على العامل الثقافي في العلاقة بين الحضارات . لكن عامل التنوع والتعدد بين الثقافات والحضارات وحتى داخل الحضارة الواحدة لم يأخذ طابعه الصراعي بصفة جلية إلا بعد نهاية الحرب الباردة ، مع صعود ظاهرة الأقليات في العلاقات الدولية بمختلف تمايزاتها اللغوية و الإثنية والعرقية والدينية وغيرها ، كعامل من عوامل الصراع في العلاقات الدولية .

لذلك فإن من أهم تجليات ونتائج ظاهرة الهيمنة على الصراع الحضاري للأمم هو أنه لم يعد بالإمكان الحديث عن إرادة مستقلة للمجتمع الدولي في مختلف القضايا التي تواجه الأطراف الفاعلة والمكونة له ، فهيمنة الثقافة الأمريكية هي هيمنة للإنسان الغربي وللثقافة الأمريكية على باقي الشعوب والثقافات على اختلاف مشاربها مؤيدة بطروحات "**فرانسيس فوكوياما**– **Yoshihiro Francis Fukuyama1952** " حول نهاية التاريخ وهي مستمده من افكار الفيلسوف الالماني " **هيغل**–**Georg Wilhelm Friedrich Hegel 1830/1770** " الذي يرى ان التاريخ يصل الى نهايته عندما تطرح البشرية افضل نسق ايدلوجي ممكن وقد اعتبر " **فوكوياما**" ان نهايه الحرب البارده دليل على اقتناع البشريه بان الايدلوجية الليبراليه الغربيه هي افضل نسق ايدلوجي ممكن وبالتالي فقد وصلنا الى نهايه التاريخ[3] والتي عززتها نظرية "**صموئيل هنتغتن** -**Samuel Phillips Huntington** " عن الصراع بين الحضارات ، حيث يجادل بالقول (في العالم الناشئ ،لن تكون العلاقات بين الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة علاقات وثيقة ، بل غالبا ما ستكون عدائية بيد أن هناك علاقات أكثر عرضة للصراع من غيرها.....ومن المرجح أن تنشأ أخطر الصراعات في المستقبل نتيجة تفاعل الغطرسة الغربية والتعصب الإسلامي والتوكيد

---

[1] عابر نجوى ، **معضلة الهويات الإستراتيجية** ، دفاتر السياسة والقانون ، المجلد 9، العدد 17 ، ورقلة 2017 ، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28293 ، تم الاطلاع 2018/05/01 .

[2] صامويل هنتنجتن، **صدام الحضارات :إعادة صنع النظام العالمي**. (ترجمة:طلعت الشايب) ، ط2، دار السطور ،1999، ص294.

[3] حوسين بلخيرات، **خمس أطروحات كبرى في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة** ، تاريخ النشر 2018/05/24 ، على الموقع https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=221875685066764&id=100017330016223

الصيني)[1] بالتالي هذه الهيمنة تخلق لنا صراعا حضاريا بين الحضارة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الثقافات والشعوب ، صراع بين ثقافة مهيمنة تريد أن تفرض نمطها في الحياة وبين الثقافات التي لا تزال تقاوم وتدافع عن خصوصياتها المحلية الضيقة ، بين تيار العولمة الذي يجرف كل ما يقف في طريقه وتيار الخصوصيات المحلية .فقد ساهمت التطورات لفترة ما بعد الحرب الباردة في شيوع المنظور الغربي للعلاقة بين الحضارات على أساس كونها علاقة صراع حتمي ، حيث استمد "**هنتنغتن**" طروحاته من واقعية "**هانس مورغانتو**"[2] .

فهو يرى أن مستقبل الصراع الحضاري سيتمحور حول أربع صراعات كبرى ، تكون أطرفها كما يوضحه الشكل التالي :

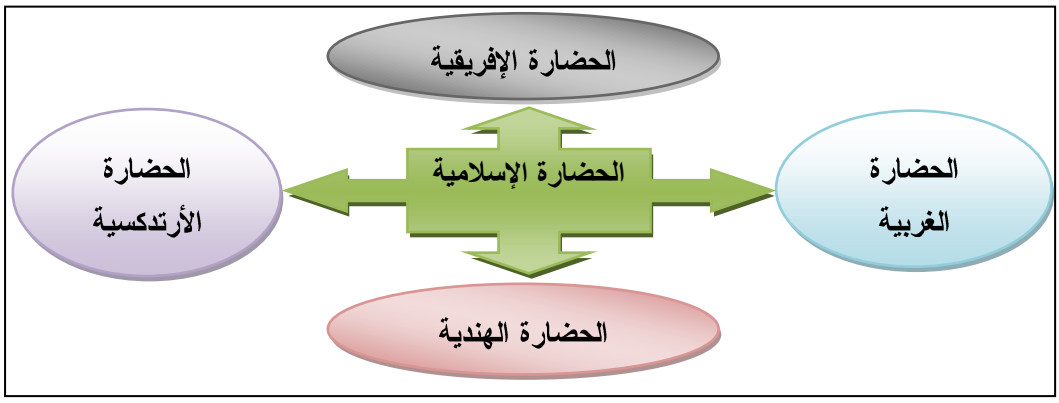

- **الشكل رقم(08)**

- **المصدر : الشكل من تصميم الطالب بناءا على تصور " صامويل هنتنغتن " للصراع الحضاري .**

صراع حضاري بين الحضاري الإسلامية وكل من الحضارة الغربية والحضارة الأرتدكسية والحضارة الإفريقية والحضارة الهندية .

بالمقابل سيكون هناك صراع حضاري بين الحضارة الكونفوشيوسية وكل من الحضارة الغربية والحضارة الهندية، كما يوضحه الشكل التالي :

- **الشكل رقم(09)**

المصدر : الشكل من تصميم الطالب بناءا على منظور " هنتنغتن " لمستقبل الصراع الحضاري.

[1] صامويل هنتنجتن، مرجع سابق ، ص294.

[2] صامويل هنتنجتن، مرجع سابق ، ص200.

فالهيمنة لا تقف فقط عند حدود العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية والقوة العسكرية ولكنها تتجاوزها إلى الخصوصيات المحلية ونمط العيش و طريقة التفكير والتوجهات فهي تخلق صراعا حضاريا داخل مجتمع الدولة المهيمنة بين دعاة الانفتاح وبين دعاة الحفاظ على الخصوصيات المحلية والتماسك المجتمعي.

المبحث الرابع :محاولات المجتمع الدولي للدفاع عن مفهوم "الحكومة العالمية" صراع الهيمنة مع فكرة التعددية القطبية.

تعود فكرة الحكومة العالمية لإسهامات عديد الفلاسفة والمفكرين ، على غرار " **إيمانويل كانط Immanuel Kant-1724/1804**" الذي يقول: (الكف عن الحرب ليس بضمان ، وإذا لم يحصل جار من جاره على هذا الضمان – وهو ما لا يتيسر وقوعه إلا في وضع قانوني– فمن الجائز أن يعامل ذلك الجار معاملة من بينه وبينه عداوة....القانون العالمي من حيث اعتبارنا الناس والحكومات في علاقاتهم الخارجية وفي تأثير بعضهم في بعض وكأنهم مواطنون لمدينة إنسانية واحدة. وليس هذا التقسيم تعسفيا وإنما هو ضرورة لفكرة السلام الدائم)[1] ، فكما كانت ظاهرة الصراع ذات جذور تاريخية عميقة في تاريخ العلاقات الدولية فإن البحث عن السلام العالمي أيضا ذات امتداد تاريخي. تتنازع المجتمع الدولي إرادتان متناقضتان للسيطرة على العالم ، تعددية قطبية مطلوبة من غالبية أطراف المجتمع الدولي ، وأحادية مفروضة للهيمنة من قبل قوة عالمية مسيطرة على الصعيد الدولي والعالمي، وسط عالم يعج بالتصورات المفسرة للسلام الإقليمي[2]. إن حركات مناهضة العولمة والسخط الذي يصطحبها لعمليات اتخاذ القرار على المستوى العالمي ، تؤكد لنا وجود ذلك العالم المحلي غير المهيمن على معايير وقيم السياسات العالمية ، والذي يسعى لإيصال صوته وإحداث تغيير في هذه السياسات . إن هذا المنطق الثنائي غير القابل للتوليف ، بين شروط الوحدة التي تستدعيها عمليات وضع مشروعات الضبط العالمي في مختلف المجالات ، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار للتعددية الموجودة على المستوى المحلي ، والتي لا تستوجب عمليات الاختزال ونفي " الآخر" يستدعي الحديث عن حكم عالمي عادل ومتكافئ وغير إقصائي[3] .

---

[1] إيمانويل كانط ، **مشروع للسلام الدائم**، (ترجمة عثمان أمين)، ط1، القاهرة : مكتبة الإنجلومصرية ، ص40، 1952.

[2] عصام بن الشيخ،"الهيمنة **كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية...دراسة في أدبيات جوزف ناي ، فرانسيس فوكوياما ،زبيغنيو بريجنسكي أنموذجا** ، دفاتر السياسة ،م1،عدد15،جوان 2016 ،ص287.
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/11221/1/D1520.pdf

[3] مراد بن سعيد ، **ماذا نعني بالحكم العالمي ؟** ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، المجلد 3 ، العدد 1 ، على الموقع:https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/291/3/1/35851

ثمة رأي شائع في الغرب يقول إن السياسة الدولية اجتازت تحولا جذريا مع نهاية الحرب الباردة . فقد غدا التعاون هو السمة الدامغة للعلاقات بين القوى العظمى ، وليس التنافس الأمني والنزاع [1] ، بالإضافة إلى بروز جملة من القضايا والتهديدات ذات الصبغة العالمية على غرار التحدي البيئي ، والتي لم تعد الدولة قادرة لوحدها على التعاطي معها والتي فرضت ضرورة إعادة النظر في السياق الذي يسير عليه النسق الدولي نحو تشكيل تكتل دولي يهدف لمواجهة هذه التحديات أو على الأقل التخفيف من حدتها . تتضافر فيه جهود مختلف الفواعل غير الدولاتية ، والتي من ضمنها المنظمات غير الحكومية فعاليات المجتمع المدني وغيرها .

لكن هناك توجه دولي لا يستهان به يدعوا لإقامة نظام دولي يجمع كل الدول والمجتمعات لا يكون القرار فيه حكرا على دولة من الدول ، وهو التوجه المنادي بإقامة حكومة عالمية هذا الرأي الذي نجد له جذورا تاريخية تمتد إلى الفكر السياسي القديم والفكر الديني للقرون الوسطى ، على غرار أفكار الرومان حول الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس ، مرورا بالرواقيين وسعيهم لإقامة مدينة عالمية قوامها الأخلاق العالمية والمواطنة العالمية ، ليصبغ من بعدهم بعض الفلاسفة المسيحيين الصبغة الدينية على فكرة الرواقيين مجسدة في مدينة الله . بالمقابل نجد في الفكر الإسلامي مفهوم الخلافة كشكل من أشكال التنظيم السياسي ، وفي العصر الحديث يمكن الحديث عن مقترحات وشروط "إمانويل كانط" من أجل فدرالية دولية تعمل على تحقيق سلم دائم ، وفي بداية القرن العشرين نجد أفكار الرئيس الأمريكي "**وودرو ويلسون 1856/1924 – Woodrow Wilson**" من خلال مبادئه الأربعة عشر لنشر السلم العالمي وإقامة منظمات دولية ترعاه .[2]

تعد فكرة وجود نظام طبيعي يساند المجتمع البشري حجر زاوية أنصار المذهب الدولي اللبرالي . ولمعرفة أوضح بيان لهذا الموقف يجب الرجوع إلى الاقتصادي و السياسي الاسكتلندي والفيلسوف الأخلاقي "**آدم سميث 1723/1790 – Adam Smith**" فهو يقول (إن الأفراد حين يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة فإنهم يعززون –من دون قصد منهم– المصلحة العامة)، والآلية التي تتوسط بين دوافع الفرد و"مقاصد" ككل ، هي ما سماه "**آدم سميث**" (اليد الخفية)[3].

---

[1] جون ميرشايمر، **مأساة القوى العظمى**، (ترجمة مصطفى محمد قاسم) ،الرياض:النشر العلمي والمطابع،2013 ،ص451.

[2] محمد الطاهر عديلة ، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية :دراسة في المنطلقات والأسس**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الحاج لخضر–باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2015 ،ص176.

[3] جون بيلس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص320.

ونظام الحكومة العالمية يشبه الحكومات الفدرالية في داخل الدول ويمثل في شكل بناء فدرالي عالمي تكون السلطة فيه لحكومة عالمية ، فقد كان لما خلفته الحربين العالميتين من ويلات للبشرية ، وماتبعه من أزمات إبّان الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي ، إضافة إلى الممارسات التي تبنتها سياسة الهيمنة الأمريكية ، أهم مبررات صعود تيار دولي ينادي بضرورة إقامة حكومة عالمية تدعمها مؤسسات دولية مهمتها صنع السلم العالمي والمحافظة عليه .

حيث يرى " **سيوم براون – Seyom Brown** " أن نظام الدولة الوطنية هو نظام فرعي للحكومة العالمية والتي هي بدورها نظام فرعي للنظام الدولي . وعليه فإن ما يحدث على مستوى النظام الدولي ينعكس بطريقة آلية على الحكومة العالمية ، وما يحدث على مستوى الحكومة العالمية يؤثر كذلك بطريقة آلية على نظام الدولة الوطنية ، وبناءا عليه فالحكومة العالمية هي الكفيلة بالقضاء على فوضى النظام الدولي[1] .

يمكن اعتبار إنشاء الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية والإقليمية المتعددة الأدوار والاختصاصات ، والدور الذي أصبحت تلعبه في الساحة العالمية دليل على وجود توجه دولي جدي لتحقيق الحكومة العالمية ، رغم الإخفاقات العديدة التي واجهتها ، لكنها تبقى آلية دولية ذات دور أساسي على الساحة العالمية .

من بين الأفكار البديلة التي قدمت كاجتهادات بديلة ونقدية في نفس الوقت لأطروحات "مدرسة القوة " أو ما يعرف بـــــ"**مدرسة النظام الدولي** " التي ركزت على الدول بوصفها وحدة التحليل الأساسية ، وعلى القوة واستخداماتها في العلاقات الدولية ، تمثلت في الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتكامل ، إلى جانب المدرسة الإقليمية، والتي تعتبر آلية من آليات دعم الأمن والسلم والتعاون الدولي، فقد تحدث "**راسيت** - Rasit"عن فكرة السلام على أجزاء للدلالة على ما يمكن أن تحققه الإقليمية من دعم للسلام العالمي من خلال دعم بل وتحقيق السلام الإقليمي ، وهي الفكرة التي تحدث عنها "**جوزيف ناي-Joseph Ney** " في إظهار أهمية الإقليمية والمنظمات الإقليمية[2] .

---

[1] محمد الطاهر عديلة ، نفس المرجع السابق ، ص177.

[2] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق ،ص15.

خلاصة الفصل الأول :

مما سبق يبدو جليا أن ظاهرة الهيمنة متجدرة في تاريخ العلاقات الدولية ، تعددت الأشكال التي جسدت الظاهرة ، من حملات استعمارية مدفوعة بالاعتبارات الاقتصادية في الغالب ، للبحث عن الاسواق الخارجية وجلب المواد الأولية لمواجهة الديناميكية المتسارعة للثورات الصناعية . لكنها في الغالب ذات طابع هيمنة إقليمية ، فأغلب القوى سعت للهيمنة على جوارها الإقليمي في الغالب ، ولم ياخذ مفهوم الهيمنة طابعها العالمي إلا في النصف الثاني من القرن العشرين .

كما أن طابع النظام الدولي كان وثيق الصلة بطبيعة ونمط توزيع القوة بين الوحدات المشكلة للنظا الدولي ، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات بين هذه الوحدات ، بالتالي فإن السياق التاريخي للنظام الدولي أخذ عديد الأشكال بناءا على الاعتبارات سالفة الذكر ، ما بين ثنائية قطبية جامدة ، ثنائية قطبية مرنة ، تعددية قطبية ، توازن قوى ...وغيرها.

الفصل الثانـــــي :الـهيمنة ومناهضة الـهيمنة: دراسة مقارنة لفكر بريجنسكي وتشومسكي أنموذجا

تمهيـــــــد :

بني الفكر السياسي للولايات المتحدة الأمريكية على مدار تاريخها الحديث على أفكار العديد من المفكرين والمنظرين ، الذين اجتهدوا في تقديم عصارة فكرهم وممارستهم للعمل السياسي على مدار عقود من العمل الميداني في دوائر صنع القرار إلى جانب العمل الأكاديمي في الجامعات ومراكز الفكر الأمريكية . بالتالي كان فكرهم خلاصة فكر أكاديمي وممارسة في مراكز صنع القرار ، على غرار "**زبيغنيو بريجنسكي**" الذي ولد في "**وارسو**" ببولندا في **28 مارس 1928** ، لأب دبلوماسي كان يعمل في كندا والذي قرر عدم العودة إلى بولندا خلال الحرب العالمية الثانية لينال الجنسية الأمريكية في الخمسينات من القرن الماضي . درس "بريجنسكي" العلوم السياسية والاقتصادية في جامعة "**ماكغيل** " بمونتريال الكندية ثم جامعة "**هارفارد**" الأمريكية والتي تخرج منها بشهادة الدكتوراه . عمل في البداية كمدرس في العديد من الجامعات الأمريكية ما بين (**1953–1968**) ، ليلتحق بعدها بمنصب مستشار لدى إدارات كل من الرئيس (**كنيدي ، جونسون ، كارتر**) ، ثم **مستشارا للأمن القومي** ما بين (**1977–1981**). وبعد مغادرته للبيت الأبيض عمل على التأليف وإلقاء المحاضرات الجامعية . توفي في **26 ماي 2017** .

في مواجهة التيار الفكري المنادي بالهيمنة الأمريكية ، ظهر تيار معارض لهذه السياسة تيار فكريّ أمريكي مضاد للهيمنة الأمريكية يمثّله "**نعوم تشومسكي**" ، دفاعا عن قيم الإنسانية والحكومة العالمية."**تشومسكي**" الذي ولد في **07 ديسمبر 1928 بفيلادلفيا** بالولايات المتحدة الأمريكية ، يعتبر فيلسوف وأستاذ لسانيات ، مؤرخ وناقد وناشط سياسي . **يعتبر تشومسكي الأكثر استشهادا في الكتب والأطروحات الجامعية بعد الإنجيل.** كتب "**تشومسكي**" أول مقالاته عام **1939** عندما كان في العاشرة من عمره، بعد أن سقطت برشلونة في الحرب الأهلية الاسبانية، وفي مقاله هذا كتب محذرا من انتشار الفاشية في أوروبا، ومنذ ذلك الوقت و"**تشومسكي**" يكتب في شؤون السياسة متابعا تطورات السياسة الأمريكية الخارجية وفظائعها في العالم، وملاحقا أسرارها في العالم، من فيتنام إلى الهند الصينية واندونيسيا، وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وتحضر في كتاباته فكرة العنف واصلها في الإمبراطوريات العظمى التي تتصرف بدون رادع، ويرى في القوة الأمريكية كتمثل لامبريالية جديدة تحكم العالم، ومبرراتها لحكم العالم والسيطرة عليه لا تختلف عن مبررات الإمبراطوريات القديمة، من نشر للعدالة والحرية والحضارة

بين الشعوب البربرية، ومن تحقيق هذا فالامبرياليات هذه تقوم بسحق ومحو الحضارات 'البربرية' وتمحوها من الذاكرة .

المبحث الأول: جذور صراع فكرتي بريجنسكي وتشومسكي حول الهيمنة الامبريالية.

يقودنا الغوص في الجذور التاريخية للصراع حول ظاهرة الهيمنة ، إلى الحديث عن الصراع التاريخي بين الرأسمالية والماركسية ، على اعتبار الأخيرة العدو اللدود **للهيمنة الإمبريالية*** على المستوى الدولي ، الهيمنة التي هي وليدة النظام الرأسمالي حسب المنظور الماركسي، الذي يرى أن الهيمنة الإمبريالية على الصعيد العالمي هي نتيجة حتمية للمساعي الرامية لـــــ"رأسملة " النظام الاقتصادي العالمي من طرف الدول الرأسمالية في مقدمها الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي زادت العولمة من فرص واحتمالات انتشار هذا النموذج الأوحد .

لكن ما يميز التراث الماركسي وبالأخص الفكر السياسي لـــ"**ماركس**" هو تركيزه على الصراع الطبقي بين المجتمعات البشرية وفقا للجدلية المادية التي يفسر وفقا لها أغلب الظواهر الاجتماعية والسياسية ، لكن حاول أنصار "**ماركس**" من بعده توظيف المفاهيم التي توصل إليها في تحليل الظواهر الدولية خاصة ظواهر الإمبريالية والحروب والصراعات.[1] فوفق المنظور الماركسي فإن ما يحدث بين الدول هو خلاصة لما يحدث داخلها . لكن يعتبر "**فلاديمير لينين Vladimir Ilyich Linine 1870-1924**" الأب الروحي للنظرية الماركسية في العلاقات الدولية ، تتناول ظاهرة الإمبريالية في العلاقات الدولية .

تكتسي المقاربة الماركسية أهميتها العلمية في تفسير العلاقات الدولية، من خلال الدور الذي لعبته في مرحلة الحرب الباردة التي شكلت فيها الماركسية، إيديولوجية مواجهة للغرب الرأسمالي، حيث اعتمدت مجموعة من الدول، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي والصين والدول المنضوية تحت ما سمي بالمعسكر الاشتراكي، المقاربة الماركسية في سياساتها الدولية وفي تعاملها مع الغرب الرأسمالي، وخلقت بذلك توازنا حقيقيا في المنتظم الدولي. إذ تنظر المقاربة الماركسية إلى العلاقات الدولية على أنها علاقات هيمنة واستغلال ناتجة عن السياسات الامبريالية التوسعية للرأسمالية التوسعية.

ويمكن استنتاج أشكال من العلاقات الدولية بناءا على المقاربة الماركسية:

- علاقات تربط بين المراكز الرأسمالية القائمة على التقسيم الاقتصادي للعالم، وهي

---

* إن كلمة "امبريالية" المشتقة من كلمة Empire اللاتينية (امبراطورية) كلمة قديمة ، وتعني في الأزمنة السابقة لعصرنا إما كل سياسة توسعية ترمي إلى إنشاء امبراطورية أو كل منظومة فكرية تبرر ذلك .

[1] محمد الطاهر عديلة ، مرجع سابق ، ص264.

الاحتكارات.

– نظرا لحاجتها إلى توسيع نطاق استغلالها، وتصريف الرأسمال المتراكم لديها، تقوم الدول الرأسمالية بتقسيم العالم فيما بينها، لكن هذا التقسيم لا يصمد أمام تضخم الرأسمالية وحاجتها لتوسيع نطاق استغلالها، مما يؤدي إلى تضارب مصالح هذه الدول التي تقوم إلى الحرب والسلاح لحسم المصالح، وهو ما حدث في الحرب العالمية الأولى.

كما نجد إلى جانب هذين النموذجين، نموذج العلاقات الدولية الناجمة عن مواجهة الامبريالية، والتي تحدث بين الدول الرأسمالية، التي تزحف على باقي الدول والشعوب من أجل استغلالها، وبين حركات التحرر الوطني، التي تقاوم الاستغلال والهيمنة والتعسف، وبالتالي فان هذه الحروب حروب عادلة تشنها الدول المستعمرة والمستغلة ضد الدول الرأسمالية، وفي هذا السياق يقول **لنين:**" إذا أعلن المغرب الحرب على فرنسا، وإذا أعلنت الهند الحرب على انجلترا... فان هذه الحروب هي حروب عادلة ودفاعية"[1] .

وعرفت المقاربة الماركسية تطورا في قراءتها للعلاقات الدولية، انسجاما مع التحولات التي يعرفها النظام الدولي، حيث أن توسع علاقات الإنتاج الرأسمالية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت الرأسمالية النظام الاقتصادي السائد في العالم، وتوزع الرأسمال العالمي بين مركز مهيمن ومتقدم ومحيط متخلف وفقير، يرتبطان بعلاقات تبعية ناتجة عن امتلاك المركز (الدول المتقدمة) للرأسمال والقوة الاقتصادية، في حين أن دول المحيط الرأسمالي (الدول المتخلفة) فقيرة ولا تتوفر على اقتصاد قوي مستقل، مما يجعلها مرتبطة بالمركز وخاضعة له، بحكم أن المركز هو النواة الأساسية في النظام الرأسمالي، تتحكم فيه مصالح الدول الصناعية الكبرى والشركات المتعددة الجنسية.

ولعل من أبرز سمات القرن العشرين هيمنة المركز المتمثل في الولايات المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية في الاقتصاد العلمي التي تنهج سياسات إمبريالية، عبر الهيمنة العسكرية، وارتباط النظام النقدي الدولي، والسوق الرأسمالية العالمية بالدولار الأمريكي، وكذا هيمنة الشركات الأمريكية على الاقتصاد العالمي، فالرأسمالية تقضي على الانغلاق المحلي والقومي ، وتطور العلاقات المتنوعة بين الشعوب .

وإذا كان المركز الرأسمالي يسيطر على الاقتصاد العالمي، فإن التجارة الدولية لا تكون عادلة، بل في خدمة المركز على حساب المحيط، والتبادل بين البلدان المتقدمة والمتخلفة

---

[1] عماد شقيري ، **مقاربة ماركسية للعلاقات الدولية** ،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=79853، تاريخ الإطلاع:2018/04/03.

لابد أن يكون تبادلا غير متساو، وأن التجارة هي إحدى الوسائل الرئيسية التي يسيطر بها المركز على المحيط، وبالتالي فإن القطيعة مع السوق العالمية هو الشرط الأول للتنمية . وفي هذا الصدد يرى "**تورتسكه**" أن المراكز الصناعية في العالم...لا تصدر معدل نموها الخاص إلى البلدان المنتجة للمواد الأولية عن طريق توسع مقابل في الطلب على هذه الموارد، بمعنى أن الدول الرأسمالية في علاقتها بالدول المتخلفة تهدف إلى استنزاف ثرواتها دون أن تستفيد هذه الدول من المرودية التي تذرها هذه المواد ، وهكذا فإن الدول الرأسمالية القوية تحكمها في علاقتها بالدول المتخلفة مصالحها الاقتصادية.

فهذه الدول مجتمعة أو فرادى تسعى وراء تحقيق الربح والتراكم الرأسمالي وهكذا تصبح العلاقات الدولية صراعا دائما بين مستغلين ومستغَلين ، أي بين الدول الرأسمالية الكبرى والدول المتخلفة ، وأيضا علاقة تنافس بين القوى الكبرى حول مصادر الطاقة ومناطق النفوذ ، من أجل ضمان قوتها الاقتصادية ، ولذلك فهي توظف كل الإمكانات المادية لحماية مصالحا الاقتصادية وتكريس هيمنتها، بما في ذلك القوة العسكرية.

وإذا كانت الماركسية الكلاسيكية، مع "**ماركس وانجلس ولينين**" ، أو ما يعرف بالماركسية الأرتذكسية، لم تهتم كثيرا بالعلاقات الدولية، حيث أولت الأهمية الكبرى إلى الصراع الطبقي، والانكباب على تحليل علاقات الإنتاج وإفرازاتها وآليات التغيير داخل كل مجتمع على حدا، فإن هذا لا يلغي البعد العالمي والأممي في التحليل الماركسي، وذلك يمكن ملامسته من خلال النداء الذي افتتح به "**ماركس وانجلس**" البيان الشيوعي عام **1848** وهو نداء " يا عمال العالم اتحدوا"، وفي هذا الإعلان يتبين إدراك ماركس للبعد العالمي للصراع بين البرجوازية البروليتارية.[1]

وقد أخذ " **فلاديمير أوليانوف** " (المعروف باسم **لينين**) (**1870–1924**) بنظريات "**ماركس وإنجلز**" وصاغها في إطار نظام شامل انتهى إلى أن أصبح يعرف بالماركسية اللينينة. وقد مثلت هذه الأخيرة العقيدة الرسمية والثابتة للحزب الشيوعي السوفيتي (خلال النصف الثاني من القرن الماضي)، خاصة بعد حالة القدسية التي أضفاها عليها "**جوزيف ستالين1878-1953 Joseph Stalin** ". وتجدر الإشارة إلى أن جميع النقاشات التي عرفتها الفلسفة الروسية خلال تلك المرحلة ظلت دائما في حدود هذا الاتجاه ولم تخرج عنه ، كما أنها لم تمس أيا من القضايا الرئيسية للنظام الفلسفي الذي أقره "**ستالين**" ، لدرجة أن تاريخ

(1) عماد شقيري ، المصدر السابق.

الفلسفة لا يذكر أسماء أي من الذين ألفوا كتبا أو مقالات في الفلسفة الماركسية، لأنهم لم يكونوا يفعلون شيئا إلا ترديد وتأكيد مقولات، "**ماركس ولينين**"[1] .

وتقترب النظرية الماركسية الجديدة في رؤيتها للعلاقات الدولية من المدرسة الواقعية الجديدة، حيث تركز كل منهما على تحليل بنية النظام الدولي، وتختلفان في نظرتهما داخل تلك البنية ، ففي حين تنطلق الواقعية الجديدة من منظار ميزان القوى، تحافظ الماركسية على منظورها المادي الاقتصادي وفق منطق من يملك ومن لا يملك، مرتكزة على مجموعة من القواعد:

- تحليل العلاقات الدولية انطلاقا من بنية النظام الدولي المادية الاقتصادية.
- استخدام المدخل التاريخي في التحليل.
- هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة وإعاقتها لنموها.
- ترفض وضع الاقتصاد ضمن ما عرف في الواقعية بالسياسات الدنيا، بل جعلته مرتكزها الأول.

وتركز النظريات الماركسية الجديدة وفي مقدمتها نظرية النظام العالمي على فكرة المركز والأطراف، إذ يقرءون الوضع الدولي القائم بعد عام **1990** بدولة مركز قوية مهيمنة استغلالية متمثلة في الولايات المتحدة، ودول غنية تحيط بها، وأطراف تكون موضع استغلال القوى العالمية، ويبنون وفق ذلك تحليلاتهم السياسية[2]

تكمن الأهمية العلمية للقوانين الماركسية في فهم الرأسمالية في قدرتها على الكشف على القوانين الخاصة التي تتحكم في بروز وتطور وسقوط أي تشكيل اجتماعي والتنبؤ ببديله الذي يفترض جدليا أن يكون أرقى منه تنظيما لقوى وعلاقات الإنتاج.

لم يتسنى لـــ« **كارل ماركس** » أن يسقط منطقه الجدلي على دراسة المجتمعات غير الأوربية والوصول إلى الكشف عن أبعاد التوسع الرأسمالي على المستوى العالمي. وبذلك فقد كان من اللازم انتظار إسهامات "**فلاديمير لينين**" الذي ارتبط تفكيره بماركس، حيث أصبحت " **الماركسية–اللينينية leninist-marxism** " تطلق على الاتجاه الفلسفي الذي تبناه الحزب الشيوعي الحاكم في الاتحاد السوفييتي لعقود متعاقبة.

---

[1] محمد حمشي ، **المرجعية الفلسفية للاتجاه الماركسي للتنظير في العلاقات الدولية**، http://www.mhamchi.yolasite.com/resources.doc ، تاريخ الاطلاع:2018/04/03.

[2] عبد القادر نعناع ، **الرؤية الماركسية للعلاقات الدولية** ، على الموقع ، http://falsharq.com/wordpress/wp content/uploads/2006/12، تاريخ الاطلاع:2018/04/03.

تعتبر كتابات لينين النقدية حول الإمبريالية امتدادا للفلسفة الماركسية حول تطور النظام الرأسمالي، وفي نفس الوقت هي عبارة عن مداخلات نظرية للرد على التيارات التحريفية **"Revisionist"** (في طليعتها **إدوارد بيرنشتاين-Eduard Bernstein 1850-1932**) التي كانت قد شككت في إدعاءات ماركس حول المسار التاريخي [الحتمي] للرأسمالية. وقد لاحظ لينين أن الرأسمالية تتجه نحو مرحلة تاريخية جديدة ولكنها لا تختلف في جوهرها عما وصفه ماركس، بل إنها تقوي وتدعم تصوره لسيرورة الرأسمالية نحو نهايتها. هذه المرحلة هي مرحلة الرأسمالية الاحتكارية/الإمبريالية، وهي بالنسبة له أعلى مراحل الرأسمالية.

لقد حاول " **لينين**" – على غرار ما فعله "**ماركس**" – وضع نظرية شاملة تكشف أسباب بروز الرأسمالية الاحتكارية والقوى والقوانين الداخلية المتحكمة في تطورها، وقد خلص إلى أن التنافس الرأسمالي قد وصل إلى مرحلة نوعية جديدة بقيام الاحتكارات، وتحولت المنافسة إلى منافسة دولية تتسبب في حروب "**إمبريالية**" خالقة – بذلك – أوضاعا مناسبة للثورة البروليتارية وبالتالي القضاء على النظام الرأسمالي.

كان "**لينين**" في كتيبه النافذ الذي صدر عام **1917** بعنوان " **Imperialism: the Highest Stage of Capitalism"** محافظا على خط تفكير "**كارل ماركس**" ، الإسهام الذي أضافه يكمن في مسعاه لوضع الرأسمالية – من المنظور التحليلي – في سياق دولي أوسع نطاقا من السياق الذي تناوله "**ماركس**" ، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فقد أفضى به تأثره الشديد بإدراك "**ماركس**" للرأسمالية إلى ملاحظة أن التناقض في المصالح بين البروليتاريا والبورجوازية يبقى قائما بغض النظر عن الموقع الجغرافي للعامل أو الرأسمالي. وقد كان هذا التصور ترديدا لصدى العبارة الشهيرة التي أطلقها "**ماركس**": "يا عمال العالم اتحدوا، فليس هناك ما تخسرونه سوى أصفادكم"، إذ يصبح التضارب في المصالح بين عمال الدول على اختلافها أمرا غير وارد، هذا إذا تمكنوا من التحرر من قيود الأيديولوجيات البرجوازية المسيطرة محلي ، هذا بالنسبة للبروليتاريا؛ أما بالنسبة للبورجوازية، فقد لاحظ لينين أن الرأسمالية الاحتكارية تمكنت من إحداث بنية ثنائية المستوى ضمن الاقتصاد العالمي الحديث، حيث يوجد مركز مهيمن يستغل المجموعات الطرفية الموجودة على هامش البنية، هذه البنية مكنت البورجوازية في دول المركز من استعمال فوائض القيمة الناتجة عن استغلال الأطراف في تحسين ظروف البروليتاريا داخل دول المركز، وبذلك فقد أعاد "**لينين**" النظر في مقولة التناغم في مصالح العمال على صعيد عالمي.

مما سبق، يمكن الخلوص إلى أن "**لينين**" هو أول منظر بنوي ينتبه إلى أن الانقسام البنيوي بين مركز النظام الرأسمالي وأطرافه هو الذي يحدد طبيعة العلاقة بين البورجوازية والبروليتارية. وهنا يمكن تسجيل ملاحظة على قدر من الأهمية في تحديد المنطلقات الأنطولوجية للماركسية الدولية، تتعلق بكون الدول لا تمثل الفاعلين الوحيدين في العلاقات الدولية، كما ذهبت إليه الواقعية والليبرالية على نحو أقل تشددا، بل هناك الطبقات الاجتماعية والمواقع التي تحتلها ضمن البنية الشاملة للنظام الرأسمالي العالمي وهي (المواقع) التي من شأنها تحديد نماذج التفاعل بين الوحدات الدولية وأنماط الهيمنة والسيطرة السائدة فيما بينها[1].

[1] محمد حمشي ، مصدر سابق الذكر.

المبحث الثاني: فكرة الهيمنة والهيمنة الإقليمية بين القوى الكبرى :نماذج مقارنة لفكر (هتلر، جوزف ستارين، الاستعمار الياباني).

في كتابه" مأساة سياسات القوى العظمى قدم « **جون ميرشهيمر**– **John J. Mearsheimer 1947**» شرح لنظريته المهيمن الإقليمي، والتي تعد إحدى أهم نظريات المدرسة الواقعية الهيكلية الهجومية« **Offensive Realism** » توصف نظريته بالهجومية لأنها تحاجج بأن الدول لا تسعى لإحداث توازنات في القوى بين بعضها وخاصةً " الدول العظمى -**Great Stat** " ، وإنما تسعى لإخلال التوازنات في القوى لتصبح الأقوى نسبةً لغيرها، وهذا عكس ما قاله "**والتز كنيث** - **Kenneth Waltz**" الذي يحاجج أن الدول تسعى لإحداث التوازنات في القوى لاستقرار النظام الدولي، وهذا ما يجعل نظرية "**والتز**" تصنف بالدفاعية في الأوساط الأكاديمية. يبدأ "**ميرشهيمر**" في نظريته بتقديم خمس مُسَلمات عن هيكل النظام الدولي وهي التالي:

1) أن الدول هي العوامل المسيطرة والرئيسية في الساحة الدولية ولا توجد سلطة مركزية عليا فوقها، المقصود هنا أن المؤسسات والمنظمات الدولية كعصبة الأمم سابقاً والأمم المتحدة حالياً تلعب دوراً ضئيلاً مقارنةً بالدور الذي تلعبه الدول، وعدم وجود سلطة مركزية هو نفس مفهوم المدرسة الواقعية عن "**الفوضى**–**Anarchy** ".

2) أن كل دولة تمتلك قدرة هجومية، مع تفاوت تلك القدرة بين الدول، لكن مجرد وجود بشر في أي دولة يعني أنهم يستطيعون الهجوم على دولة مجاورة حتى لو بالحجارة.

3) أن الدول غير قادرة على معرفة نوايا الدول الأخرى، أي أنه لا تستطيع دولة ما معرفة ما إذا كانت نية الدولة المجاورة عدوانية أم مسالمة، ونية الدولة المسالمة الآن لا يعني أنها قد تكون مسالمة مستقبلاً.

4) أكبر هدف للدولة هو البقاء، ثم يليه أي هدف آخر مثل الازدهار الاقتصادي، ولكن يبقى البقاء هو الأهم.

5) الدول عقلانية في سلوكها، حيث أنها تحسب تبعات قراراتها قبل الشروع فيها.

ويرى "ميرشايمر" أنه عندما نجمع تلك المُسَلمات ينتج عن ذلك ثلاثة سلوكيات للدول العظمى:

❖ الدول تخشى بعضها لأنها لا تعلم نوايا بعضها، في حين علمها التام بحقيقة قدرة أي دولة على الهجوم في أي وقت، وأيضاً لأن النظام الدولي فوضوي فلا تستطيع أي دولة ضمان المساعدة من أي دولة أخرى عند وقوع هجوم عليها.

❖الدول تعلم أن الحل الوحيد للدفاع عن نفسها هو بالدفاع عن نفسها بنفسها، دون الاعتماد على الدول الأخرى.

❖أفضل حل للبقاء كدولة فعالة في النظام الدولي هو أن تصبح أقوى دولة، أي أن تصبح المهيمن.

تلك السلوكيات الثلاثة تفرض على الدول العظمى أن تسعى للهيمنة على إقليمها لأنها لا تستطيع الهيمنة على العالم، فالحل الواقعي لضمان أمنها هو الهيمنة على إقليمها.

لأنه لا يمكن لأي دولة الهيمنة على العالم بسبب الجغرافية، حيث أن البحار تحول دون تمكن الدولة الواحدة من بسط هيمنتها على جميع قارات العالم، لذلك، المهيمن الإقليمي لا يستطيع الهيمنة إلا على إقليمه، لأن الهيمنة على العالم تحتاج موارد بشرية ومالية وعسكرية هائلة تفوق كل الاعتبارات الواقعية، ولا تستطيع أي دولة القيام بذلك. لكن هذا الواقع يشكل هاجساً لدى المهيمن الإقليمي، حيث أن عقدة المهيمن الإقليمي أنه لا يريد لأي دولة أخرى أن تهيمن على إقليمها كما أنه مهيمن على إقليمه[1].

تختلف النظم الإقليمية وتتمايز عن بعضها في العديد من الصفات وهذا الاختلاف يؤثر بدرجة كبيرة في تباين تفاعلاتها ،وقد استطاع "**دافيد مايرز- David Mayers**" أن يحصر اثنتي عشرة صفة تختلف سبعة نظم إقليمية حولها . وهذه الصفات تختلف تتعلق أساسا بمساعي الهيمنة التي يقوم بها المهيمن الإقليمي أو التي يسعى إليها المتطلع للهيمنة وطبيعة مواقف وردود فعل النظام تجاه تلك المساعي ، والنظم السبعة التي أجريت عليها الدراسة هي :

1- حوض الكاريبي (المهيمن :الولايات المتحدة) .

2- الشرق أوسطي (المتطلع إلى الهيمنة :إسرائيل).

3- الجنوب أفريقي (المتطلع للهيمنة :دولة جنوب أفريقيا).

4- أمريكا الجنوبية (المتطلع للهيمنة:البرازيل).

5- جنوب آسيا(المتطلع للهيمنة:الهند).

6- جنوب شرق آسيا (المتطلع للهيمنة:الصين).

7- غرب افريقيا (المتطلع للهيمنة:نيجيريا)[2].

والمتأمل لتاريخ العلاقات الدولية ، يجد عديد من نماذج الهيمنة الإقليمية ، على غرار :

---

[1] ممدوح الشومان ، **الواقعية الهجومية : المهيمن الإقليمي ومحدودية هيمنته** ، http://a3wadqash.com/?p=284، تاريخ الاطلاع :2018/04/03.

[2] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق ، ص68.

➢ **مشروع هتلر التوسعي للهيمنة:** بعدما تعرضت له ألمانيا من عقوبات وإجراءات في معاهدة "**فرساي**" **1919** ، وصفت بالمذلة لتاريخ وسمعة ألمانيا ، سعى " **هتلر Adolf Hitler – 1889/1945** " لاستعادة مجده الضائع من خلال إعادة بناء الأمة الألمانية من جديد ورفع شعار استعادة "الرايخ" لمجده القديم .

لم يكن "هتلر" بالرجل الإصلاحي الذي قبل أسس توازن القوى في أوربا ، بل كان الرجل الثوري الذي أراد أن يقلبها. ولم يكن مهيمنا عاديا مثل "**شارلس الخامس**" و "**نابوليون الأول**" ، لأنه في عام **1939** لم يطلق فقط العنان لحرب مهيمنة بل حرب عنصرية وإبادة.[1] فقد سعى "**هتلر**" لبناء دولة عظمى مهيمنة على قارة أوربا يستعيد من خلالها مجد الأمة الألمانية ، من خلال التوسع على دول الجوار بداية بـــ"**بولندا**"سنة**1939** ،ثم "**فرنسا**" بعد أن حيّد **الإتحاد السوفياتي** من خلال إبرام تفاهم مؤقت معه بعدم الاعتداء فقد كانت حملة "هتلر" تحمل شعارين ، حرب للهيمنة الاستراتيجية والأخرى للهيمنة العنصرية من خلال القضاء على اليهود والبولنديين وحثالة البشر الآخرين .وكان قصده الحقيقي امبراطورية أوربية ومجالا حيويا لمستعمرين ألمان في الشرق خاضع له يمتد إلى منطقة "**الأورال**"، وسوف تحمي قلب الامبراطورية من المحيط الممتلكات الأفريقية وأسطولا كبيرا في المياه الزرقاء[2].

لقد كان العامل المحرك لمسعى الهيمنة لدى "**هتلر**" مزيجا من مرارة الهزيمة وقساوة العقوبات و القرارات المتخذة ضد بلاده في مؤتمر " **فرساي**" ، إلى جانب الرعبة في استعادة مجد "**الرايخ** "**الألماني** ، من خلال جعل "**الرايخ الثالث**"في مصاف الولايات المتحدة وإمبراطورية بريطانيا واليابان في عالم رباعي القطبية ، لكن في النهاية سوف يهيمن على العالم اثنان متنافسان ،ألمانيا والولايات المتحدة . فلم يكن الكفاح من أجل الاستلاء على أوربا وحدها ، ولكن في النهاية الاستيلاء على العالم ككل ، ويوضح الشكل(01) مدى التوسع الذي حققه "هتلر" على حساب دول أوربا .

---

(1) روبرت أ . باستر ،**رحلة قرن :كيف شكلت القوى العظمى النظام الدولي الجديد** .(ترجمة:هاشم أحمد محمد)،ط1 ، مصر،2010 ، ص148.

(2) روبرت أ .باستر ، المرجع السابق ، ص149.

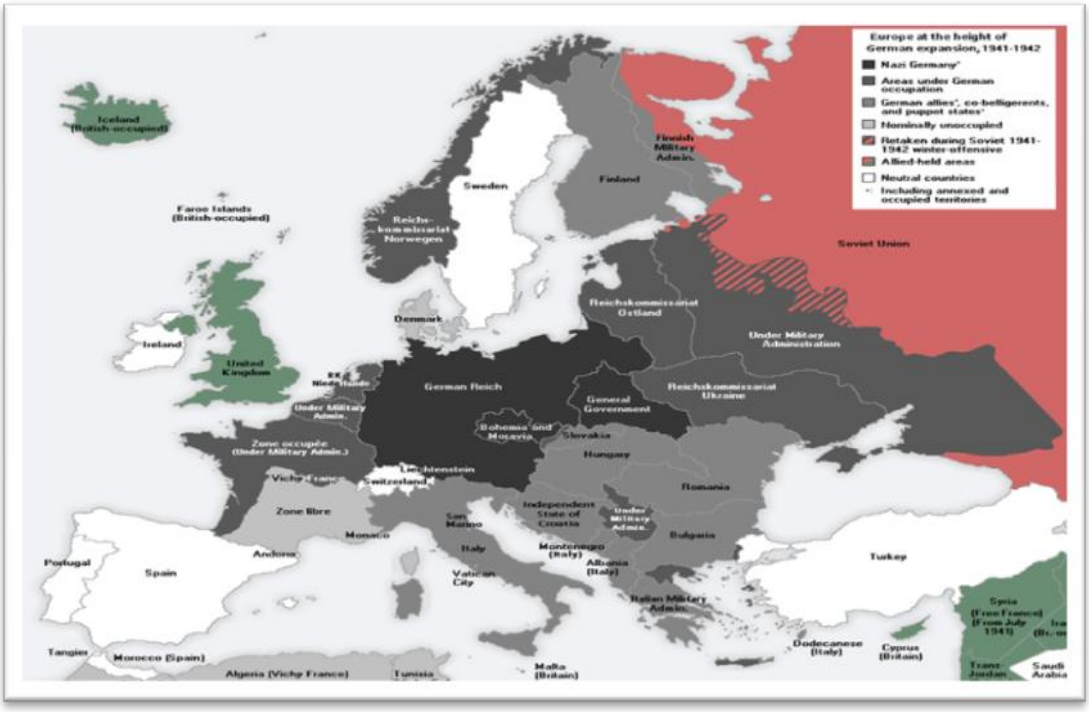

– الخريطة رقم (04)

المصدر: موسوعة ويكيبيديا
https://ar.wikipedia.org/wiki/media/File:Europe_under_Nazi_domination.png

من خلال الخريطة نلاحظ حجم التوسع الذي بلغته حملة "**هتلر**" التوسعية لتشمل أغلب دول أوربا الغربية والعديد من دول أوربا الشرقية ، ولولا دخوله في حرب ضد الامبراطورية السوفياتية لكان استطاع اكتساح كل قارة أوربا ر مدفوعا بدوافعه الإنتقامية و اعتباراته العرقية التي عمل على شحن الشعب الألماني من خلالها تحت شعار سمو الجنس "**الآري**" على بقية الأجناس والشعوب .

➢ **جوزف ستالين وروسيا القيصرية:** رغبة من "**ستالين**" لإعادة صياغة خريطة ما بعد الحرب ، وسعيا منه لاستعادة كل قطعة أرض كانت خاضعة لروسيا القيصرية قبل الحرب ، فقد كان يقارن نفسه بـــ" **الإسكندر الأول**" ، فقد كان إمبرياليا روسيا على غرار أسلافه القياصرة ، لكنه كان أيضا ثوريا اقتنع بأن قوى التاريخ قضت على أعدائه وعلى النظام الدولي الذي اخترعوه وهيمنوا عليه . وعلى الرغم من أنه لم يستبعد إطالة التعاون بين الإتحاد السوفياتي وشركائه في التحالف الكبير ، إلا أنه نظر إليه على أنه فجوة .إن عاجلا أم آجلا سوف تؤدي الديناميكية الحتمية داخل العالم الرأسمالي إلى صراع وفي المراحل التالية إلى انهيار النظام القديم [1].

[1] روبرت أ .باستر ،نفس المرجع السابق،ص196.

بظهور الفاشية الإيطالية والمادية اليابانية والنازية الألمانية الساعية في مجملها لإسقاط النظام الدولي السائد ، الذي يعتبر حسبهم صنيعة الأنظمة الرأسمالية وسياساتها التوسعية تحت تأثير العامل الاقتصادي ، اعتقد جازما "**ستالين**" أن الحرب قادمة لا محالة وبلاده لن تكون بمنئ عن تداعياتها ، خاصة في ظل المؤامرات الغربية لتوجيه عداء النظم المناوئة للغرب تجاه الشرق . فقد عمل "**ستالين**" على إدخال إصلاحات جذرية على عدة مستويات مست قطاعات الزراعة والصناعة ، إلى جانب برنامج دفاعي مستعجل لمواجهة التحديات القادمة ، بالموازاة مع عملية تطهير واسعة النطاق في أوساط الحزب الشيوعي والجيش الأحمر السوفياتي . كما عمل على محورين شبه متناقضين ، أولهما تمثل في التعاون مع الديمقراطيات الغربية والدخول في عصبة الأمم بغية احتواء الأحداث والمناصرين للدخول في الحرب ، وثانيهما استرضاء " **ألمانيا الهتلرية** " بعقد اتفاقية عدم الاعتداء معها سنة **1939** ، والتي تضمنت تقاسم كل منها وسط أوربا . وبالفعل فقد خرج الاتحاد السوفياتي من الحرب العالمية الثانية في حالة دمار شبه الكامل (فقد دمر 15% من سكانه وانهار 50% من بنيته التحتية الاقتصادية) إلا أنه ظل من الناحية العسكرية مسيطرا على نصف أوربا ، وظهر كاحد القوتين العظميين [1]، وضع لم يسبق له مثيل في تاريخ روسيا القيصرية بأن تصبح أحد أطراف القوتين العظميين في النظام الدولي دون منازع ، وخلافا للقوى العظمى التقليدية ، ويوضح الشكل (02) مدى شساعة الرقعة الجغرافية للإمبراطورية السوفياتية في أوج تمددها .

[1] روبرت أ .باستر ،نفس المرجع السابق،ص202.

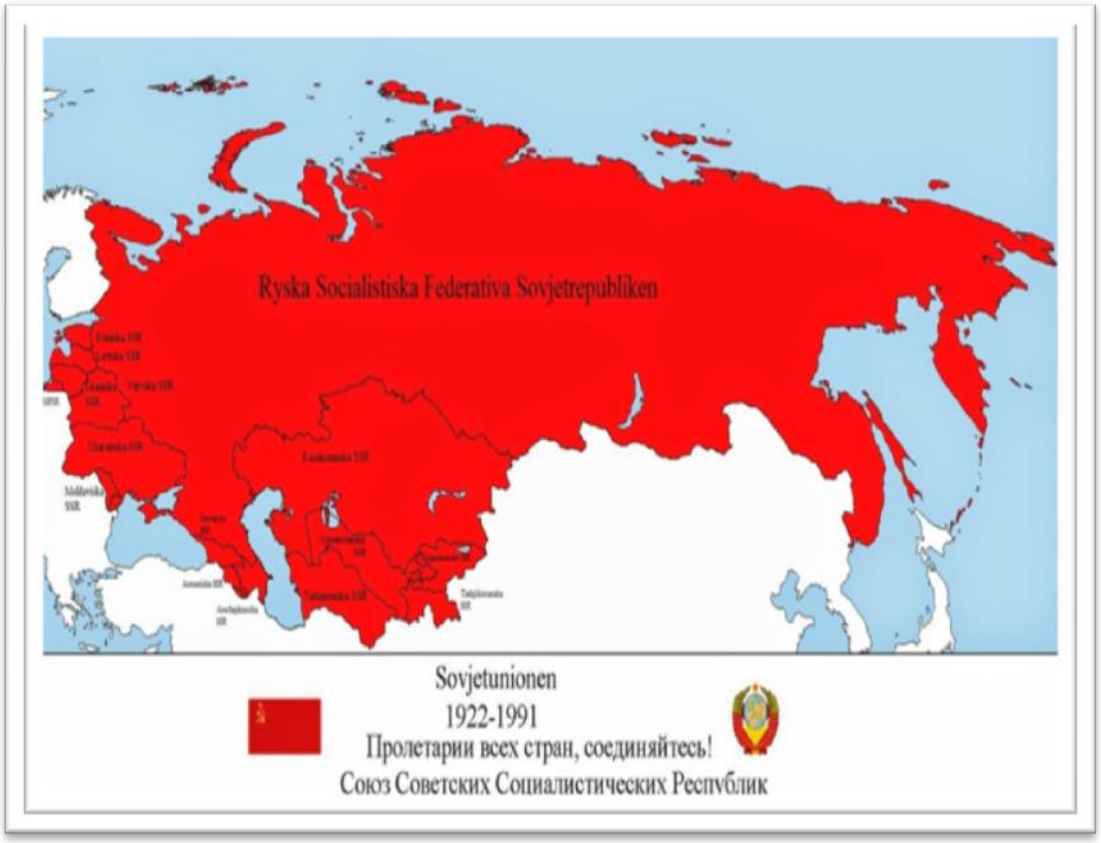

- الخريطة رقم (05)

المصدر:موسوعة ويكيبيديا
https://ar.wikipedia.org/wiki/media/File:Europe_under_Nazi_domination.png

هذا الوضع الجيوستراتيجي الجديد للاتحاد السوفياتي ما لبث أن واجه اختبارات لمكانته كقوة عظمى لا تنافسها إلا قوة واحدة ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، هذه التحديات تمثلت في (حصار برلين 1948 ، بدء الحرب الكورية 1950...) لكن هذه الأزمات لم تغير من سياسات وتوجهات "**ستالين**" الذي ظل اهتمامه منصبا على أوربا وبناء الإقتصاد السوفياتي ، وتقوية الجيش الأحمر السوفياتي .

➢ **اليابان الهيمنة من خلال التوسع الاستعماري :**منذ عهد تجديد "**الميجي**" عام **1868** ،عملت اليابان على تقلّد منزلة بين الأمم العظمى في العالم ، لا من خلال قيم متسامية أو أيدلوجيا عالمية ، بل من خلال ما أحدثه التجديد "**الميجي**" مسعا ونضالا وطنيا للوصول لما حققته الأمم الصناعية في الغرب.

وضع زعماء "**ميجي**" مجموعة من الأهداف طويلة المدى لتعزيز قوة الأمة اليابانية والتغلب على وضعها كآخر دولة في العالم الصناعي ، من خلال استثمار ميزة النشاط والمثابرة لدى الشعب الياباني .

وصل النظام الإقطاعي إلى اليابان قبل ستة قرون من وصوله إلى دول أوربا ، حيث عاش اليابانيون في كنف النظام الإقطاعي حقبة هي الأطول في تاريخ البشرية ، بما يتميز به المجتمع الإقطاعي من تقديس للقوة العسكرية كشرط للبقاء .

ظلت اليابان قرونا طويلة خاضعة لحكم أقلية إقطاعية لامركزية تتألف من حكام إقليميين **(دايميو)** ، وطبقة أرستقراطية مغلقة من المحاربين **(ساموراي)**[1] . بالإضافة لما تتميز به من وعورة التضاريس وفقرها للمواد الأولية المختلفة الصناعية والزراعية ، وهو ما حال دون تحقيقها تنمية اقتصادية وقدرات عسكرية تجعلها في مصاف القوى العالمية . لكن في غضون جيلين وتحت تأثير الإصلاحات التي أدخلها إصلاحات "ميجي" تحولت إلى دولة ذات مكانة ووزن في السياسة الدولية ، فقد سعت الطبقة الحاكمة اليابانية لتجنب الخضوع للاستعمار الغربي على غرار عديد الدول الآسيوية ، حتى لو تطلب ذلك الوقوف بحزم في مواجهة أي معارضة داخلية ، وكانت البداية بإقرار دستور على غرار الدستور البروسي –الألماني وتم إصلاح النظام القضائي تم تطوير النظام التعليمي وتم تغيير التقويم والزي وتطوير النظام المصرفي ، كما تم الاستعانة بالخبراء الأجانب في مختلف القطاعات وتبادل البعثات التكوينية [2] ، وفي سبيل تحقيق شعار " دولة غنية وجيش قوي" جنّدت وسخّرت كل الإمكانات ، واستثمرت الأموال لإقامة شبكة من السكك الحديدية والتلغراف و بناء السفن وتحديث صناعة النسيج وشراء الأسلحة .

لقد كان لعزلة اليابان جغرافيا وطبيعة شواطئها عامل قوة جعلها تبقى في منئ عن أطماع القوى الاستعمارية بسب مشكل الإمداد لأي حملة عسكرية ضد اليابان نظرا لموقعها الجغرافي . بالتالي تضافرت الجغرافيا مع الروح المعنوية التي ينتشي بها الشعب الياباني كشعب متميّز ثقافيا عن شعوب المنطقة ، إلى جانب تقاليد عبادة الإمبراطور واحترام الدولة وتقدير الساموراي للشرف العسكري ، لدفع اليابان للتوسع نحو شرق آسيا لدوافع وأسباب أمنية ، بالإضافة إلى فتح أسواق ومصادر للمواد الخام . كانت بدايتها بالحملة العسكرية على الصين سنة **1894** بعد خلافها حول كوريا .

كان القادة الميجيون براجماتيين بشكل بارع في تبني وجهة نظر طويلة الأمد ، من خلال التركيز في سياستهم الخارجية على تعديل المعاهدات التي فرضتها القوى الامبريالية ومن ثم التخلص من الوضع الشبيه بالمستعمرات ، ومن أجل انتزاع اعتراف من القوى الغربية

---

[1] بول كندي ،**القوى العظمى :التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500 إلى 2000**.(ترجمة :عبد الوهاب علوب) ، ط 1، الكويت : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993 ، ص292.

[2] بول كندي ،المرجع السابق ، ص293.

بأنها أمة بحكم وجودها . بالتالي فإن السياسة الداخلية والخارجية لليابان طوال تاريخها الحديث تهدف لتحقيق اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة ، ومن هذا المسعى استلهم القادة الميجيين سياستهم التوسعية في ظل حكومة دستورية وعمليات تصنيع وتحديث للجيش تسير بالتوازي ، فكان شعارهم أن تكون لليابان الزعامة في آسيا وتكون القاطرة التي تقود دول الجوار للتحضر . بالتالي كان الدافع القومي والعامل الاقتصادي أهم العوامل المحركة للامبريالية التوسعية اليابانية في المنطقة معززة بعدم الاستقرار السياسي السائد في شرق آسيا ، خاصة في كل من الصين وكوريا ، ويوضح الشكل (03) المدى الذي وصله التمدد الاستعماري الياباني في منطقة شرق آسيا .

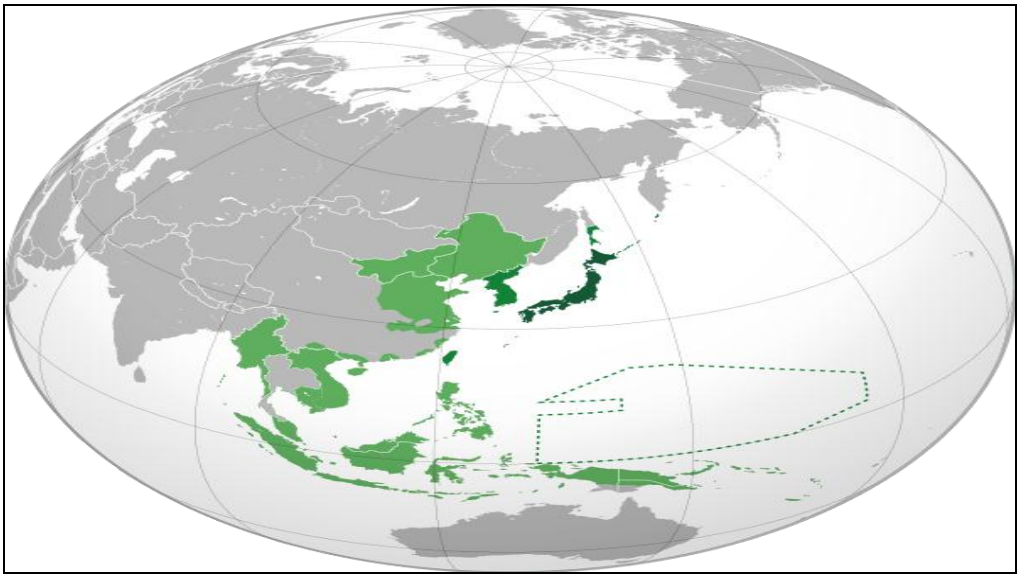

– الخريطة رقم (06)

المصدر: موسوعة ويكيبيديا
https://ar.wikipedia.org/wiki/media/File:Europe_under_Nazi_domination.pn

من خلال الخريطة نلاحظ كيف استطاع الاستعمار الياباني السيطرة على أغلب منطقة جنوب شرق آسيا وشبه القارة الكورية والصين ، حيث استطاع القادة اليابانيين من خلال الإصلاحات الهيكلية التي قاموا بها من تحقيق هيمنة إقليمية على منطقة جنوب شرق آسيا وبحر الصين وشبه القارة الكورية .

المبحث الثالث: منهج زبيجينيو بريجنسكي للهيمنة الأمريكية:التنظير لمأسسة القوة والسيطرة والنفود.

يزخر تاريخ العلاقات الدولية بعديد النماذج لقوى مهيمنة إقليميا وأخرى عالميا ، تضافرت لكل منها عديد الظروف والمعطيات الجيواستراتيجية ، ساهمت في تبوئها لمكانة الهيمنة ، رغم أنها تتفاوت في الفترات الزمنية التي بقيت محافظة على مكانتها على الساحة الدولية . لكن الملاحظ والدارس لتاريخ المكانة والهيمنة الأمريكية يستشف عديد الخصوصيات التي تميزها عن سابقاتها من القوى المهيمنة ، يمكن إجمالها في النقاط التالية :

- ✓ هيمنة عالمية واسعة النطاق .
- ✓ هيمنة ساحقة على عدة مستويات .
- ✓ هيمنة متعددة ومتكاملة الأبعاد .
- ✓ هيمنة عالية المأسسة .
- ✓ هيمنة مترددة ومنفتحة .

يتفق أغلب الباحثين حول أن التاريخ الفعلي بداية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية لقوة عالمية مهيمنة ، هي الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية ، والتي تقاسمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية كقائدة للمعسكر الغربي ، سيادة العالم مع المعسكر الشيوعي بقيادة الإتحاد السوفياتي ، قبل انهياره وتركه المجال واسعا للهيمنة الأمريكية على العالم مستفيدة من الثورة التكنلوجية وتزايد الترابط الشبكي للعالم بفعل العولمة ، رغم تنبأ " **بريجنسكي** " سنة **1988** ببوادر النظام الدولي الجديد حين صرّح قائلا(إن عالم الغد ذو قطب واحد ، في دولة عظمى واحدة تتمتع بالقوة الاقتصادية والعسكرية معا هي الولايات المتحدة)[1]

يقول " **ريتشارد لوغار**-1932 **RichardLugar**" رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي :

(التحول الثقافي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة يمكن أن يصبح حملة منعزلة تزعزع الاستقرار بدون المشورة التي يقدمها زبيغنيو بريجنسكي غلى قيادة سياستنا

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي .**النظام الدولي الجديد ، الثابت.... والمتغير** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006 ، ص25.

الخارجية ، إنني أستمع إليه بعناية منذ خمسة وعشرين عاما)[1] . توضح بجلاء المقولة الدور الحاسم الذي لعبه " **بريجنسكي**" في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية ، خلال فترة اشتغاله كمستشار للأمن القومي وحتى بعد اعتزاله العمل السياسي في دوائر صنع القرار إلى العمل الأكاديمي والتأليف .

وقد استند إلى عناصر التفوق الأمريكي في مجالات محددة ، وأهمها التفوق الأمريكي العسكري والعلمي والثقافي ، ومن ثم عنصري الجدارة والاستحقاق ، فهو يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية مؤهلة لقيادة العالم نظرا لما تطرحه من شعارات بالأخص فيما تعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية . ففي مؤلفه " **الإختيار :السيطرة على العالم أم قيادة العالم** " يقول " **بريجنسكي**" (لقد أصبحت المكانة الفريدة لأمريكا في الهرمية العالمية تحظى اليوم باعتراف على نطاق واسع . وتراجعت دهشة الأجانب الابتدائية لا بل غضبهم من التوكيد الصريح لدور أمريكا المهيمن ليحل محلها جهود مذعنة، وإن تكن مستاءة ، للحد مت تلك الهيمنة أو احتوائها أو تغيير مسارها أو السخرية منها . بل إن الروس الذين كانوا الأكثر إحجاما عن الاعتراف بمقدار قوة أمريكا وتأثيرها ، لأسباب تتعلق بالحنين إلى الماضي ، تقبلوا أن الولايات المتحدة ستظل مدة من الزمن اللاعب الفاعل المقرر في القضايا الدولية)[2] .ففي ظرف قرن من الزمن استطاعت الولايات المتحدة فرض نفسها كالرقم واحد عالميا ، ريادة كما توصف بأنها فريدة من نوعها وخاصة بعد انهيار المعسكر الشيوعي . فهي تعيد إلى الأذهان نماذج عديدة لإمبراطوريات تسيدت العالم ، على غرار الإمبراطورية الرومانية رغم الطابع الإقليمي لهيمنتها .

ففي دراسة تهدف إلى تتبّع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة ، والتي لخّصها " **جون يفاس كارو** " في السداسي الأول من سنة **1998** ، حيث قام بهذه الدراسة 214 شخص من طلبة الدراسات العليا ، وكانت العينة الممسوحة ممثلة في 36 عسكريا 39 رجل اقتصاد ، 40 مدنيا مثقفا ، وكان متوسط عمر هؤلاء 38 سنة ، وقد استجوبوا في قضايا الدفاع والعلاقات الدولية[3] ، حيث طلب منهم وضع (40) دولة في تراتبية وفق محددات القوة ، فكانت النتائج كما يلي :

---

[1] زبيغنيو بريجنسكي ، **الاختيار :السيطرة على العالم أم قيادة العالم** . (ترجمة :عمر الأيوبي)، بيروت :دار الكتاب العربي ، 2004 ،ص2.

[2] زبيغنيو بريزنسكي،المرجع السابق ، ص12.

[3] مصطفى ريحي ، **جدلية القوة والقيم في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة :مسألة الترويج للديمقراطية** .(رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية :جامعة الجزائر 3 2017 ، ص132.

الولايات المتحدة الأمريكية	
البلدان القوية :	البلدان المتوسطة القوة :
2- الصين	11- أستراليا
3- اليابان	12- إسبانيا
4- ألمانيا	13- البرازيل
5- فرنسا	14- جنوب إفريقيا
6- المملكة المتحدة	15- العربية السعودية
7- روسيا	16- إيران
8- الهند	17- تركيا
9- إسرائيل	18- السويد
10- كندا	19- باكستان
	20- الأرجنتين

الجدول رقم (03)

- **المصدر : مصطفى ريحي ، جدلية القوة والقيم في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة :مسألة الترويج للديمقراطية .**(رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية :جامعة الجزائر 3 :كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ، 2017/2016 ، ص133.

يؤسس "بريجنسكي" مشروعه التنظيري للهيمنة الامبريالية الأمريكية على عدة ركائز أساسية ، يراها واجبة التحقيق لإنجاح المسعى الرامي للحفاظ على الريادة العالمية، وهي:

❖ **الحفاظ على سحر وبريق النموذج الأمريكي :** ما يميز النموذج الأمريكي هو الريادة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية ، إضافة إلى سمة الجاذبية والإغراء الذي تمارسه ثقافيا نحو الشعوب والمجتمعات الأخرى، من خلال نمط العيش ومستوى الرفاه والانفتاح وهي خصائص قلّ ما اجتمعت في دولة واحدة . حيث يجادل "**بريجنسكي**" بالقول أن الهيمنة الامبريالية الأمريكية تمارس من خلال نظام عالمي هو في الحقيقة من تصميم و صنيعة أمريكية، وهو ما يبرر موقف الجمهور الأمريكي من التدخلات العسكرية خارج الأراضي الأمريكية ، فبالعودة إلى التاريخ نلاحظ أن تقبل ودعوة الشعب الأمريكي للدخول في الحرب العالمية الثانية كان بفعل الصدمة التي أحدثتها موقعة "**بيرل هاربر**" ، لكن الحرب الباردة وما شهدته من أزمات خلقت نوعا من عدة الارتياح لدى الجمهور الأمريكي وتفضيله تقاسم الهيمنة العالمية مع الآخرين عوضا عن ممارستها من قبل طرف واحد .

تكمن القوة السحرية التي تمارسها الثقافة الأمريكية ، في تبنيها لمذهب المتعة الذي يميز نمط الحياة الأمريكية ، وهو ما يجعلها قبلة لشعوب العالم وبالأخص فئة الشباب الباحث عن التخلص من القيود والعادات والتقاليد والأعراف لدى مجتمعاتهم الأصلية ، ليجدوا في المجتمع الأمريكي المتنفس للتعبير عن ذواتهم من خلال البرامج التلفزيونية وأفلام "**هوليود**" والموسيقى الموضة والتكنولوجيا وغيرها .

في الجانب السياسي فإن نظام الحكم والممارسة الديمقراطية واقتصاد السوق كلها ميكانزمات عملت على ممارسة نفوذ غير مباشر من قبل الساسة الأمريكان على النخب والهيئات الأجنبية للتماشي والتعاطي ومواكبة السياسات والتوجهات الأمريكية ، في ظل التوجهات المتسارعة للعولمة وفق النموذج الأمريكي.

❖ **التركيز على أوراسيا :** لا يمكن دراسة العلاقات الدولية دون توظيف للفهوم ذات الصلة بالجغرافيا. فالعامل الجغرافي في التاريخ العالمي يعد الأكثر أهمية لأنه العامل الأكثر ثباتا وديمومة. فالأرض تعتبر المورد والعنصر الوحيد غير قابل للحركة ومهما كانت قوة العولمة، فإنها لن تستطيع تحريك عنصر الأرض الثابت.

فإذا كان عدد السكان تعتريه الزيادة والنقصان، والموارد الطبيعية تكتشف وتنضب، والأنظمة السياسية في كثير من الأحيان تتغير، والإمبراطوريات والدول تصعد وتأفل، والتكنولوجيا تتقدم وتتراجع، لكن موقع القارات، الجزر، والبحار، والمحيطات لم تتغير كثيرا عبر تاريخ البشرية[1].

يرى "بريجنسكي" أن الجغرافيا السياسية قد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية هبة من السماء ، فبعد أن ظلت شؤون العالم تدار لمدة (500) سنة تدار من طرف دولة "**أوراسية - Eurasia**" .

تشاء الأقدار أن تصبح أمريكا الدولة غير الأوراسية هي من تتسيّد العالم . إلا أن الخطر الداهم للأمن الاستقرار العالمي هو اختلال يمكن أن يصيب النظام الدولي الحالي ، فظهور قوة منافسة جديدة لأمريكا ، أو تخليها عن ممارسة نفوذها كقوة مهيمنة عالميا ، سيؤدي لا محالة إلى انتشار الفوضى عالميا ، وهو ما تنبئ به "صاموئيل هنتنغتن" في كتابه "نهاية التاريخ " باعتباره أن الفكر السياسي والممارسة السياسية وفق النموذج الأمريكي هي أرقى ما يمكن أن يتوصل إليه الفكر البشري على الإطلاق .

---

[1] راقدي عبد الله ، **الجيوبولتيكا والعولمة : في الحديث عن نهاية الجغرافيا** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ،المجلد 9 ، العدد 17 ، ورقلة ،2017 ، على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28292، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2018/05/01.

بالتالي فأن التحكم في "**أوراسيا** " يعني التحكم في اثنتان من أكثر مناطق العالم تقدما وإنتاجا على الصعيد الاقتصادي[1] ، كما توضح خريطة " **أوراسيا** " أهميتها الجغرافية :

الخريطة رقم (04)

- **المصدر** :وفاء ريحان ،**تحديات الهيمنة :مصالح تركيا الاقتصادية والأمنية في أوراسيا** ،المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ،2016/07/06 ، على الموقع : https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/183;thx

فالمعطيات الديمغرافية والاقتصادية والطبيعية لـــ"**أوراسيا**" تجعلها ذات أهمية جيواستراتيجية منقطعة النظير بالنسبة للعالم وللقطب المهيمن عليه "**امريكا**" ، بالتالي فإن "**اوراسيا**" هي رقعة الشطرنج التي يستمر فيها الصراع على السيطرة العالمية[2]، فهي تضم ستة اقتصاديات كبرى وأكثر ستة دول إنفاقا على التسلح ، وكل الدول النووية المعلنة والغير معلنة ما عدا اثنتان ، إضافة لوجود أكثر دولتين تعدادا سكانيا .

❖ **التركيز على طبيعة العلاقة مع أوربا:** سيظل المسعى الرئيس لأمريكا هو بناء أوربا قادرة على البقاء لكن دون فك الارتباط بأمريكا ، أي بناء كيان أوربي مخالف للتوجه الفرنسي والألماني . بالتالي فإن أوربا موحدة لابد من تتجسد لتبديد الشكوك الأوربية التي ترى في السياسة الأمريكية أحد عراقيل تحقيق الوحدة الأوربية .

---

[1] زبيغنيو بريزنسكي،**رقعة الشطرنج الكبرى :السيطرة الأمريكية وما ترتب عنها جيواستراتيجيا**.ط2،مركز الدراسات العسكرية ،1999،ص32.

[2] زبيغنيو بريزنسكي، المرجع السابق،ص33.

كما أن ترك الأوربيين بمعزل عن الوصاية الأمريكية يعني تركهم في متاهات مشاكلهم الداخلية الاجتماعية والاقتصادية ، خاصة في ظل التباين في القدرات الاقتصادية بين دول أوربا، بالموازاة مع مشكل الهجرة الذي يأرق دول أوربا .

كما لا يمكن إغفال التوجس مت أي تقارب(روسي– الماني أو روسي–فرنسي) على استقرار أوربا ونجاح مشروعها الوحدوي ، إلى جانب علاقاتها بأمريكا .

بالتالي فإن التزام الولايات المتحدة بوحدة أوربا خيار غير قابل للنقاش ، لكن في ظل مصالح ألمانية فرنسية متوافقة ومندمجة ضمن الإتحاد الأوربي وحلف الأطلسي ، لأن ذلك كفيل بان تبقى أوربا رأس جسر "**أوراسيا**" ونقطة الانطلاق المحتملة لتوسيع النظام العالمي الديمقراطي إلى "**اوراسيا**"[1].

❖ **الاستعداد لمواجهة مفرزات اضطراب الساحة الدولية:** كانت الولايات المتحدة الأمريكية محل احترام وتقدير لدى دول العالم عندما كان لكل من مفهومي الأمن القومي والسيادة الوطنية نفس المعنى ، وذلك لمّا كان النظام الدولي يقوم على فرضية السيادة المطلقة للدول على أراضيها وفق ما تقتضيه متطلبات أمنها القومي ، إلا أن مخرجات مؤتمر " **فيينا 1993** " عقب أزمة " **رواندا** " و بروز ما بات يعرف بالصحوة الثانية لحقوق الإنسان ، وتحول القداسة من سيادة الدول إلى قداسة الفرد وحقوق الإنسان وبروز مفهوم التدخل الدولي الإنساني ، بالموازاة مع بروز الأهمية الإستراتيجية لبعض الدول وبعض المناطق بناءا على عدة اعتبارات ، على غرار "**أوراسيا**" التي شهدت حافتها الجنوبية الشرقية اضطرابات إثنية ودينية خطيرة وبالنظر لحجم سكانها بضمها للدولتين الأكبر تعداد سكانيا في العالم ، بالإضافة إلى ثلاثة أرباع فقراء العالم ، ما جعلها تعتبر المصدر الرئيس لموجات الهجرة الدولية .

كما تضم اثنتين من المناطق الثلاثة الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية في العالم ممثلة في أوربا والشرق الأقصى، لذلك كان الرهان على منع أي طرف من السيطرة والهيمنة على " أوراسي" كهدف حيوي للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة ، وذلك من خلال تحديد اللاعبين الرئيسيين والدول المحورية في المنطقة ومنعها من السيطرة وبسط النفوذ فيها لكن ذلك ليس من خلال الحرب على الإرهاب الذي أعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، بل من خلال إعادة صياغة للعلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي الشديد الحساسية والتقلب ، خاصة بالموازاة مع تنامي العداء لأمريكا عقب

[1] زبيغنيو بريزنسكي، المرجع السابق،ص73.

تدخلها في عديد مناطق العالم الإسلامي على غرار العراق.فالقوة العظمى أصبحت في مواجهة لاتناظرية مع عدو متعصب دينيا ومذهبيا يملك عديد المبررات لعداء أمريكا، ليس لديه ما يخسره لكنه يعتقد أن بإمكانه إحداث الضرر البالغ بالقوة العظمى.

فإذا اعتبرنا المنطقة الممتدة بين أوربا والشرق الأقصى " **البلقان العالمي الجديد** " بما تضمه من كثافة كبيرة للمسلمين ، فإن خروجها عن السيطرة يمكن أن يؤدي إلى تصادم مباشر بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي ، بالإضافة إلى أن أي اختلاف في وجهات النظر أو السياسات بين أمريكا و أوربا ، سيؤدي لا محالة لتعريض الهيمنة العالمية الأمريكية . وهو ما يستوجب التعاطي مع اضطرابات العالم الإسلامي من منظور إقليمي لا عالمي ، ومن منظور جيوسياسي لا ديني . لأن عدم إيلاء الأهمية اللازمة للعالم الإسلامي وما يواجهه من تحديات ورهانات سيؤدي غلى زعزعة الإستقرار والأمن العالمي .

المبحث الرابع: منهج نعّوم تشومسكي لمناهضة الهيمنة:التنظير لمقاومة ورفض ومناهضة الهيمنة والعولمة.

يربط " **تشومسكي** " بداية كفاحه ضد الهيمنة الأمريكية بالحرب الفيتنامية، حيث يقول أن الرأي العام في أمريكا لم يكن ليتقبل فكرة الاحتجاج، ووجد صعوبة مع قلة من الطلاب والزملاء في تجميع عدد من المحتجين. ويقول أن أمريكا قتلت ما بين 60 –70 ولم يكن الاحتجاج صفرا كما يقول، وكانت فكرة الاحتجاج على الحرب تحمل خطر الموت، ففي عام **1965**لم يكن من الممكن حشد دعم للتظاهرات، بل أن مدينة كبوسطن معروفة بليبراليتها تعرضت فيها مظاهرة شاركت فيها زوجته وابنته الصغيرة لرمي العلب والبيض ولم يمنع من مهاجمة وقتل المتظاهرين إلا الحاجز القوي من الشرطة التي كانت تراقب التظاهرة، ولم يحصل الوعي بفظائع الحرب الفيتنامية إلا في عام **1969** وعندها كان بالإمكان التجييش والتظاهر. في سؤال له عن أهمية التعليق السياسي ، حيث يقول انه كان التزاما، الانخراط في الكتابة السياسية لا يمكن ممارسته من خلال فائض الوقت بل هو التزام دائم ومتابعة وقراءة وبحث وتحليل ، مشيرا إلى أن أمريكا لم تكن لتختلف عن دولة الإرهاب التي أقامتها لاحقا في أمريكا اللاتينية.[1]

يقول " **تشومسكي** " على لسان "**جورج كينان** " وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (عندنا حوالي **50%** من ثروات العالم وفقط **6.3%** من سكانه... وبمثل هذا الوضع لا يمكننا تجنب حسد واستياء الآخرين ، مهمتنا الحقيقية في الفترة القادمة هي ترتيب نموذج للعلاقات يحافظ على استمرار ذلك التفاوت ...ولتحقيق ذلك ، سيكون علينا التخلي عن الأحلام والعواطف ، وتركيز اهتمامنا على أهدافنا القومية المباشرة ...يجب أن نمسك عن كلامنا المبهم للآخرين ....والأهداف غير الحقيقية مثل حقوق الإنسان ، ورفع مستوى المعيشة ، والتحول للديمقراطية . ولن يكون اليوم الذي نضطر فيه للتعامل بمنطق القوة بعيدا ، وكلما قلّت عوائقنا من جراء رفع تلك الشعارات كان ذلك أفضل)[2].

فالولايات المتحدة الأمريكية شاءت لها الأقدار أن لا يطالها لهيب الحرب العالمية الثانية وخرجت منها كقوة عظمى تستحوذ على **50%** من ثروات العالم ، وبالتالي كان الهدف الأسمى لصنّاع القرار في الإدارة الأمريكية وعلى وجه التحديد وزارة الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية هو الحفاظ على هذه السيطرة والنفوذ الذي لم يسبق لأمة أن دان لها مثل هذا التفوق المتعدد الأبعاد .

---

(1) archive.almanar.com.lb/article.php?id=107416

(2) ناعّوم تشومسكي، **ماذا يريد العم سام** .(ترجمعة:عادل المعلّم)،ط1،القاهرة : دار الشروق ، ص13.

بعد نهاية الحرب الباردة بانهيار العدو الأوحد للهيمنة الأمريكية ، والذي عمل الساسة الأمريكان طوال مراحل الحرب الباردة على احتوائه ومنع تمدده ، لكن مع نهاية الحرب الباردة بات الشغل الشاغل للإدارة الأمريكية هو الحيلولة دون بروز منافس جديد على الساحة الدولية على غرار الإتحاد السوفياتي ، وذلك من خلال التهديد بالقوة أو حتى استعمالها إذا اقتضت الضرورة ذلك ، عبر ما يعرف بالحرب الوقائية ، والتي شرّعتها الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها ، دون الحرب الوقائية التي يمكن أن تندرج ضمن القانون الدولي ، بالتالي فإن إستراتيجية الهيمنة الأمريكية لم تعطي بالا للقانون الدولي لأنه وفقها القانون هو قانون الأقوى وليس التشريعات الدولية وفق منظور المدرسة الواقعية . ويصف "**تشومسكي**" السياسة الأمريكية بالإرهاب بقوله (أما الإرهاب الأمريكي فقد بدأ مبكرا مع الهجرة من أوربا ، حيث استفتح بطرد الهنود إلى الغرب وقتالهم ثم إبادتهم ، حصر من بقي منهم في الملاجئ وأشباهها ، وثنّى بخطف الأفارقة واستعبادهم وثلّث بإرهاب شعوب أمريكا اللاتينية ، والفلبين ، وفيتنام ، وانتهى بشعب العراق)[1].

" **نعّوم تشومسكي** " شخصية خلافية على الصعيد العالمي، هناك من يعده قديساً، ومن يعده مجرماً يستحق أشد أنواع العقاب هذا الطيف الواسع من ردود الفعل تجاه الرجل يعود إلى تصديه لطيف واسع من المسائل التي تهم المسحوقين من بني البشر، في مواجهتهم اليومية المستمرة مع النخبة المحظوظة ، التي تحاول إلغائهم وتهميشهم.

بالإضافة إلى عمله في اللغويات، "**فشو مسكي**" معروف على نطاق واسع كناشط سياسي، مناهض للسياسة الخارجية للولايات المتحدة والحكومات الأخرى، ويصف شومسكي نفسه بأنه اشتراكي تحرري، وكمتعاطف مع التضامنية اللاسلطوية (وهو عضو في نقابة عمال العالم الصناعيين) وكثيراً ما يُعتبر منظراً رئيسياً للجناح اليساري في السياسة الأمريكية.

تسعى الولايات المتحدة من خلال "**إستراتيجية إمبريالية كبرى**" إلى الإبقاء على هيمنتها العالمية من خلال "استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها" وهو التحليل الذي أثار عاصفةً من الجدل والتشكيك في أمريكا التي تغيرت بعد أحداث **أيلول2001** . إلا أن "**تشومسكي**" يبني فرضياته بحذر، ويدعم ادّعاءاته بتوثيق ملائم للمراجع، دون أن يغفل الإجابة عن بعض الادعاءات المضادة التي قد تواجهه ، كما أنه ينتقد بشدة عدم التوازن

---

[1] ناعّوم تشومسكي،**إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة قديما وحديثا** ، (ترجمة :أحمد عبد الوهاب) ، ط1، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، 2005 ،ص7.

الأمريكي فيما يتعلق بتوجيه تهمة "الإرهاب"، مؤكدًا أن التعريف القانوني الرسمي الأمريكي للإرهاب ينطبق تمامًا على السياسة الخارجية الأمريكية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بكوبا وأمريكا الوسطى وفيتنام ومعظم بلدان الشرق الأوسط. إلا أن وسائل الإعلام الأمريكية لا تستخدم هذا المصطلح هنا، حتى عندما أدانت محكمة العدل الدولية واشنطن في العام **1986**، بسبب "استخدامها غير القانوني للقوة" يعني "الإرهاب الدولي"، على حدِّ قول "**تشومسكي**" في "**نيكاراغوا**".

إن إستراتيجية الأمن القومي التي تصرِّح بأن على أمريكا أن تسعى للسيطرة على العالم، حتى باستخدام تفوقها العسكري الهائل، الذي ربما يفوق العالم مجتمعًا، بهدف الوصول إلى الهيمنة الشاملة، دون أن ينازعها أحد في ذلك.

ومن الملفت أن إستراتيجية الأمن القومي لا تتحدث عن الشرعية الدولية الممثَّلة في هيئة الأمم المتحدة؛ وواضحً أن الولايات المتحدة تطالب الآخرين باللحاق بها، مهدِّدة الأمم المتحدة بضرورة تبرير أفعالها.

يناقش "**تشومسكي**" السياسات الراهنة لأمريكا والتي لا تهدف، كما هو معلَن، إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب؛ إذ من الواضح أن هذين السلاحين هما سلاح الضعيف. ولذلك يصير السباق عليهما أهم ، وبالتالي فإن على الدول الأخرى أن تسعى إلى زيادة تسليحها، وبالأخص ضد الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، لأنها وسائل الردع المتاحة أمام الدول الأفقر. فقوة كوريا الشمالية النووية هي ما منع أمريكا من مهاجمتها ، فالمهم هو أن المجتمع الداخلي الأمريكي، رغم معارضته سيضطر إلى موافقة الإدارة على سياساتها بسبب الأخطار التي تصير، أكثر فأكثر، أخطارًا حقيقية. ثم يمضي في مناقشة مفصلة لسياسة الإدارة في الكذب ، وفي تكرار الكذبة مرارًا وبصوت عال حتى تصير حقيقة. أما الحقائق، وتحديدًا الحقائق والتفاصيل المحددة، فهي أمور غير مهمة.

ثم يعود إلى التفصيل في أهداف الحرب على العراق وإستراتيجيتها في إرعاب الأمريكيين "الضغط على زر الرعب"، مقارِنًا بين سياسات "**ريغان Ronald Reagan**" في نيكاراغوا وغرينادا وبين سياسات "**جورج دبليو بوش Jeorge W.Bush**" ، معقبا أن الحكومة الأمريكية تستطيع الاستمرار في ادِّعاءها أنها تسعى إلى هدف نبيل، هو فرض الديمقراطية في الشرق الأوسط. وهذا الادعاء يلقى القبول، رغم أن كره الإدارة الأمريكية

واحتقارها للديمقراطية قد توضح بشكل غير مسبوق، مثلاً في التمييز بين أوروبا "القديمة" (الأشرار) وبين أوروبا "الجديدة" (الطيبين)[1].

وما يهم في تحليل "**تشومسكي**" لأبعاد السياسة الخارجية الأمريكية هي سياسة التسليح التي تقوم بها أمريكا لدعم حربها الإرهابية في العالم باسم محاربة الإرهاب، إن إرهاب السياسة الأمريكية يستخدم أموال الضرائب الأمريكية من أجل تسليح إسرائيل، فكل دبابة وطائرة ورصاصة تطلقها إسرائيل على الفلسطينيين مصدرها أمريكي.

ويؤكد "**تعوّم تشومسكي**" انه في المجتمعات الحرة يتعذر استدرار الطاعة بالسياط، فماذا جنت الولايات المتحدة من استخدام القوة ؟ فقد استخدمت القوة لتغيير الأنظمة ، والتدخل في الصراعات الداخلية ، وتدمير قدرة الدول التي تهدد مصالحها وحلفائها والأمن الدولي على شن الحروب . الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة التي تمكنت من استخدام القوة العسكرية تقريبا كما تشاء من أجل حماية مصالحها الدولية وفرض رغبتها وحتى القضاء على خصومها : من باناما إلى العراق ، ومن صربيا إلى أفغانستان ، وثانية إلى العراق . لقد حققت الولايات المتحدة انتصارات حاسمة بخسائر بسيطة وغدت بالتالي تتوقع أن تستمر في ذلك . أما مؤخرا ، فإن التجارب المؤلمة والنتائج المخيبة لحربين تلتا عمليات 11 أيلول جعلت الأمريكيين ليس فقط نادمين ، وإنما أيضا متحفظين على اللجوء إلى الحرب في سبيل حل المشاكل في الخارج[2] .

وهو ما فرض إعادة النظر في المنظور الكلاسيكي للقوة ، من خلال خلق آليات جديدة لممارسة الهيمنة تحت مسميات عدة (**القوة الناعمةSoft Power** ، **القوة الذكية Smart Power**) بدل **القوة الصلبة أو الخشنة**" **Hard Power**" وذلك من خلال إيجاد خيارات إرغامية واعدة منها عولمة الديمقراطية والاقتصاد اللبرالي و التجارة الحرة والاستثمار الخارجي ، والموارد المالية والمعلومات والطاقة . ومن بين أكثر خيارات القدرة على الإرغام المتوفرة للولايات المتحدة أهمية هي العقوبات الاقتصادية والمالية ، ودعم المعارضة اللاعنفية لأنظمة الحكم المعادية ، والعمليات الهجومية الالكترونية[3] .

---

[1] ياسر مرزوق ، **قراءة في كتاب الهيمنة أم البقاء سعي أمريكا للسيطرة العالمية** ، جريدة سوريتنا https://www.facebook.com/notes/souriatna،2018/04/17.

[2] ديفيدس غومبرت و هانس بيننديك ، **القدرة على الإرغام :مواجهة الأعداء بدون حرب** ، مؤسسة راند ، كاليفورنيا ، 2016 ، على الموقع www.rand.org/t/rr1000 ، تم الاطلاع على الموقع 2018/04/29 .

[3] ديفيدس غومبرت و هانس بيننديك ، المصدر السابق .

بالمقابل هناك العديد من الرئى التي يمكن التأسيس عليها للتقليل من الاتجاه الصراعي والتصادمي للنسق الدولي ، ولسيادة منطق القوة في العلاقات الدولية ، على غرار مفهوم الحكومة العالمية ، الاعتماد المتبادل ،التكامل الدولي ، والتي يعتقد أنصارها أن الظاهرة كانت موجودة قبل بداية السبعينيات، ولكن الهيمنة الكبيرة التي مارستها الواقعية على حقل التنظير في العلاقات الدولية جعلت المنظرين لا يلتفتون إليها إلا بعد مجيء "**روبرت كيوهين**" و"**جوزيف ناي**" ، من خلال كتابهما "**العلاقات العبروطنية والسياسة العالمية**" . يمكن القول أن مقاربة الاعتماد المتبادل جاءت كتحد وكبديل عن النظرة الواقعية المهيمنة على فهم وتحليل العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. ويعتقد أنصارها أن العالم في الستينيات والسبعينيات قد عرف تغيرات جوهرية لم يستطع أو بالأحرى ، لم يرد الواقعيون رؤيتها واعتمادها في عمليتي التحليل والتنظير . وبالتالي، بات من اللازم البحث عن مفاهيم ونظريات جديدة تستوعب التغير الحاصل في البيئة الدولية[1] .

كما طرحت العديد من الأفكار والتحليلات التي ترمي إلى إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق السلام العالمي والأسباب التي تكمن وراء الصراعات الدولية ، منها من يرى أن رفع مستوى المعيشة وزيادة النمو الاقتصادي القومي عوامل تساهم في السلام بين الأمم ، كما أن التجارة الحرة وما تخلقه من تقسيم للعمل مبني على التخصص في الاقتصاد العالمي يجعل من الدول تعتمد على بعضها البعض ، ما يجعل إمكانية العودة الحرب أمر غير وارد[2]

تناول العديد من المفكرين مفهوم الحكومة العالمية ، ولكل منهم تصوره لتجسيده ، ففي حين تعرفها لجنة الحوكمة العالمية بأنها (مجموعة الطرق المختلفة التي يعمل من خلالها الأفراد ، المؤسسات ، القطاع العام ، والقطاع الخاص على إدارة شؤونهم المشتركة ، إنها العملية المستمرة التي تعمل على توجيه المصالح المتعارضة أو المتنوعة نحو العمل التعاوني المشترك)[3] . حيث يرى "**James Rosenau** " الحكم العالمي على أنه تنظيم

---

(1) محمد الطاهر عديلة ، **الجدل الليبرالي / الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي ، مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، المجلد 8 ، العدد 15 ، 2016 ، على الموقع
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/45300 ، تم الاطلاع على 2018/04/29 .

(2) جيمس دورتي ، وروبرت بالستغراف ، مرجع سابق ،ص169.

(3) سامي بخوش و فيروز مزياني ، **المقاربات الاجتماعية في العلاقات الدولية :إشكالية بناء مجتمع عالمي** ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، المجلد 4 ، العدد 6 ، 2014 ، على الموقع
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36050 ، تم الاطلاع 2018/04/29.

للعلاقات بين الدول في ظل عدم وجود سلطة سياسية شاملة ، أي أنه نظام للحكم ليس في ظل نظام حكم الدولة . كما يعرفه " **Thomas Weiss** " بأنه الجهود الجماعية لتعريف وفهم المشكلات المنتشرة ، وهي المشكلات التي تتعدى قدرات الدول الانفرادية لحلها إنها تعكس قدرة النظام الدولي في لحظة ما على تعزيز الخدمات الحكومية في غياب الحكومة الدولية[1] ، في حين يراها كل من "**جوزيف س. ناي و روبرت كوهين** " على أنها (الإجراءات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تقود الأنشطة الجماعية ، والحكومة في ظلها جزءا فرعيا يتصرف بسلطة ويضع الالتزامات الرسمية ، ولا يحتاج الحكم العالمي بالضرورة لأن تقوده حكومات فقط ومنظمات عالمية تفوضها الحكومات بسلطة ما ، فالحكم العالمي يرتبط بالشركات الخاصة وروابط هذه الشركات ، كما يرتبط بالمنظمات غير الحكومية وروابط المنظمات غير الحكومية ، وغالبا ما يكون ذلك بالتعاون مع هيئات حكومية)[2]. فالحكومة العالمية هي رؤية مثالية للنسق الدولي تحت تأثير تزايد دور الفواعل الفوق قومية والغير الدولاتية في سبيل تجسيد التكامل العالمي دون إقصاء للخصوصيات المحلية ، تكامل يراعي التنوع والمصير المشترك ، في مواجهة تيار العولمة الجارف .

لكن السؤال الذي يجب طرحه هو ما مستقبل التوجه نحو الحكومة العالمية ؟ وهل نسق الحالي للنظام الدولي يسمح بالوصول لهذا النمط من التسيير على المستوى العالمي ، في ظل الوتيرة المتسارعة للعولمة ، ونموذج اللبرالي الذي يشهد توسعا متزايدا في التجسيد على أرض الواقع ، خاصة بعد فشل نموذج التحديث الاشتراكي بسقوط المعسكر السوفيتي ونهاية الحرب الباردة ، بالموازاة مع الثورة التكنولوجية والتقنية على مختلف الأصعدة .

---

[1] مراد بن سعيد ، مصدر سابق .

[2] روبرت كوهين ، وجوزيف س. ناي (محررين)، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة** ، السعودية : مكتبة العبيكان ، 2005 ، ص32 .

خلاصة الفصل الثاني :

مما يبق يمكن القول أن نظرية المهيمن الإقليمي تجسدت في العديد من النماذج التاريخية ، لقوى سعت للهيمنة الإقليمية ، لكل منها عتباراتها ودوافعها التوسعية ، على غرار الاستعمار الياباني ، حملة هتلر التوسعية ، امتداد الامبراطورية القيصرية وغيرها لكن النموذج العالمي للهيمنة الامبريالية تجسد في أجلى تجلياته مع نهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد مهيمن على الساحة الدولية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي . حيث عمل " برجنسكي " للتنظير لبقاء هذا النموذج العالمي للهيمنة مستفيدا من التحولات الهيكلية للنظام الدولي ، حيث يرى أن الولايات المتحدة تملك من مبررات الهيمنة ما يسمح لها بأن تتسيد العالم في ظل غياب منافس لها على غرار الاتحاد السوفياتي ، لأن ذلك كفيل بضمان الاستقرار على مستوى النظام الدولي .

في حين يرى " تشومسكي " أن الولايات المتحدة الأمريكية في مسعاها لبسط هيمنتها على العالم تسببت في العديد من الكوارث والأحداث نتيجة لانتهاجها سياسة إرهاب الدولة للحيلولة دون بروز قوة منافسة لها تحت شعار " الغاية تبرر الوسيلة " بالتالي هذه السياسة تسببت في العديد من الحروب نتيجة التدخل السافر للولايات المتحدة في شؤون الدول في مسعاها لتحقيق أهدافها وبناء تحالفات وتشكيل أنظمة عميلة لها ترعى مصالحها على حساب الدول والشعوب المستضعفة .

الفصل الثالث :مستقبل النظام الدولي في ظل تراجع الهيمنة الامريكية والضغط الصيني والروسي

تمهيـــــــد :

تعتبر مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي ، مرحلة مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية ، على اعتبار أن سقوط أحد أطراف الحرب الباردة يعتبر إيذانا بتفوق الطرف الآخر ، وهو ما أعطى الضوء الأخضر للولايات المتحدة لبسط هيمنتها ونفوذها على العالم في ظل غياب منافس من حجم الخصم المنهار ، فرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت كقوة عظمى مهيمنة على النظام الدولي الجديد بترسانة من الأسلحة من مخلفات الحرب الباردة ، إلا أن الأبعاد الجديدة التي أخذها مفهوم القوة بتوسعه إلى الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها، أدت بالنسق الدولي لأن يشهد بروز فواعل جديدة ذات تأثير في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها ، يمكن أن تنافس الولايات المتحدة ، على غرار الصين والهند واليابان وغيرهما . بالتالي ثار جدلا وسط الأوساط الأكاديمية حول طبيعة نسق النظام الدولي ومستقبله ، ما إذا كان يسير نحو الأحادية القطبية استنادا للقوة العسكرية المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية ، أم أنه يسير نحو تعدد قطبية بناءا على القوى الاقتصادية والتكنولوجية والمالية الصاعدة . هذا التوجه دفع بالولايات المتحدة لأن تنتهج كل السبل لتكريس نظام دولي وفق المنظور الأمريكي ، يخدم مصالحها ويكرس هيمنتها المطلقة ، وذلك من خلال الضغوط السياسية ودعم المعارضة وتدبير الانقلابات والتوترات ، إلى جانب العقوبات الاقتصادية ، وإذا اقتضت الضرورة التدخل العسكري المباشر .

المبحث الأول: التوجهات التدخّلية والاستعمارية الأمريكية عبر العالم .

بعد نهاية الحرب الباردة عملت الولايات المتحدة على بسط إرادتها على العالم مستخدمة كل مقدراتها ونفودها ، فتارة تستخدم ذراعها الاقتصادية وتارة القوة العسكرية إذا اقتضت الضرورة تحت مبررات ومسميات مختلفة ، وفق الشرعية الدولية إذا سنحت الظروف ، ومن دون غطاء للشرعية الدولية إذا لم تسمح بذلك ، وتارة باستخدام أذرع العولمة ممثلة في المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات ، كما أن نفوذها المطلق على المنظمات الدولية والإقليمية سمح لها بتنفيذ سياساتها .

فالعولمة واقتصاد السوق والديمقراطية اللبرالية قد سمحت للولايات المتحدة من خلق علاقات تبعية وسيطرة لنهب ثروات الشعوب وفق نظرية المركز والمحيط التي يوضحها الشكل التالي :

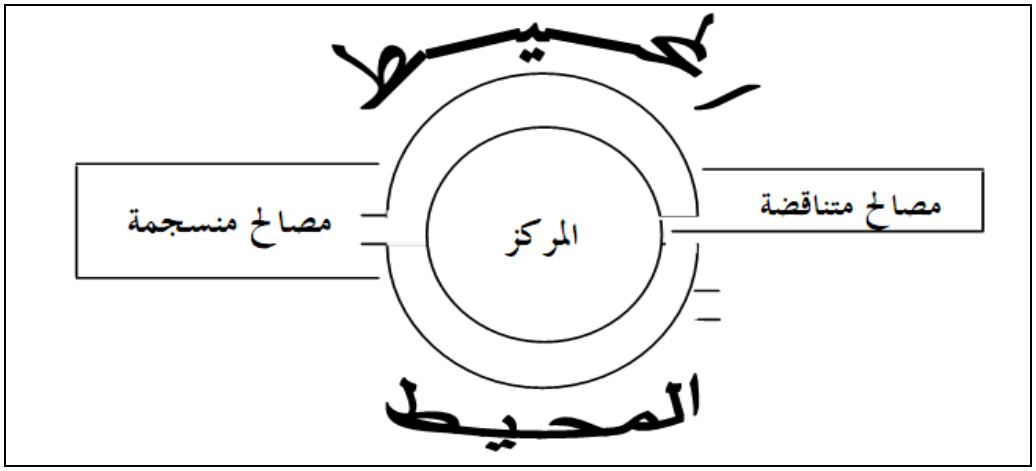

- الشكل رقم (10)

المصدر: جندلي عبد الناصر الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص172 .

بالتالي أصبح ما يحدث في المحيط هو تجسيد لإرادة ورؤية المركز ، بالتالي تصبح دول المحيط تابعة للمركز الذي يكون في الغالب ممثلا في دولة مهيمنة تملك من مقومات القوة ما يسمح لها بتجسيد إرادته وتنفيذ سياساتها على دول العالم .

يقول الفيلسوف " **إيمانويل كانت-Immanuel Kant** " في كتابه " **مشروع للسلام الدائم** " (لايجوز لأي دولة أن تتدخل بالقوة في نظام دولة أخرى أو في طريقة الحكم فيها)[1]

[1] كانت إيمانويل ، مشروع للسلام الدائم ، (ترجمة عثمان أمين) ، ط1 ، القاهرة : مكتبة الإنجلومصرية ، 1952 .ص29.

فقد أضحت طروحات "كانت" حول أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض وأن تحول الدكتاتوريات نحو الديمقراطية شرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية مبررا إضافيا للسياسة الأمريكية من خلال بعث مشاريع لنشر الديمقراطية اللبرالية حول العالم ، لكن الواقع الدولي تحت الهيمنة الأمريكية لم يدع لطروحات وآراء " **كانط** " مجالا للتجسيد حيث كرست الولايات المتحدة هيمنتها بكل ما أوتيت من إمكانات في العديد من المناطق .

-**1إيران أول ضحايا القتلة الاقتصاديون:** عندما تولى محمد مصدق رئيس وزراء إيران منصبه في خمسينيات القرن المنصرم أراد أن يأمم نفط بلاده فحذر الشركة البريطانية إنها إذا أرادت العمل في إيران أن تعطى البلد النسبة الأكبر من عائد النفط، خشت أمريكا من تعاظم نفوذ مصدق وتحالفه مع روسيا وفي نفس الوقت لم تجرؤ على تدخل عسكرى فقامت بإرسال عميلها **" كيرميت روزفلت "**، سافر روزفلت إلى إيران واستطاع أن يجند حفنة من الإيرانيين الخونة و قاموا بتنظيم مظاهرات لم تكن كبيرة العدد لإسقاط مصدق في مقابل مبالغ مالية ضخمة وتم الانقلاب على مصدق و وضعه تحت الإقامة الجبرية وأعاد روزفلت الشاه المخلوع مرة أخرى لكرسي الحكم، هكذا نجحت أول تجربة اغتيال اقتصادي دون أى عناء.

-**2نموذج غواتيماليا :** كانت غواتيماليا لعبة بأصابع شركة الفاكة المتحدة " **يونايتد فروت** " و الشركات الدولية الكبرى، وفي الخمسينيات من القرن العشرين أنتخب " **أربنز** "صاحب مقولة " نريد إعادة الأرض للشعب " رئيسا لغواتيمالا من خلال انتخابات حرة تمت لأول مرة في هذا البلد، بمجرد توليه السلطة تبنى سياسة إعطاء حقوق ملكية الأراضي إلى الشعب وأعلن عن برنامج للإصلاح الزراعي يهدد شركة " يونايتد فروت " وتعد تلك الحادثة سابقة خطيرة حيث أراد "أربنز" الخروج من المنظومة ورفع الهيمنة عن بلاده، فقام الإعلام الأمريكي بشن حملة دعائية بأنه شريك السوفييت في مؤامرة على أمريكا، في عام **1954** خطط الـــ **CIA** للانقلاب علي الرئيس المنتخب ديمقراطيا ضرب الطيارون الأمريكيون العاصمة و استبدل **" أربنز " بالديكتاتور** " كارلوس أرماس " فألغى على الفور الإصلاح الزارعي و الضرائب على الاستثمارات الأجنبية وأعاد بلاده لأحضان الهيمنة مرة أخرى، كما أودع في السجون الآلاف من معارضيه.

-**3نموذج الإكوادور:** قام القتلة الاقتصاديون بدفع الإكوادور نحو الإفلاس بهدف السيطرة على غابات الأمازون التي تحتوى على احتياطي نفط منافس للشرق الأوسط ، فخلال ثلاثة عقود ارتفع حد الفقر من 50% إلى 70% من السكان، و ازدادت نسبة البطالة من 15% إلى 70%، والدين العام من 240مليون دولار لـــ 16مليار دولا، وتخصص

الإكوادور قرابة 50%من ميزانيتها لسداد الديون، و أصبح الحل الوحيد أمام الإكوادور هو بيع غابات الأمازون للشركات الأمريكية لشراء ديونها، و كان الاتفاق انه من كل مائة دولار من خام النفط يستخرج من الغابات تحصل الشركات الأمريكية على 75 دولار منه و 25 دولار للإكوادور و يذهب من نصيب الإكوادور 75% لسداد الديون الخارجية و المصروفات الحكومية و يبقى 2.5 دولار فقط للصحة و التعليم و باقى المرافق المخصصة لخدمة الفقراء.

كما ذكرنا أن الإكوادور كانت خاضعة لسيطرة الشركات الأمريكية، لكن الأمر تغير بعد انتخابات حقيقية فاز فيها رالدوس بنسبة غير مسبوقة في تاريخ البلد، كان مهتم جداً بقضايا الفقراء وبدأ في اتخاذ قرارات تجعل عائد النفط يذهب للشعب، قرر رولدوس أن ينهى هيمنة الإمبراطورية الأمريكية على بترول بلاده فأصدر قانون الهيدروكربون " و هو قانون منظم لاستكشاف وبيع البترول " و اتهم معهد الـــ SIL علنا بالتآمر مع شركات البترول و طردهم خارج البلاد، و حذر كل أصحاب المصالح الأجانب بالتحديد شركات البترول أنهم إن لم يضعوا خططاً لمساعدة الإكوادور فسيرغمون على مغادرة البلاد، لكن الإمبراطورية الأمريكية لم يعجبها سلوك رالدوس التحرري فجاء دوره هو الآخر، في أول الأمر أرسلت أمريكا قتلة اقتصاديين للتفاوض معه فحاولوا أن يقنعوه أن يتراجع عن تلك القرارات مرة بالترغيب ومرة بالتهديد بالقتل أو العزل لكنه لم يتراجع، فتم اغتياله في حادث طائرة، ما إن تحطمت الطائرة حتى تم تطويق المكان بالكامل ولم يسمح بدخول أحد إلا فرقة من الجيش الأمريكي المتواجدة في قاعدة عسكرية قريبة وعناصر من جيش الإكوادور، أما الشاهدين الرئيسيين لقوا مصرعهم في حوادث سيارات قبل الإدلاء بشهادتهم.

-**4نموذج بنما وعمر توريخوس**: عمر توريخوس رئيس بنما كان هو الآخر مناصر للفقراء، كان يأمل في تحرير بلاده وأن تعود قناة بنما لسيطرة الشعب البنمي ومساعدة بلدان أمريكا اللاتينية لنيل استقلالها، استطاع أن ينتزع السيطرة على قناة بنما من خلال معاهدة تم التصويت لها في الكونجرس بفارق صوت واحد فقط ، كما قام بطرد المعهد الصيفي للغويات ورفض بصلابة الاستسلام لطلبات إدارة ريجان بشأن إعادة التفاوض في معاهدة القناة، جمع عمر عائلته بعد اغتيال رالدوس رئيس الإكوادور وأخبرهم أنه يشعر أنه التالي ولا مشكلة في ذلك حيث انه حقق حلمه وأعاد القناة لسيادة بنما، بعدها بمرور شهرين تم اغتياله في حادث طائرة مثل رالدوس!!

بعد وفاة توريخوس تولى الحكم نورييغا كان مهتما أيضا بالفقراء. وكان أهم مشروعاته مواصلة اكتشاف إذا كان هناك إمكانية لشق قناة جديدة يمولها اليابانيون مما يعنى أن شركات الهندسة الأمريكية ستخسر فرصة عمل جيدة، رفض أن يمد عمل مدرسة الأمريكيتين 15 سنة أخرى، لكنه لم يكن بنزاهة ووطنية عمر فمع مرور الوقت اكتسب سمعة سيئة مع اتهامه بالفساد وتجارة المخدرات، انتهز بوش هذه الفرصة قام بغزو بنما، كان مبرر أمريكا للغزو هو مطاردة رجل واحد وتخليص بنما من خطر الديكتاتور الفاسد، وكأن لهم الحق في هذا؟! قام الجنود بإضرام النيران في أحياء ضخمة من العاصمة، و قتل أعداد لا تحصي من أطفال بنما و تشريد نحو 25.000، بهدف قتل رجل واحد! وفي النهاية ألقوا القبض عليه وصدر الحكم بـــ 40 عام.

-**5نموذج فنزويلا**: تولى شافيز السلطة وتحدى الإدارة الأمريكية وكانت أمريكا في تلك الوقت مشغولة بالتفكير لخطة للعراق و فنزويلا فقامت بغزو العراق عسكرياً، أما شافيز فتكرر له ما حدث لمصدق، دبر رجال الـــ CIAانقلاب عسكري ودفعوا رشاوي لضباط الجيش كما حرضوا العمال على عمل إضراب فعرقلوا العمل، ولكن هذه المرة حدث ما لم يكن فى الحسبان، حيث عاد شافيز مرة اخرى إلى سدة الحكم بعد 72 ساعة من الانقلاب عليه، وقعت تلك الأحداث فى عام 2002 في الوقت الذي كانت تستعد فيه أمريكا لغزو العراق فلم تستطع أن تُعادي جبهتين في آن واحد.

-**6نموذج العراق**: العراق تم اغتيالها بشكل مختلف، فبعد فشل القتلة الاقتصاديين في رشوة صدام أو ابتزازه، وفشلت الـــ CIAفي خلعة و تدبير انقلاب عليه، جاء دور التدخل العسكري، شنت أمريكا غارات جوية و برية طالت الأطفال و النساء، كان التدخل بحجة امتلاك العراق أسلحة نووية و أن صدام ديكتاتور طاغية مستبد، وكأنهم هم الحارس المنقذ، والملائكة الطاهرة! دخلوا على ظهر الدبابات وتم القصف بالطائرات لجعل العراق دولة متحضرة حرة ديمقراطية ولكن الحقيقة أن العراق تحت الحصار أصّر عام 2000 على تقاضي ثمن نفطه باليورو، و هو ما اعتبره بعض الكتاب مثالاً ساطعاً على ما أسموه بـــ "حروب البتر ودولار"، إذ رأوا أن ذلك أحد الأسباب الحقيقية للعدوان على العراق، سقطت العراق في أيديهم. وبعد ما عاثوا فيها الفساد أطلقوا حملة إعمار العراق التي بالطبع ستقوم بها الشركات الأمريكية، و في تلك الحالة سيطر الأمريكان على النفط ومليارات خطة الإعمار و انتهوا من إزعاج صدام لهم.

يعد الحاكم الفعلي للإمبراطورية الأمريكية هي شركات " الكوربوقراطية " وهم مجموعة أفراد يديرون الشركات الكبرى ويتصرفون بوصفهم الأباطرة الحقيقيون لهذه

الإمبراطورية، يسيطرون على الإعلام الأمريكي، يسيطرون على السياسيين لأنهم يمولون حملاتهم الانتخابية، علاقتهم بالسلطة متداخلة بشكل كبير فهم دائمو التنقل بين مناصب في الشركات والحكومات. على سبيل المثال " هالي بون " كان رئيس لشركة إعمار ثم نائب رئيس الولايات المتحدة. تقوم **"الكوربوقراطية"** برسم شكل السياسة الأمريكية ثم تقدم للحكومة ومن ثم تصبح سياسة الحكم، فهي علاقة ودية تكاملية[1].

في ظل سياسة الهيمنة والتدخل في شؤون الدول من قبل الولايات المتحدة الأمريكية برزت العديد من الاجتهادات الأكاديمية من قبل أنصار المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية للتّنظير لإستراتيجية الدول الصغرى في مواجهة الدول الكبرى تجسدت في :

- ✓ **إستراتيجية مسايرة الركب :** والتي يقترح من خلالها " **كينت والتز Knneth - Waltz** " استراتيجية ذات بعد سياسي على اعتبار اختلال القدرات بين الدول الصغرى والكبرى وبالتالي غياب توازن للقوى ، الأمر الذي يفرض على الدول الصغرى مسايرة القوى الكبرى لتجنب التهديد باستخدام القوة ضدها ، من خلال عدم الاعتراض على توجهذها وسياساتها في المنطقة .
- ✓ **إستراتيجية توازن المصالح :** حسب " **راندل شويللر - Randal Chuiller** " فإن إستراتيجية مسايرة الركب ليست قدرا محتوما على الدول الصغرى ، بل يمكنها مواجهة سياسة الدول الكبرى من خلال ما اصطلح عليه بإستراتيجية توازن المصالح ، والتي مفادها توظيف الدول الصغرى لقوتها المعنوية في إضفاء الشرعية على سياسات الدول الكبرى أو نزعها .
- ✓ **إستراتيجية التحالف :** يرى " **جلين سنايدر- Gline Schneider** " أن تجنب التهديدات العسكرية يمكن تحقيقه من خلال دخول الدول الصغرى في تحالفات ، تأخذ شكل اتفاقيات للدفاع المشترك بين الدول الكبرى و الصغرى ، أو دخول هذه الأخيرة في تحالف عسكري تقوده دولة كبرى .
- ✓ **إستراتيجية توازن التهديد :** تقتضي هذه الإستراتيجية امتلاك الدول الصغرى لقدرات تسمح لها بإلحاق الأذى بالمصالح الحيوية للقوى الكبرى ، بالتالي فإن عامل

---

[1] ليليان أحمد ، **الهيمنة الأمريكية : 7 نماذج تشرح لك كيف يتم الاغتيال الاقتصادي للأمم** ، 2015/08/22 على الموقع https://tipyan.com/7-models-explain-to-you-how-it-is-killing-nations-economic/ ، تم الاطلاع 2018/04/29 .

الردع يخلقه إدراك القوى الكبرى لقدرة الدول الصغرى على تهديد مصالحها الحيوية وليس من خلال توازن في القدرات بين الطرفين[1] .

[1] حوسين بلخيرات ، **استراتيجية الدول الصغرى في مواجهة الدول الكبرى** ، اسطنبول : مجلة المعهد المصري للدراسات ، أفريل 2018 ، على الموقع https://drive.google.com/file/d/1aeZJGQaqpfl9NSCXWAa0n546dv9h3yP8/view

المبحث الثاني: سيناريو استمرار الهيمنة الأمريكية أحادية القطبية

تنشغل الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية بتساؤل رئيسي يتعلق بكيفية حفاظ الولايات المتحدة علي دورها كقائدة للنظام الدولي، في ظل صعود قوي جديدة تهدد هذه المكانة، وترغب في أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية دوليا، لاسيما بعد تراجع الدور والنفوذ الأمريكيين خلال السنوات الثماني لحكم الرئيس بوش الابن. وقد جاءت إستراتيجية الأمن القومي التي أعلنتها إدارة "باراك أوباما" في السابع والعشرين من مايو 2010، بعد ما يقرب من ستة عشر شهرا لها في البيت الأبيض، لتعكس رؤية الإدارة الأمريكية الحالية لمواجهة تراجع النفوذ الأمريكي عالميا. كما عكست مقالات عديد من المسئولين الأمريكيين بدورية الشئون الخارجية (**Foreign Affairs**) ذائعة الصيت هذه الرؤية أيضا، ومنهم وزير الدفاع الأمريكي "**روبرت جيتس**- **Robert Michael Gates**" ووزيرة الخارجية الأمريكية "**هيلاري كلينتون**- **Hillary Diane Rodham Clinton**" . وقد عكست هذه المقالات الرؤية الأمريكية لكيفية التعامل مع النظام الدولي كما هو وليس من زاوية يجب أن يكون عليه [1].

عند تحليل ودراسة التطورات السياسية المحلية أو الإقليمية، لا يمكن الاستغناء عن التطورات الدولية والتي تلقي دوماً بظلالها على الأوضاع المحلية والإقليمية في جميع أنحاء العالم. فمنطقة الشرق الأوسط ظلت ميداناً لصراع القوى العظمى طيلة العقود الماضية، فالقوى العظمى القديمة هي التي رسمت خريطة هذه المنطقة في الماضي والقوى العظمى المعاصرة هي من يملك زمام القرار في الكثير من القضايا الشائكة الجارية فيها بالوقت الحاضر.

ويرتبط نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ علي مكانتها ودورها عالميا في مدي قدرتها علي إحداث التوازن بين القوتين الصلدة والناعمة في إستراتيجية واحدة ناجحة أضحي يطلق عليها القوة الذكية (**Smart Power**)، بحيث ترسم أفضل إستراتيجية تستطيع من خلالها التعامل مع مظاهر تراجع فاعلية وتأثير الولايات عالميا، في ظل تعدد مراكز القوي وتعدد مصادر القوة. فلم تعد القوة في حد ذاتها محددا للقوة دوليا، وإنما كيفية إدماجها في إستراتيجية ناجحة في تحقيق الهدف من امتلاكها واستخدامها، وبناء أسس قوية للقيادة الأمريكية دوليا تبدأ من الداخل الأمريكي. فأعظم المخاطر التي تهدد القوة الأمريكية تبدأ من الداخل وتنتهي في الداخل، لأن ما يحدث داخل حدودها يحدد قوتها

---

[1] عمرو عبد العاطي، **اللاقطبية "تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية**، 2011/08/02، http://www.siyassa.org.eg/News/1571.aspx ، تاريخ الاطلاع :2018/04/26.

ونفوذها خارج حدودها، لاسيما في عالم يتزايد ترابطا وتشابكا. وتربط الإستراتيجية بين استعادة قوة ومكانة الولايات المتحدة وقدرتها التنافسية وقدوتها الأخلاقية[1].

مقاييس القوة : تتفاوت مناهج تقييم قوة الدول بين مدرسة سياسية وأخرى، ولعل المعايير الأكثر انتشاراً عند الحديث عن قوة الدول هي تلك المستقاة من أدبيات المدرسة الواقعية. وتمثل المعايير الخمسة التي حددها "**كينيث والتز Kenneth Waltz**" ، مؤسس المذهب البنيوي في **السياسة الواقعية Structural Realism** ، لتحديد أحجام القوى العظمى والمعايير الأكثر قبولاً وانتشاراً بين الساسة والباحثين، وهي: عدد السكان، والمساحة الجغرافية، والثروات والقدرات الاقتصادية، والقوة العسكرية، والاستقرار والكفاءة السياسية. ويمكن إعادة ترتيب هذه المعايير أيضاً وفقاً لعناوين ثلاثة أساسية هي:

- القدرات المادية
- المعطيات الجغرافية
- المكانة الدولية

وقد ابتكر باحثون صينيون مؤخراً مقياساً شاملاً لقوة الدول يهتم بأشكال القوة كافة الصلب منها والناعم ، ويشبه إلى حد ما مفهوم "**القوة الذكية**" الأمريكي **Smart Power** الذي انتشر في العقد الأخير. وجاء المفهوم الصيني لتقييم قوة الدول، المسمى مقياس "القوة الوطنية الشاملة" كأسلوب جديد في النظر إلى قدرات الدول بسبب إدراك الصين خطورة انتهاج الخطأ الذي وقع فيه الاتحاد السوفييتي حين انصرف إلى التركيز على تطوير القدرات العسكرية على حساب نطاقات القوة الأخرى الاقتصادية والثقافية وغيرها. بالنظر إلى خريطة القوى العظمى وميزان القوى الدولي القائم حالياً، وفقاً للمعايير والمناهج سابقة الذكر **(المنهج الواقعي والمنهج الصيني)**، تبرز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى أولى عالمياً لا تزال –رغم كل التغيرات الدولية التي شهدها العقدان ونصف العقد الماضي– تتصدر المشهد الدولي وتتربع على رأس المنظومة الدولية قوة أعظمَ مهيمنةً **(Hegemonic superpower)** لها مصالح ومشاريع ووكلاء في جميع أنحاء العالم. وبالنظر إلى جميع المؤشرات الاقتصادية والعسكرية والأمنية فلا تزال الولايات المتحدة تتفوق على مجموعة من القوى العظمى المنافسة لها، والمتنافسة فيما بينها. وعلى الرغم من تفوقها، فإن "أسئلة كثيرة لا تزال تحوم حول مدى شرعية وفاعلية

[1] عمرو عبد العاطي، المصدر السابق .

واستدامة قيادة الولايات المتحدة [للنظام الدولي]"، كما عبر عن ذلك " **زبغنيو برزنسكي**" في كتابه "**رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة القوة العالمية**".

حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على موقع الريادة على الصعيد الدولي واستمرت في لعب دور القوة العظمى عالمياً منذ انهيار الإتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة حتى الآن. ورغم ازدياد الجدل مؤخراً حول احتمال تراجع القوة الأمريكية، وتزامن ذلك مع صعود الصين كمنافس جدي على موقع الصدارة الدولية، فإن فرضيات انسحاب الولايات المتحدة من بعض مناطق العالم كالشرق الأوسط واحتمالية انهيار قوتها تحت وقع أزمات مالية محتملة، تهمل حقيقة أن الولايات المتحدة لا تزال حتى الآن القوة الوحيدة عالمياً التي تملك مصالح وحضوراً في جميع مناطق العالم مجتمعة.

ولإدراك حجم القدرة الأمريكية بشكل كامل، فإنه من المفيد استعراض أهم العوامل المساعدة للولايات المتحدة في الحفاظ على موقعها في صدارة النظام الدولي. وفيما يلي:

1. وجودها في بيئة إقليمية إستراتيجية آمنة ومستقرة بصورة لا تملكها أي من القوى العظمى المنافسة. فالولايات المتحدة محاطة بالبحر شرقاً وغرباً ويحدها من الشمال حليف استراتيجي يشاركها نفس الثقافة واللغة والتاريخ (كندا) ويصنف قوة وسطى في النظام الدولي، ومن الجنوب حليف صاعد (المكسيك) يحتاج للولايات المتحدة بشدة كي يستمر في الصعود ويحقق الاستقرار الداخلي والتنمية المنشودة.

2. وجود بيئة داخلية مستقرة يعززها وجود نظام ديمقراطي مؤسساتي قوي يستوعب المكونات المتنوعة للمجتمع الأمريكي.

3. تفوق معرفي وتكنولوجي هائل يتجاوز في بعض المجالات قدرات القوى العظمى الأخرى مجتمعة. فلا تزال الولايات المتحدة المنتج الأول عالمياً –وبفارق واسع عمن يليها– للعلم والمعرفة والأفكار، ولا تزال مؤسساتها التعليمية العليا هي الأفضل عالمياً حسب كل التصانيف، ما يؤهلها دوماً إلى ابتكار حلول جديدة للمشاكل القائمة والمحتملة.

4. ترسانة عسكرية متفوقة تصل لأضعاف ما لدى القوى العظمى الأخرى مجتمعة. فالإنفاق العسكري الأمريكي يبلغ نحو **43%** من مجموع الإنفاق العالمي، وقد بلغ عام **2015** قرابة **579 مليار دولار**، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف إنفاق الصين وقرابة عشرة أضعاف الإنفاق الروسي.

5. موارد اقتصادية وطبيعية هائلة، داخل البلاد وخارجها، يوازيها تكاليف داخلية غير باهظة مقارنة بقوى عظمى أخرى. فتعداد سكان الولايات المتحدة لا يزيد على 300 مليون نسمة مقارنة بأقرب منافسيها، الصين ذات المليار ونصف المليار نسمة. وتحظى

الولايات المتحدة، فضلاً عن مواردها الداخلية الكثيرة، بالسيطرة على معظم المشاعات الكونية كالفضاء والقطبين المتجمدين، كما أنها تسيطر على عالم الإنترنت بشكل شبه مطلق.

6. قوة ناعمة متفوقة لا توازيها انتشاراً أو نفوذاً قوةُ أي من القوى العظمى المنافسة. فعلى الرغم من الهزات الكثيرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة مؤخراً، فهي لا تزال "أرض الأحلام" للكثير من الناس وهي الرائدة عالمياً في عوالم الفن والثقافة، حيث حققت العولمة من النفوذ والهيمنة لأمريكا أكثر مما حققته لأية قوى عظمى أُخرى منافسة.

7. تحالف عسكري دولي لا نظير له هو "**الناتو**". ويمثل هذا الحلف أكبر تجمّع عسكري في العالم المعاصر، ما يمنح الولايات المتحدة مظلة حماية استراتيجية لا تملكها قوى منافسة؛ كالصين وروسيا.

8. وفوق كل ما سبق، تتحرك الولايات المتحدة في نظام دولي صممت هي الشقَّ الأكبر منه. فالمنظمات الدولية الرئيسةــ كالأمم المتحدة وأخواتها، إما أن تكون قد أنشئت في الولايات المتحدة، وإما تقبع مقراتها فيها، أو تمثل الولايات المتحدة الممول الرئيس لها. والنظام المالي العالمي هو أيضاً من تصميم الولايات المتحدة، ومؤسساته الكبرى، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قابعة في واشنطن ولا تملك أن تخالف إرادتها. لذا، فعلى أي قوة دولية صاعدة تسعى لمنافسة الولايات المتحدة أن تدرك أنها تلعب في ملعب تملكه الولايات المتحدة بقواعد لعب تضعها الولايات المتحدة أيضاً[1].

نخلص إلى في النهاية للاستنتاج التالي :

أولاً: إلى أن عناصر القوة الأمريكية لم تتراجع إلى الدرجة التي تفقد فيها واشنطن موقعها على الخريطة العالمية أو في الشرق الأوسط، وأن الدول الساعية إلى التغيير لا تمتلك القوة اللازمة التي تستطيع بها أن تغير الوضع القائم.

ثانياً: إلى أن هذه المرحلة من تطور النظام الدولي تتسم بالسيولة، وأحياناً بحالة من الانفلات والفوضى، واتساع مساحة عدم اليقين. وأن هذا الوضع يؤدي بالدول إلى فك وإعادة تركيب تحالفاتها الإقليمية والدولية بحيث تصبح تلك التحالفات أكثر مرونة، وبحيث تقتصر على بعض المجالات دون غيرها، وإمكانية أن تختلف درجة التحالف من مجال لآخر.

---

[1] مسلم عمران ، "**الولايات المتحدة والنظام الدولي : باقية وقد تتمدد** " 2016/11/03

http://alkhaleejonline.net/articles/1478163076198810300 تاريخ الاطلاع 2018/04/23 .

المبحث الثالث: سيناريو الصعود الصيني والروسي والتعددية القطبية.

تتجاذب التحليلات السياسية فكرتان أساسيتان تتعلقان بمستقبل النظام الدولي وتأثيره على الشرق الأوسط والمنطقة العربية:

- ✓ الأولى هي أفول القوة الأمريكية وتراجع مصادر هذه القوة.
- ✓ الثانية أنه يترتب على هذا التراجع نشوء "فراغ نفوذ" سوف تسعى قوى كبرى أخرى لشغله مثل روسيا والصين والهند.

ويرى البعض أن التغييرات الحادثة في المنطقة هي أعمق من ذلك بكثير. الاختلالات التي أصابت النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة ، فبعد ما كانت الولايات المتحدة القوة المسيطرة في كل المجالات ، ظهرت بوادر قوى صاعدة يمكن أن تنافسها على هذه الصدارة ، معززة مكانتها بالتقدم الاقتصادي والتكنولوجي والتقني ، فعلى الصعيد الاقتصادي يوضح الجدول التالي حجم التفاوت بين بعض القوى الصاعدة والولايات المتحدة الأمريكية في جانب نمو الناتج المحلي :

متوسط معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لعدة دول خلال المدة ١٩٩٨-٢٠١٨ (%)

السنوات	١٩٩٨-٢٠٠٢	٢٠٠٣-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٢	٢٠١٣-٢٠١٨
العالم	٣,٢٣	٤,٧٩	٢,٩١	٤,٢٠
الولايات المتحدة	٣,٢٤	٢,٧٣	٠,٠٦	٣,٠١
الصين	**٨,٢٥**	**١١,٦٥**	**٩,٢٨**	**٨,٣٨**
الاتحاد الأوربي	٢,٧١	٢,٧٢	-٠,٠٥	١,٤٥
اليابان	٠,١٤	١,٨٥	-٠,١٠	١,٢٦
الهند	٥,٤١	٨,٦١	٦,٨٤	٦,٥٥
روسيا	٤,١٨	٧,٥٠	١,٩٣	٣,٦١

الجدول رقم (04)

المصدر: جمال سند السويدي ، آفاق العصر الأمريكي :السيادة والنفوذ في النظام الدولي الجديد ، أبوظبي ، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،2014 ،ص302.

من خلال الجدول نلاحظ التراجع الذي شهده الناتج الداخلي الأمريكي بداية من سنة **1998** والذي بلغ ذروته في الفترة ما بين **(2008 – 2018)** بالتزامن مع الأزمة المالية العالمية ، لصالح العديد من القوى الصاعدة اقتصاديا على غرار كل من الصين الهند

روسيا . هذا الواقع فرض نمطا جديدا من العلاقات بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة ما بين تنافس وصراع وتعاون أو تحالف ، كما يوضحه الشكل التالي :

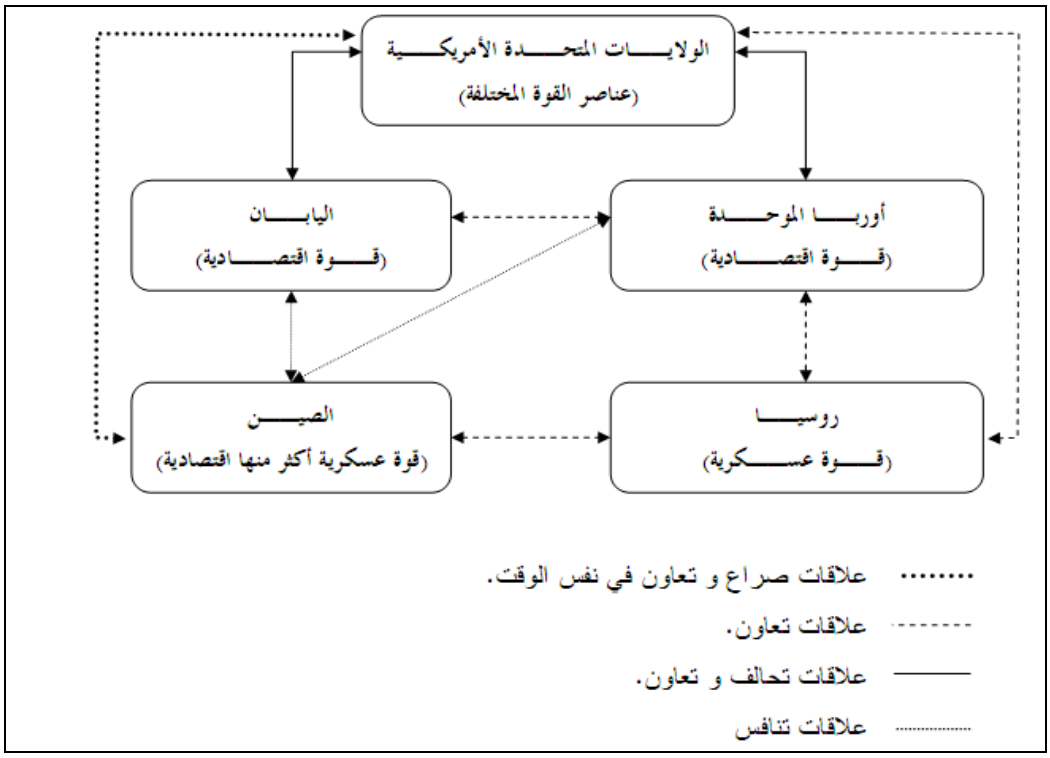

- الشكل رقم (11)

- **المصدر:** جندلي عبد الناصر الدين ، مصدر سابق ، ص285 .

أولاً: سمات التغير في النظام الدولي: أسهبت الكتابات والتحليلات في توصيف المشهد الدولي ، ولكل وجهة نظره وتحليلاته ، حسب الزاوية التي يتعاطى منها مع النسق الدولي لكنه يمكننا إجمالا الخروج بمجموعة من المظاهر التي تدلل على التغيير الحاصل في النظام الدولي ككل ، ومنها :

1. الترابط والتعقيد وتداخل المصالح ، فالسمة الرئيسية للعلاقات بين الدول الكبرى في النظام الدولي الراهن هي تداخل المصالح وتشابكها بحيث تضع قيوداً على رغبة أو قدرة الدولة الكبرى في إلحاق خسائر كبيرة بالطرف الآخر دون أن تؤذي نفسها فالاستثمارات وحركة الأموال تنتقل من سوق لآخر عبر الحدود ساعية وراء الأسواق وفرص الربح كما تتداخل عمليات الإنتاج فيتم تصنيع المنتج في أكثر من دولة حسب الميزة التنافسية لكل منها، وتمت عولمة عمليات الاستثمار والإنتاج والتسويق والتوزيع.

وهكذا، فخلافاً للصراعات الدولية في مراحل تاريخية سابقة حيث كان يمكن للصراع أن يأخذ مداه في إلحاق الأذى بالخصم، فإن تداخل المصالح في الوقت الراهن يضع حدوداً وقيوداً على ذلك، ويفرض "سقفاً" للصراعات[1].

2. إن بوادر عدم قدرة الولايات المتحدة بمفردها على تحمل تكلفة دور القيادة العالمية ماثلة للعيان ، فمع أنها مازالت القوة العسكرية الأولى في العالم دون منازع، إلا أن إمكاناتها الاقتصادية تتقلص بشكل نسبي مما دفعها ابتداءً من حرب تحرير الكويت في 1991م، إلى طلب مشاركة حلفائها في أوروبا والخليج في "تحمل الأعباء"، وأصبح ذلك نمطاً متكرراً في السياسة الأمريكية.

ترافق ذلك مع ظهور دول أخرى مثّلت تحدياً مباشراً لواشنطن، تمثل ذلك في الصين على المستوى الاقتصادي، وفي روسيا على المستوى السياسي، وفي الشراكة الإستراتيجية بينهما، وذلك في سياق دولي يسوده الاعتقاد بعدم مصداقية الولايات المتحدة، وإتباعها لممارسات ازدواجية المعايير وعدم الوفاء بالتعهدات.

3. عدم احترام القوى الكبرى لقواعد النظام الدولي الذي تأسس على مبادئ **معاهدة وستفاليا 1648م**، والتي أكدت على احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فمن نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ازداد انتهاك السياسة الأمريكية لهذه القواعد، وتدخلت في شؤون الدول الجديدة في أوروبا، كما تدخلت في شئون كثير من دول العالم تحت شعار المشروطيات السياسية والاقتصادية حتى تتمكن من فتح أسواقها وتوجيه سياساتها نحو الأخذ بالاقتصاد الرأسمالي وحرية السوق، وفرض النموذج السياسي الغربي تحت شعار "نشر الديمقراطية".

أدت هذه التغيرات إلى جو من الاضطراب والارتباك وأحياناً الفوضى في إدارة العلاقات الدولية، وبرز ذلك في منطقة الشرق الأوسط بشأن المفاوضات الخاصة بالاتفاق النووي مع إيران، والحرب في سوريا، وتمدد التنظيمات الإرهابية المسلحة في دول المنطقة.

ثانياً: مظاهر تراجع القوة الأمريكية: تتعدد مظاهر تراجع القدرات الأمريكية، فعلى المستوى الاقتصادي انخفضت نسبة إسهام أمريكا في الناتج العالمي الإجمالي لصالح دول أخرى كالصين وألمانيا، وانخفض معدل نموها الاقتصادي مقارنة بهذه الدول، كما ارتفع حجم ديونها. وترتب على ذلك تراجع قدراتها على تحمل تكلفة تحركاتها العسكرية

---

[1] علي الدين هلال ، **الشرق الأوسط ...بين التراجع الأمريكي وصعود قوى التغيير في النظام الدولي** ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد 103 ، المملكة العربية السعودية ، 2016 ، على الموقع :
http://araa.sa/index.php?view=article&id=3612:2015-12-28-07-51-14&Itemid=172&option=com_content

وحروبها في العالم. أضف إلى ذلك ارتفاع نسبة البطالة فيها، وحاجتها إلى تحديث البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية.

وعلى المستوى الاجتماعي، اتضح قصور نظام التعليم الأمريكي وضعف قدرته على المنافسة، والاتجاه نحو تركيز الثروة في يد الطبقة العليا، وتبلور مشاكل النظام الاجتماعي وخصوصاً العلاقة بين البيض والسود، والتي انفجرت في سلسلة من المواجهات عام 2015م.

بالطبع، فإن القيادة الأمريكية لم تقف ساكنة إزاء هذه التطورات، ويدور حوار عام بشأن كيفية وقف مظاهر هذا التراجع، وازداد إدراك النخبة السياسية بأن هذه الأوضاع تؤثر سلباً على مكانة أمريكا العالمية، وهو ما ظهر في عنوان الكتاب الذي أصدره "**ريتشارد هاس- Ritchard Hass**" بعنوان "السياسة الخارجية تبدأ من الداخل". ولا يمكن القطع سلفاً بأن الولايات المتحدة سوف تخسر سباق تحديث مصادر قوتها وإعادة تأهيل بنيتها التحتية المادية والاجتماعية في تنافسها مع الدول الأخرى.

ومع ذلك، فإن أغلبية الباحثين الأمريكيين لا يأملون في عودة الولايات المتحدة إلى مكانتها السابقة عندما تصدرت المشهد العالمي في كل المجالات، وإنما أقصى ما يبتغونه أن تنجح واشنطن في أن تكون "الأول بين متساوين". وبالطبع، فإن قدرة الولايات المتحدة على تحقيق هذا الهدف لا يتوقف فقط على ما سوف تقوم به، وإنما أيضاً على تطور اقتصادات الدول الحليفة لها في أوروبا واليابان.

ثالثاً: مظاهر صعود قوى التغيير: إذا كانت الولايات المتحدة تسعى إلى الإبقاء على بنية النظام الدولي وأنماط تفاعلاته ومؤسساته، والتي تضمن لها مكانة متميزة، فقد أدت التغيرات في خريطة العالم الاقتصادية والسياسية إلى ظهور دول تجد مصالحها في تغيير بنية النظام السائد وأنماط تفاعلاته ومؤسساته، وتجد لديها مصادر القوة اللازمة والمطلوبة لإحداث هذا التغيير.

❖ **عودة روسيا القيصرية :** عادت روسيا بقيادة الرئيس "**فلاديمير بوتين Vladimir Putin**" من بعيد فقد مرت هذه الدولة منذ عام 1991م، بدورة كاملة انحدرت فيها إلى مصاف الدول المتخلفة التي عمتها الفوضى والتبعية للمعسكر الغربي، وعدم القدرة على صيانة مصالحها وأمنها القومي، و انكفأت على نفسها لفترة حتى أيقظ "**بوتين Vladimir Putin**" روحها القومية فأعادت بناء صناعاتها وتحديث الأساليب التكنولوجية فيها وتطوير جيشها وأجهزة استخباراتها ، وكانت أولى بوادر هذه العودة سلوكها تجاه أزمتي أوكرانيا وسوريا في 2013-2015. فللقدرات العسكرية لروسيا دور رئيسي في توجيه

سياستها الخارجية ، فهي تستخدم ورقة ترسانتها النووية كبديل لمشكل تحديث قواتها المسلحة التقليدية[1].

في خطاب للرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين** - **Vladimir Putin**" يقول (يجب القول أن استقلالية السياسة الخارجية لروسيا تفترضها المقاييس الجغرافية والوضع الجيوسياسي الفريد والتقاليد التاريخية على مدى القرون والوعي الذاتي والثقافة لدى شعبنا. وهذا النهج يعتبر كذلك نتيجة لتطور بلادنا خلال العشرين عاما الماضية في الظروف التاريخية الجديدة وهي الفترة التي تمت خلالها وعن طريق التجريب في بعض الأحيان، مع الخطأ أو الصواب، صياغة فلسفة السياسة الخارجية التي تلبي وبأكبر قدر ممكن مصالح روسيا في المرحلة الحديثة)[2] ، من خلال خطاب الرئيس " بوتين " يتضح جليا التوجه الجديد لروسيا نحو استعادة مكانتها وإرثها التاريخي كإمبراطورية عظمى . متشبعة بإرثها التاريخي ومقوماتها المادية والبشرية ومعطيات الساحة والنسق الدولي . وبالرجوع للسياسة الخارجية الروسية نجد أن كل من" **شاكليينا تاتيانا** " **shakleyina Tatyana** و"**ألاكسي بوغاتروف** **Aleksei Bogaturov**" وهما من أنصار المدرسة الواقعية الروسية، يبرهنان منذ **1990** أن الواقعية اكتسبت وضعية قيادة الحركة الفكرية في روسيا، ووفقا لهما فالواقعية الروسية ارتكزت على خصائص النظام العالمي الجديد والمتطور خاصة مركزية القوة والأقطاب، لأنه بالرجوع لطبيعة النظام الدولي وتحديد بنيته يمكن فهم سلوك الدولة وهذا ما نادى به الواقعيون الجدد وحجتهم في ذلك هي أنه إذا كانت طبيعة الإنسان هي من تفسر الحرب والصراع، ما الذي يفسر السلام والتعاون؟[3]

عندما تولي بوتين السلطة في روسيا ؛ كانت روسيا في ذلك الوقت تعيش أزمة اقتصادية ومنتشر فيها الفساد والفوضى وعدم الاستقرار ، لكن في عام 2001 ازداد الناتج الإجمالي الروسي إلي نحو 72% مقارنة بـــــ 1990 وتم حل المشاكل المتعلقة بتأخير الأجور والمعاشات حيث زادت العوائد بعد فرض ضريبة ثابتة علي الدخل الشخصي . وفي 16 مايو 2003 قدم بوتين في الخطاب السنوي أمام المجلس الفيدرالي ثلاث أهداف رئيسة

---

[1] جاك ويكلوسكي ، **الواقعية المعاصرة والسياسة الخارجية لروسيا الاتحادية** ، https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/291/7/1/35743 ، تاريخ الاطلاع 2018/04/29.

[2] ألبرت أوغانيسيان ، **الفلسفة السياسية الخارجية لروسيا**،2014/01/17 ، تاريخ الاطلاع 2018/05/01 https://lang.interaffairs.ru/index.php/ar/glavnaya/2013-06-30-15-34-54/item/179-2014-01-17-12-06-07

[3] فهيم رملي و خولة بوناب ، **السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة : دراسة في المنطلقات والفكرية والنظرية** ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، العدد12 ، الجزائر ، 2017 ، http://jilrc.com ، تم الاطلاع بتاريخ 2018/05/01 .

لسياسته الإقتصادية حتي عام 2010 وهي مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي ، والتغلب علي الفقر وتحديث قدرات الجيش[1] . كما استفادت من ارتفاع أسعار السلع في القرن الحادي والعشرين ، فمع استمرار الزيادة في الأسعار جلبت لروسيا عائدات ضخمة ، فكل زيادة في سعر البرميل بمقدار واحد دولار كان يقابلها زيادة بمقدار مليار دولار من العائدات الحكومية الروسية . فقد ارتفع سعر برميل البترول من 12 دولار خلال العام 1998 إلي 61 دولار عام 2006 ، وفي العام نفسة كانت صناعات الغاز والبترول الروسية ما يمثل 35% من الصادرات الروسية مما جعل عوائد تصدير النفط والغاز تسهم في حصة في ميزانية الدولة بحوالي 25% في عام 2000 ثم 50% في عام 2008 . وفي يونيو 2006 احتلت روسيا المركز الأول . لهذا يعتبر الاقتصاد هو الذي أدي إلي انهيار الإتحاد السوفيتي وفي الوقت نفسه ازدهاره أدى إلي الصعود الروسي فبعد الأزمة الاقتصادية عام 1998 والتي كادت روسيا علي إثرها أن تعلن إفلاسها ، إلا المستويات العليا من الازدهار الاقتصادي وصل إلي حد الطفرة حيث حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ حوالي 7% سنوياً منذ عام 2003[2].

كما شهد المجال السياسي طفرة في الأداء والتوجهات لدى القيادة الروسية ، فقد شهدت السياسية الروسية سواء الداخلية أو الخارجية تحولاً وتغيراً كبيراً مع بداية عام 2004 فقد مثل هذا العام مرحلة جديدة لروسيا بدأ فيها الدور الروسي في الصعود وتوجهت روسيا نحو المزيد من القطيعة مع السياسات السابقة التي سادت منذ انهار الإتحاد السوفيتي ويرجع السبب الرئيسي وراء هذا التغير إلى التغير في طبيعة القيادة السياسية الروسية ووصول نخبة جديدة تختلف عن سابقتها من حيث أولويتها وأهدافها فسياسات القيادة السياسية الروسية منذ انهيار الإتحاد السوفيتي حتى عام 2004 كانت تقوم على السير على خطى النموذج الغربي وهو ما ترتب عليه المزيد من التراجع في الدور الروسي في هيكل النظام الدولي حيث لم تعد روسيا قادرة على بلورة مواقف خاصة بها إزاء القضايا الدولية المختلفة وكذلك لم تعد قادرة على تبنى وجه نظر خاصة بها تختلف عن وجهة

---

[1] مريم موسي رياض يعقوب ، **تأثير الصعود الروسي على العلاقات الروسية – الأمريكية خلال فترة "بوتين وأوباما"** ، 2016/08/05 ، http://democraticac.de/?p=35126 ، تاريخ الاطلاع 2018/05/01 .

[2] مريم موسي رياض يعقوب ، المصدر السابق .

النظر الغربية ، فقد كانت روسيا في مرحلة أشبه ما تكون بالتبعية المطلقة للنموذج الغربي سياسياً واقتصاديا وعسكرياً[1] .

أما ما تعلق بالسياسة الخارجية لـــ "**بوتين**" فقد تمثلت في العمل على استعادة الدور الروسي في المنطقة الإقليمية والتوجه نحو السيطرة على المناطق الحيوية السابقة للاتحاد السوفيتي والعمل على منع أي دولة من دول الجوار والمجال الحيوي لروسيا من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، فمن الأسباب المباشرة للتوغل الروسي في كل من أوكرانيا وجورجيا إلى فوز المرشح الموالى للغرب في الانتخابات الرئاسية والذي كان يقوم برنامجه على ضرورة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، وكذلك السعي إلى علاقات متميزة وتعاون إستراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفيتي السابقين، لا سيما الهند وإيران والصين، بالإضافة إلى العمل على مزاحمة القطب الأمريكي في بعض سياساته وتوجهذه وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة، ووفقاً لرؤية القيادة الروسية فإنه يجب إتباع خطة إستراتيجية وعقلانية تفضي إلى إحلال التعددية القطبية محل السيطرة والهيمنة الأمريكية ليقام النظام العالمي على عدد من القوى الدولية ولا تنحصر القوى الدولية المؤثرة في العلاقات الدولية على منطقة الغرب والولايات المتحدة وإنما تشمل آسيا متمثلة في الصين و أوراسيا متمثلة في روسيا و أوروبا متمثلة في الاتحاد الأوروبي بجانب الولايات المتحدة [2] ( )

وقد شهد الدور الروسي تحديداً منذ عام 2008 تطوراً كبيرا خاصة على الصعيد الإقليمي مع أزمة جورجيا والتوغل الروسي فيها ثم تأكد هذا الدور بصورة لاتدع مجالا للشك في الأزمة الأوكرانية أما على الصعيد الدولي فقد ظهر الصعود في الدور الروسي ومزاحمة الدور الأمريكي في القضية السورية خاصة بعد التدخل العسكري الأخير لروسيا في سوريا وكذلك بداية اتجاه الولايات المتحدة نحو الاقتناع بالدور الروسي في مساندة نظام الأسد ومن ثم أصبح الدور الروسي ليس مساوياً وإنما منافس حقيقي للدور الأمريكي على الساحة الدولية.

وقد أرتبط الدور الروسي الجديد بالعديد من التغييرات في السياسة الخارجية الروسية حيث شهدت السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين نهضة ملحوظة حيث عادت روسيا

---

[1] شريف مازن إسماعيل فرج ، **توجهات القيادة السياسية الروسية وتطور الدور الروسي في النظام الدولي** ، 2016/07/12 ، http://democraticac.de/?p=33837 ، تاريخ الاطلاع 2018/05/01 .

[2] شريف مازن إسماعيل فرج ، المصدر السابق .

مرة أخرى للظهور على الساحة الدولة ساعية إلى تحقيق شرعية لدورها الجديد من خلال الاعتماد ليس فقط على الأداة العسكرية التقليدية وإنما من خلال الاعتماد على الأداة الاقتصادية وظهر ذلك بصورة واضحة بعد أن قامت روسيا بدفع ديونها في نادي باريس في إشارة واضحة من موسكو إلى قيامها بوضع حد للانهيار المالي الذي تعانى منه منذ تسعينيات القرن العشرين وقد تجسد استعادة بوتين رونق الدور الروسي والسياسة الخارجية الروسية من خلال عدة مؤشرات أهمها تمثل في استضافة روسيا لقمة الدول الثماني الكبرى في عام 2006 وكذلك قيامها باستضافة الأولمبياد الشتوية لعام 2014 بل وشاركت روسيا من خلال سفيرها في المناقشات الخاصة بحلف الناتو على الرغم من عدم انضمامها سواء لحلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي لكنها تشارك أيضاً في سياسات الناتو من خلال مجلس التعاون الأطلنطي.كما أن ما نسب لروسيا من تدخل في توجيه مسار الانتخابات الرئاسية الأمريكية يؤكد بجلاء حجم النفوذ والتأثير الذي أصبحت تمارسه روسيا على الصعيد الدولي ، من خلال توظيف كل امكاناتها السياسية والاقتصادية والعسكرية و الاستخباراتية ، إذا أضيف لها اتهامها بتصفية العميل ألاستخباراتي المزدوج في بريطانيا وما تبعه من أزمة دبلوماسية بين روسيا والغرب .
تظهر أهمية الدور الروسي في الخطاب السياسي للرئيس بوتين، والذي يتحدى فيه صراحة الهيمنة الأمريكية على العالم، ويعتبر السلوك الدولي الأمريكي مصدراً لانتشار الحروب والفوضى فيه، وهو يرفض التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى رافعاً لواء مبدأ "**سيادة الدولة**" الذي نص عليه **ميثاق الأمم المتحدة**، ونهض على أساسه النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. ودعا "**بوتين**" دول العالم إلى المشاركة معاً في بناء نظام دولي جديد يقوم على أسس التعددية والعدالة والمساواة بينها، ولا شك أن مثل هذه الأفكار تلقى آذاناً صاغية في مختلف أرجاء العالم.

❖ **صعود التنين الصيني :** يقول " **نابوليون بونابرتNapoléon Louis Bonaparte** "
(حينما تنهض الصين، سيهتز العالم) ، هل كان يتنبؤ بما نحن فيه ؟ أم أنها مجرد صدفة الأقدار ...؟

يرجع كثير من المحللين صعود الصين كقطب دولي وتحديه للمكانة والهيمنة الأمريكية إلي النمو الاقتصادي الصيني، وتراجع نظيره الأمريكي، في ضوء الأزمات المتعددة التي سيظل النظام المالي الأمريكي يعانيها خلال العقود القادمة. كما أن للنهج السلمي ورفض الدخول في أي مواجهة علنية أو تصادمية مباشرة على الساحة الدولية . فإذا كانت عودة " روسيا بوتين " مدفوعة بإرث الإمبراطورية السفوياتية وتركتها العسكرية وخاصة منها

النووية ، فإن صعود التنين الصيني كان مدفوعا بالطفرة الاقتصادية الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الصيني بالموازاة مع تراجع نظيره الأمريكي أوضح مكتب الميزانية التابع للكونجرس الأمريكي في المجال الاقتصادي تتمثل قوة التغيير الأساسية في الصين الذي حقق اقتصادها انجازات مبهرة في العقود الأربعة الأخيرة، فقد بلغ ناتجها القومي الإجمالي في 2014م، مبلغ 14 تريليون دولار مقارنة بـــ 16 تريليون دولار في الولايات المتحدة، ووصل معدل نموها الاقتصادي السنوي إلى 7% مقارنة بأقل مـــن 2% للولايات المتحدة، وأصبحت القوة التجارية الأولي في العالم، ووصل احتياطيها النقدي إلى 4 تريليونات دولار. كما تمتلك أكثر من 8% من الدين الأمريكي البالغ 16 تريليون دولار. ويلاحظ هنا ضخامة حجم الدين الأمريكي مقارنة بروسيا والصين التي لا تمثل ديونهما نسبة محسوسة من حجم ناتجهما القومي ، حيث يوضح الشكل التالي حجم التطور الذي شهده النمو الاقتصادي للصين :

فارق نسب النمو في الفترة ١٩٦٠ - ٢٠١٠

الفترة	١٩٦٠-١٩٧٨	١٩٩١-١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٢-١٩٩٦	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٦-٢٠١٠
نسبة النمو	٥,٣٪	٩,٣٪	٦,٧٪	٨,٤٪	١٠٪	١٠٪	١١,١٪ - ١٠,٣٪

- الجدول رقم (05)

- **المصدر** :حكمت العبد الرحمن ، **الصعود السلمي للصين** ، مجلة سياسات عربية ، العدد 14 ، ماي 2015 ، ص07 . على الموقع
https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue014/Documents/Siyassat14-2015_Issue.pdf

ومع أن الصين تركز على نموها الاقتصادي، فإنه لا يمكن تجاهل البواعث السياسية لهذا الجهد، فالصين دولة قومية مركزية قديمة ويعتز الصينيون بتاريخ أمتهم، ويشعرون بالإهانة التي وجهها الغرب لهم بشن حروب " **الأفيون**" في أعوام **1839-1842** و**1856-1860**، ووقوف الغرب موقف المتفرج من الغزو الياباني لبلادهم في ثلاثينيات القرن العشرين. ومن الأرجح أن الصين سوف تتبع سياسة خارجية أكثر نشاطاً ومبادرة مع اطراد تقدمها الاقتصادي وازدياد قوتها العسكرية. ويمكن ملاحظة ذلك في سعى الصين إلى فرض سيادتها على الجزر محل النزاع مع اليابان، والحملة السياسية

والإعلامية التي نظمتها في2015 م، بمناسبة مرور سبعون عاماً على صدور إعلان القاهرة الذي شارك فيه زعماء أمريكا وبريطانيا والصين والذي أشار إلى حق الصين في استرداد "**الجزر السليبة**" التي احتلتها اليابان، وأدى ذلك إلى قيام السفن الحربية الأمريكية بزيادة وجودها العسكري البحري في المنطقة للحيلولة دون تصاعد الطموحات الصينية.

وتزداد أهمية قوى التغيير عندما ندخل في الحسبان إنشاء " **تجمع دول البريكس** " الذي يضم الصين وروسيا والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل، والذي يجتمع قادته كل عام لتطوير العلاقات الاقتصادية بينها، وكان من أهم ما تم الاتفاق عليه إنشاء البنك الأسيوي للاستثمار ومقره شنغهاي الذي انضمت إليه أكثر من 50 دولة من بينها بريطانيا وألمانيا وأستراليا وكوريا الجنوبية، وذلك رغم المعارضة الأمريكية واليابانية لهذا الانضمام. وفي أحدث اجتماع لقمة البريكس التي انعقدت في مدينة أوفا الروسية في 8 يوليو 2015 م أعلن بوتين عن تطلعه لتشكيل تكتل اقتصادي وسياسي قوي يكون قادراً على مواجهة الهيمنة الأمريكية على النظام المالي العالمي[1] ، بالتالي فإن الصين انتهجت سياسة الفعالية في الدبلوماسية الإقليمية والدولية من خلال الانخراط في الكثير من التجمعات والتكتلات الدولية والأقليمية كما يوضحه الجدولين التاليين :

عضوية جمهورية الصين الشعبية في الفضاءات الإقليمية والمحدودة الأطراف
1.مجموعة البلدان العشرين G-20.
2.منظمة شنغهاي للتعاون SCO.
3.مصرف التنمية الآسيوي ADB.
4.مصرف التنمية الإفريقي AfDB (عضو غير إقليمي)
5.المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ARF
6.المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا CICA
7.منظومة التكامل لأمريكا الوسطى SICA
8.مجموعة البلدان الأربع والعشرين G-24(مراقب)
9.منظمة الدول الأمريكية OAS(مراقب)
10.رابطة تكامل أمريكا اللاتينية LAIA(مراقب)
11.مجموعة البلدان السبع والسبعين G-77.
12.مصرف التنمية للبلدان الأمريكية IADB.
13.مصرف التنمية الكاريبي CDB.
14.رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN(شريك حوار)
15.جماعة شرق أفريقيا EAS.
16.منتدى جزر المحيط الهادي PIF
17.حركة عدم الانحياز NAM(مراقب)
18.منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ APEC
19.رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي SAARC(مراقب)

- **الجدول رقم (06)**

- **المصدر** :عبد الرحمن أوجانة ،**الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية 1991**-2016 ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2017 ،ص52.

[1]علي الدين هلال ، مصدر سابق .

عضوية جمهورية الصين الشعبية في المنظمات والهيئات الدولية والعالمية	
1.منظمة الأمم المتحدة UN.	21.منظمة التجارة العالمية WTO.
2.مجلس الأمن UNSC (عضو دائم).	22.صندوق النقد الدولي IMF.
3.مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD	23.البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD.
4.مفوضية الأمم المتحدة لشوون اللاجئين UNHCR	24.الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA.
5.منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO	25.منظمة حظر الأسلحة الكيميائية OPCW.
6.منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO	26.مجموعة موردي المواد النووية NSG.
7.الاتحاد البريدي العالمي UPU.	27.مصرف التسويات الدولية BIS.
8.منظمة الجمارك العالمية WCO	28.المؤسسة الدولية للتنمية IDA.
9.المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO.	29.غرفة التجارة الدولية ICC (لجان وطنية).
10.المنظمة الدولية للشرطة الجنائية Interpol.	30.الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD.
11.المنظمة الدولية للهجرة IOM (مراقب).	31.المؤسسة المالية الدولية IFC.
12.المنظمة الدولية للاتصالات اللاسلكية بواسطة السواتل.	32.محكمة التحكيم الدائمة PCA.
13.المنظمة الدولية للاتصالات السائلية المتنقلة IMSO.	33.منظمة الأغذية والزراعة FAO.
14.منظمة الطيران المدني الدولي ICAO.	34.الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
15.اللجنة الأولمبية الدولية IOC.	35.فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية FATF.
16.المنظمة الهيدروغرافية الدولية IHO.	36.الاتحاد البرلماني الدولي IPU.
17.منظمة العمل الدولية ILO.	37.الاتحاد الدولي للاتصالات ITU.
18.المنظمة البحرية الدولية IMO.	38.المنظمة العالميّة للملكيّة الفكريّة WIPO.
19.منظمة الصحة العالمية WHO.	39.المنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO.
20.منظمة السياحة العالمية UNWTO.	40.الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA.

- الجدول رقم (07)

- **المصدر** :عبد الرحمن أوجانة ،نفس المصدر السابق ،ص53.

لقد كان للجوار الإقليمي للصين دور إيجابي وفعّال في ما حققته من تطور ونمو اقتصادي فقد عرفت منطقة شرق آسيا موجة من التطور والنمو الاقتصادي بدأت باليابان ، لتليها النمور الأسيوية ما بين سنوات **(1960-1970)**[1]، حيث عملت دول المنطقة على التعاون وتبادل المنفعة مع تقسيم للعمل حسب خصوصية كل دولة ، بالتالي كان لكل هذه العوامل مجتمعة أن تمكن الصين من استكمال مقومات القوة العظمى ، من خلال بناء اقتصاد ينافس أقوى الاقتصاديات العالمية ويتجاوزها في بعض المؤشرات ، إضافة إلى قوة عسكرية على أعلى درجة من التطور والتقنية ، مدعمة بالقدرات النووية . فقد عملت الصين على التوسع عبر العالم من خلال المدخل الاقتصادي من خلال التعاون والاستثمار الاقتصادي ، حتى في المناطق ذات الإرث التاريخي على أنها مناطق نفوذ للقوى الغربية على غرار القارة الأفريقية ، وحتى من خلال البعثات الأممية كما يوضح الجدول التالي :

[1] خريف سميدة ، **الصعود الصيني في ظل التحديات الجيوستراتيجية بمنطقة آسيا الوسطى** ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، المجلد 6 ، العدد1 ، 2017 ، على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36791 ، تم الاطلاع 2018/05/01 .

عضوية جمهورية الصين الشعبية في البعثات الأممية	
1.في دارفور UNAMID.	5.في جنوب السودان UNMISS.
2.في قبرص UNFICYP.	6.في تيمور ــ ليشتي UNMIT.
3.في لبنان UNIFIL.	7.في كوت دي فوار UNOCI.
4.في ليبريا UNMIL.	8.في لأبيي UNISFA.

– **الجدول رقم (08)**

– **المصدر** : عبد الرحمن أوجانة ،نفس المصدر السابق ،ص51.

كما أن الاقتصاد الصيني والوتيرة التي يسير عليها ترشحه للصدارة العالمية على المدى القصير والمتوسط ، وحتى لتجاوز الإمبراطورية الاقتصادية والتجارية الأمريكية كما تشير إليه أغلب مؤشرات مراكز الأبحاث ، فمعدل الناتج الإجمالي المحلي للصين يعرف وتيرة متسارعة من النمو كما يبدو من خلال الشكل التالي :

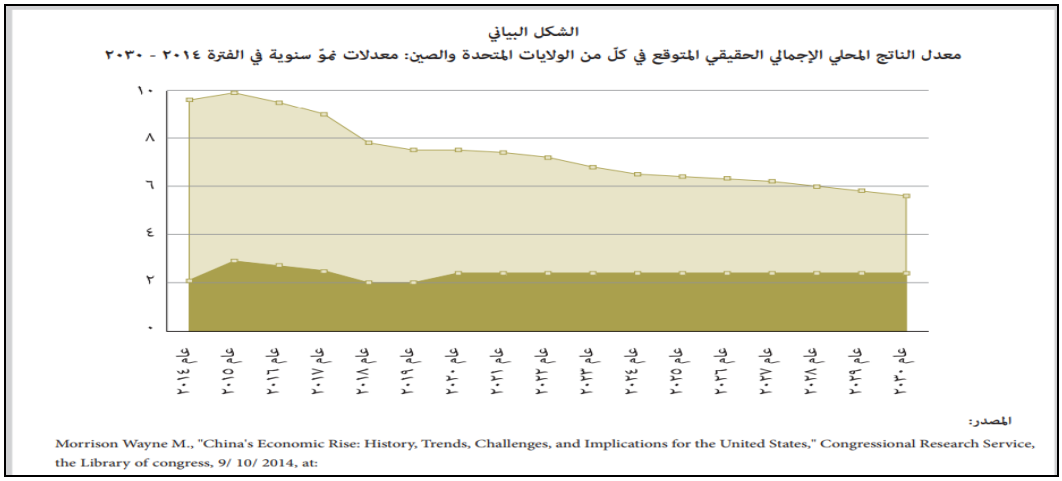

– **الشكل رقم (12)**

المصدر: حكمت العبد الرحمن ، مصدر سابق ، ص07 . على الموقع.
https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue014/Documents/Siyassat14-2015_Elabdelrahman.pdf

وعليه فإن الصين تحت تأثير إرثها التاريخي الضارب في العمق بحضارة تمتد لـــ**4000سنة** ، معززة بمقوماتها المادية والبشرية ، كلها تضافرت لأن تجعل منها مرشحة بقوة لأن تكون قطبا دوليا مستقبلا ينافس الهيمنة الأمريكية في عقر دارها فالنهضة الصينية كانت وليدة إرادة صادقة للشعب الصيني الذي وعى جيدا دروس التاريخ وظروف الحاضر ومتطلبات المستقبل ، فبعد الإصلاحات السياسية التي واكبت التغيرات في البيئة الدولية ، إضافة إلى الإنعاش الاقتصادي بالموازاة مع التنمية البشرية للمجتمع والفرد الصيني لجعله يحمل راية بناء أمجاد الإمبراطورية الصينية.

فقد استمرت الصين في مسيرة إصلاحاتها على كافة الأصعدة والمجالات مع بناء شبكة من العلاقات الاقتصادية والتجارية امتدت لتشمل كل قارات العالم ، معززة بقوة اقتصادها الصاعد ومقدراتها المالية الكبيرة .

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال تناولنا للسيناريوهات الثلاث لمستقبل النظام الدولي ، نلاحظ أنه رغم التفوق المطلق للقوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، والتي ستظمن لها التفوق على الأقل على المدى القصير والمتوسط نظرا للفرق الشاسع بينها وبين أقرب منافسيها في القدرات العسكرية ، إلا أن التحول في المنظور القيمي للقوة وتغيير محددات قوة الدولة وتوسع وتعدد القوى الفاعلة على الساحة الدولية ، توحي بجلاء أن مستقبل النظام الدولي متجه نحو التعددية في جوانبه الاقتصادية والتكنلوجية والمالية ، نتيجة بروز قوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على غرار " الصي " " روسيا " " اليابان " وغيرهما من الدول التي أصبحت تنافس الهيمنة الأامريكية على النظام الدولي الجديد ، كما أن هناك عديد الأحداث والأزمات و المؤشرات التي توضح بجلاء تراجع الدور الأمريكي على الساحة الدولية نتيجة عدة اعتبارات ، لعل أقلها ارتفاع كلفة الهيمنة الأمريكية على العالم بالتزامن مع انكماش الاقتصاد الأمريكي وتزايد ارتفاع الدين العام الأمريكي نتيجة الأزمات الاقتصادية العالمية ، لعل آخرها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، بالإضافة لبروز عديد التحديات العالمية التي تتطلب تضافر الجهود لمواجهتها ، على غرار مشكل التلوث والاحتباس الحراري ، النزعة الانفصالية ، ركود الاقتصاد العالمي ، الصراع في الشرق الأوسط ، بروز التهديدات اللاتماثلية ...وغيرها .

الخاتمة

الخـــــاتمـــــة :

بعد أن تسيّد المنظور الواقعي أبجديات السياسة العالمية إجمالا و الأمريكية خصوصا لردح من الزمن ، تحت تأثير نشوة الانتصار على العدو التقليدي بنهاية الحرب الباردة ، وما واكبها من إرهاصات لبناء نظام دولي جديد تتسيده الولايات المتحدة الأمريكية ، حاملة شعار الديمقراطية اللبرالية واقتصاد السوق المعولم ، وفق تحليلات وأفكار كبار منظري السياسة الخارجية الأمريكية ، الذين سعوا إلى توجيه السياسة الأمريكية لأفضل السبل لضمان بناء نظام دولي جديد يتماشى ومعطيات النسق الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، من خلال تكريس السيادة والهيمنة الأمريكية ونشر تعاليم الديمقراطية اللبرالية واقتصاد السوق كأهم ركيزتين يمكن من خلالهما بناء نظام دولي وفق المنظور الأمريكي ، يكون ضمان لاستمرار الهيمنة والحيلولة دون صعود قوى جديدة تؤدي إحداث إختلالات جوهرية في بنية النسق الدولي . هذا النظام الدولي الجديد الذي يمكن الجزم بأنه لم يتبلور بعد، فهو نظام شبه 'أحادي القطبية' علي صعيد القوة العسكرية رغم النمو المتسارع للقدرات العسكرية للتنين الصيني والعديد من القوى على غرار الهند ، كوريا الشمالية ، إيران ، وغيرهما من الدول الصاعدة عسكريا ، بالإضافة إلى العودة من بعيد لروسيا القيصرية ، بالموازات مع تزايد أعضاء النادي النووي وخروجه عن السيطرة ، ببروز قوى نووية غير تلك التقليدية من خلال كل من إيران وكوريا الشمالية ، رغم ذلك يشير الإنفاق العسكري الأمريكي، مقارنة بالقوى العسكرية الدولية الصاعدة ، إلي أن الولايات المتحدة ستظل القوة العسكرية لردح طويل من الزمن نظرا للفارق الشاسع بين القدرات العسكرية الأمريكية وغيرها ، فماذا يساوي حلف الناتو من دون أمريكا ؟ . لكن المفارقة الكبى هي أن الولايات المتحدة وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ظهرت شاحبة الوجه عسكريا ، فقد أثبتت العديد من القضايا والأزمات الدولية تراجع الحسم العسكري الأمريكي ، بداية بالإنسحاب من العراق ثم أفغانستان تحت تأثير الخسائر الكبيرة والاستنزاف الكبير الذي تعرض له الاقتصاد الأمريكي بالتزامن مع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، كلها معطيات فرضت على الإدارات الأمريكية المتعاقبة ضرورة إعادة النظر في الأنتشار العالمي للقوات الأمريكية ، زد إلى ذلك تنامي تأثير الرأي العام العالمي والمنظمات الإنسانية الدولية والإقليمية ومنظمات حقوق الإنسان التي باتت تقض مضاجع الساسة الأمريكان في عقر ديارهم نتيجة ممارسات القوات الأمريكية حول العالم . كما ما لبثث ثورات الربيع العربي وما أحدثته من إزالة للعديد من القادة العرب الراعين للمصالح الأمريكية ، الأمر الذي أخلط أوراق الإدارة الأمريكية . لكن نقطة الحسم الكبرى كانت في الأزمة السورية أين استطاعت روسيا إذلال كبرياء وغطرسة السياسة الأمريكية ، التي كانت تنفرد بالقرارات

المصيرية الدولية نتيجة سيطرتها على المنظمات الدولية والإقليمية ، لكن الأزمة السورية استطاعت روسيا " بوتين " فرض نفسها كلاعب لا غنى عنه لتحريك دواليب الأزمة السورية ، رغم الأموال الخليجية الطائلة التي صرفت لإزاحة نظام " بشار الأسد " ، لذلك لم تعد القوة العسكرية الأمريكية تكتلك الذراع الطولى في القضايا والأزمات الدولية كما كانت في السابق ، ولكن هذا النظام سيكون 'متعدد الأقطاب' علي الصعيد الاقتصادي حيث تتعدد مراكز القوة الاقتصادية من خلال تنامي القدرات الاقتصادية والتطور التكنولوجي والتقني والعلمي للعديد من القوى الصاعدة على غرار اليابان ، الصين ، الهند ألمانيا ، البرازيل ، النمور الآسيوية . في يمكن اعتبار النظام الدولي في الوقت ذاته 'عديم الأقطاب'، حسب رؤية رئيس 'مجلس العلاقات الخارجية' الأمريكي "**ريتشارد هاس**"، حيث يشهد النظام الدولي الجديد صعود قوى إقليمية لا تقل أهمية ودورا عن القوي الدولية الصاعدة، وفاعلين ما دون الدولة (**Non-State Actor**)من شركات متعددة الجنسيات والجماعات والميليشيات المسلحة، والتي سيتزايد دورها، وهو ما يشكل تجسيدا لعالم العلاقات الدولية العابر للحدود، والواقع خارج سيطرة حكومات الدول القومية. وسيرتبط مستقبل مكانة الولايات المتحدة ودورها الفاعل عالميا بمدي قدرتها علي التعامل مع مستجدات هذا النظام العالمي الجديد الذي يشهد صعود قوى جديدة، وجماعات ومنظمات تملك من القوة ما يجعلها ذات قوة وتأثير يفوق بعض الدول القومية. فعلي الرغم من كونها القوة العسكرية الكبرى في العالم، فإننا نجدها اليوم تتعثر بشدة في حروبها التوسعية، ونجد اقتصادها يضعف أكثر فأكثر بسبب المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل اقتصاديات القوى الصاعدة الأخرى. وفي حال تكيف الولايات المتحدة مع تلك التحولات، وتعاونها بشكل أفضل مع القوى الصاعدة فإننا سنشهد انتقالا سلسا وسلميا إلي نظام تعددي جديد من دون كوارث وحروب، تكون الولايات المتحدة فاعلا رئيسيا فيه بجانب بعض القوى الأخرى.

قائمة المصادر المراجع

قـــــائمـــة المراجـــع

➢ **الكتب :**

❖ **العربية**

1)أبو خزام ، إبراهيم ، **الحروب و توازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام** ، ط1 ، بنغازي: دار الكتاب الجديد المتحدة ، 2009 .

2)إدريس ، محمد السعيد ، **تحليل النظم الإقليمية :دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية .

3)أمين ، سمير ، **قانون القيمة المعولمة** ، (ترجمة سعد الطويل) ، ط1 ، القاهرة: المركز القومي للترجمة ، 2012 .

4)أمين ، سمير ، **ما بعد الرأسمالية المتهالكة** ، (ترجمة فهمية شرف الدين وسناء أبو شقرا) ، ط1 ، بيروت : دار الفارابي ، 2003 .

5)إي.براون ، مايكل ، آر.كوتي ، أوين وآخرون ، **صعود الصين** ، (ترجمة مصطفى قاسم) ، ط1 ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2010 .

6)ايفانز ، غراهام ، نوينهام ، جيفري ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ، مركز الخليج للأبحاث .

7)باستر. أ ، روبرت ،**رحلة قرن :كيف شكلت القوى العظمى النظام الدولي الجديد** ، (ترجمة:هاشم أحمد محمد)، ط1 ، مصر: المركز القومي للترجمة ، 2010 ، ص148.

8)بايول ، فرانسيس ، **تدمير النظام العالمي :الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد 11سبتمبر** ، (ترجمة سمير كريم) ، ط1 ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 2004 .

9)بريستوويتز ، كلايد ، **أمة مارقة :الأحادية الأمريكية وفشل النوايا الحسنة** ، (ترجمة فخري لبيب) ، ط1 ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2015 .

10)بيلس ، جون ، سميث ، ستيف ، **عولمة السياسة العالمية**، الامارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004 ، ص 292.

11)تشومسكي ، نعّوم ، **الحادي عشر من أيلول الإرهاب والإرهاب المضاد** ، (ترجمة ريم منصور الأطرش) ، ط1 ، دمشق : دار الفكر ، 2003 .

12)تشومسكي ، نعّوم ، **الدولة المارقة : استخدام القوة في الشؤون العالمية** ، (ترجمة أسامة إسبر) ، ط1 ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 2004 .

13)تشومسكي ، نعّوم ، **العالم.... إلى اين ؟** ، (ترجمة :ريم طويل) ، ط1 ،لالبنان : دار الساقي ، 2018 .

14)تشومسكي ، نعّوم ، **القوة والإرهاب : جذورهما في عمق الثقافة الأمريكية**،(ترجمة إبراهيم يحي الشهابي) ، ط1 ، دمشق : دار الفكر ،2003.

15)تشومسكي ، نعّوم ، **الهيمنة أم البقاء :السعي الأمريكي للسيطرة على العالم** ، (ترجمة سامي الكعكي) ، بيروت : دار الكتاب العربي ،2004.

16)تشومسكي ، نعّوم ، **ثقافة الإرهاب** ، (ترجمة منذر محمود صالح محمد) ، د م ن ، د ط ، العبيكان للنشر ، د ت ن .

17)تشومسكي ، نعّوم ، **ردع الديمقراطية** ، (ترجمة فاضل جتكر) ، ط1 ، دمشق : دار كنعان ، 1992.

18)تشومسكي ، نعّوم ، **ماذا يريد العم سام** .(ترجمعة:عادل المعلّم)، ط1، القاهرة : دار الشروق ، ص13.

19)تشومسكي ، نعّوم ، **من يمتلك العالم** ، (ترجمة أسعد الحسين) ، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، دمشق ، 2014 .

20)تشومسكي ، نعّوم ،**إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة قديما وحديثا** ، (ترجمة :أحمد عبد الوهاب)، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ، 2005 ،ص7.

21)تشومسكي، نعّوم ، **النظام العالمي القديم والجديد** ، (ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد) ، ط1 ، القاهرة : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2007 .

22)تيريل ، روس ، **الإمبراطورية الصينية الجديدة وماتعنيه للولايات المتحدة الأمريكية** ، (ترجمة محمد العشماوي) ، ط1 ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2010 .

23)التيمومي، الهادي ، **مفهوم الامبريالية :من عصر الاستعمار العسكري إلى العولمة** ، ط1 ، تونس : دار محمد علي ، 2004 .

24)جندلي ، عبد الناصر الدين ، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة** ، ط1 ، الجزائر : دار قانة للنشر والتجليد ، 2010 ، ص188.

25)جندلي ، عبد الناصرالدين ، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسياسية**، الجزار، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 .

26)جنكياني ، يازا ، **صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد :ودور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط** ، (ترجمة علي مرتضى سعيد) ، ط1 ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2011 .

27)دورتي ، جيمس ، بالستغراف ، روبرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، (ترجمة وليد عبد الحي) ، ط1، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985 .

28)رزيق المخادمي ، عبد القادر،**النظام الدولي الجديد ، الثابت.... والمتغير** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006 ، ص25.

29)زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى :السيطرة الأمريكية وما ترتب عنها جيواستراتيجيا**، ط2، مركز الدراسات العسكرية ،1999، ص32.

30)زبيغنيو، بريجنسكي ، **الاختيار :السيطرة على العالم أم قيادة العالم** ، (ترجمة :عمر الأيوبي)، بيروت: دار الكتاب العربي ، 2004 ، ص2.

31)زبيغنيو، بريجنسكي، **أمريكا وأزمة السلطة العالمية** ، (ترجمة فاضل جتكر) ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 2012 .

32)سعد حقي، توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، ط5 ، بغداد: المكتبة القانونية ،2010 .

33) صبري مقلد، إسماعيل ، **العلاقات السياسية الدولية :دراسة في الأصول والنظريات** ، القاهرة : المكتبة الأكاديمية ،1991 .

34) عاصي ، جوني ، **النظرية والإيديلوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة** ، ط1، فلسطين : معهد ابراهيم أبو الغد للدراسات السياسية ، ص61 .

35)عبد الحي ، وليد ، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية "دراسة مستقبلية"**، الجزائر : مؤسسة الشروق ، 1994 .

36)غليون ، برهان ، أمين، سمير ، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة** ، ط1 ، دمشق : دار الفكر ، 1999 .

37) فالرشتاين، إيمانويل ، **إنحسار القوة الأمريكية :الولايات المتحدة في عالم من الفوضى** ، (ترجمة إيزيس قاسم) ، ط1 ، القاهرة : ، المركز القومي للترجمة ،2014 .

38)فوكوياما ، فرانسيس ، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير** ، (ترجمة حسين أحمد أمين) ، ط1 ، بيروت : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1993 .

39)كانط ،إيمانويل ، **مشروع للسلام الدائم** ، (ترجمة عثمان أمين) ، ط1 ، القاهرة : مكتبة الإنجلومصرية ، 1952 .

40) كندي ، بول ، **القوى العظمى :التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500 إلى 2000**.(ترجمة :عبد الوهاب علوب)، ط1،الكويت: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993 ،ص292.

41)كوهين ، روبرت ، ناي. س ، جوزيف (محررين)، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة** ، السعودية : مكتبة العبيكان ، 2005 ، ص32 .

42)ليدل ، ريتشارد ، **توازن القوى في العلاقات الدولية** ، (ترجمة :جهاد عودة) ،دط،دم ن،المكتب العربي للمعارف .

43)محمد فهمي ، عبد القادر ،**الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية (دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري)** ، عمان: الشروق للنشر والتوزيع .

44)المنجرة ، المهدي ، **الإهانة في عهد الميغا إمبريالية** ، ط 5، المغرب : المركز الثقافي العربي ، 2007.

45)المنجرة ، المهدي ، **الحرب الحضارية الأولى** ، ط7 ، القاهرة : مكتبة الشروق ، 1995.

46)المنجرة ، المهدي ، **عولمة العولمة** ، ط2 ، المغرب : منشورات الزمن ، 2011.

47) ميرشايمر، جون ، **مأساة القوى العظمى**، (ترجمة مصطفى محمد قاسم) ،الرياض: النشر العلمي والمطابع،2013 ،ص451.

48)ناي ، جوزيف. س ، **هل انتهى القرن الأمريكي ؟** ، (ترجمة محمد إبراهيم العبد الله) ، ط1 ، الرياض : شركة العبيكان للنشر ، 2016 .

49)ناي ، جوزيف.س ، **مفارقة القوة الأمريكية** ، (ترجمة محمد توفيق البجيرمي) ، ط1 ، الرياض: مكتبة العبيكان ، 2003.

50)ناي، جوزيف. س ، دوناهيو، جون. د ،**الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، (ترجمة محمد شريف الطرح) ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 2002 .

51)ناي، جوزيف. س ، **مستقبل القوة** ، (ترجمة أحمد عبد الحميد نافع) ، ط1 ،القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2015 .

52)نعمة ، كاظم هاشم ،**استراتيجية الهيمنة الأمريكية 1824-1989** . طرابلس،2001.

53)الهرمزي ، سيف ، **مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي** ، ط1 ، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2016 .

54)هنتنجتن ، صامويل ، **صدام الحضارات :إعادة صنع النظام العالمي**. (ترجمة:طلعت الشايب) ، ط2، سطور ،1999 ، ص294.

55)هنتنغتن ، صامويل ، **الإسلام والغرب آفاق الصدام** ، (ترجمة مجدي شرشر) ، ط1 ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1995.

❖ **الأجنبية :**

55. John J.Mearsheimer and Stephen M.Walt ، **The Case for Offshore Balancing** ، Foreign Affairs،Vol.95 No.4(July/August 2018)،pp.70-83،
http://mearsheimer.uchicago.edu/pdfs/Offshore%20Balancing.pdf

56. John J.Mearsheimer،**Realists as Idealists**،Security Studies ،Vol.20No.3(July-September 2011)،pp.424-430.
http://mearsheimer.uchicago.edu/pdfs/Realists-Idealists.pdf

57. John J.Mearsheimer،**The Gathering Storm :China's Challenge to US Power in Asia**، The Chinese Journal of International Politics،Vol.3No.4، http://mearsheimer.uchicago.edu/pdfs/A0056.pdf

58. Lawrece Sondhaus ،and A.James Fuller،**America،War and Power:Defining the state ،1775-2005**،London ،first published،RoutledgeTaylor&francis group، 2007 .

59. Samir Amin،Au-Delà du capitalisme sénile : **pour un XXIe siècle non-américain** ، Paris ،1re édition ، presses universitaire de France ،2002.

➢ **الرسائل الجامعية :**

60.أدمام ، شهرزاد ،"**استخدام القوة العسكرية في المحيط الدولي بعد الحرب الباردة (1990–2006) دراسة حالة المنظور الأمريكي**" ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، 2007 .

61.أوجانة ، عبد الرحمن ، "**الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية 1991–2016** " ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ،2017 .

62.بن أحمد ، نورين فؤاد ، "**الصراع الحضاري بين المفهوم الإسلامي والمفهوم الغربي**" ، رسالة ماجستير في علم الإجتماع الديني ، جامعة الجزائر ،2008.

63.بن يحي ، نبيلة ، "**الفوضى في السياسة الدولية :رهان القوة ومطلب الأمن**" ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 ، 2012 .

64.بوزيدي ، عبد الرزاق ، "**التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط :دراسة حالة الأزمة السورية 2010–2014** " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015.

65.بوشيبة، تركية ، "**تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية وتطبيقاته في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة**" ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2017 .

66.جندلي ، عبد الناصر الدين ، "**انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية**" ، رسالة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ، 2005.

67.حكيمي ، توفيق ، "**الحوار النيوواقعي اللبرالي حول مضامين الصعود الصيني :دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي**" ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2008.

68.ربيزي ، مليكة ، "**المراجعات النظرية لهيكلة النسق الدولي بعد 2011**" ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2017.

69.ريحي ، مصطفى ، "**جدلية القوة والقيم في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة :مسألة الترويج للديمقراطية**" ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية :جامعة الجزائر 3 ، 2017 .

70.عديلة ، محمد الطاهر ، "**تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية :دراسة في المنطلقات والأسس**" ، رسالة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الحاج لخضر-باتنة ، 2015 .

71.فكيك، حكيم ، "**آثار الصعود الصيني وتغير الأدوار الأمريكية على النظام الدولي :فترة ما بعد الحرب الباردة**" ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية،جامعة امحمد بوقرة بومرداس ،2016.

72. مباركية ، منير ، "**صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية**" ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 ، 2016 .

➢ **المقالات والدراسات :**

73.أحمد ، ليليان ، **الهيمنة الأمريكية : 7 نماذج تشرح لك كيف يتم الاغتيال الاقتصادي للأمم** ، 2015/08/22 على الموقع https://tipyan.com/7-models-explain-to-you-how-it-is-killing-nations-economic/

74.إس تشايس ، مايكل ، تشان ، آرثر ، **نهج الصين المتطور إزاء "الردع الاستراتيجي المتكامل"** ، مؤسسة RAND ،2016 ، على الموقع :www.rand.org/t/rr1366.

75.إسماعيل فرج ، شريف مازن ، **توجهات القيادة السياسية الروسية وتطور الدور الروسي في النظام الدولي** ، 2016/07/12 ، http://democraticac.de/?p=33837 ، تاريخ الاطلاع 2018/05/01 .

76.إسماعيل فرج ، شريف مازن ، **توجهات القيادة السياسية الروسية وتطور الدور الروسي في النظام الدولي** ، 2016/07/12 على الموقع http://democraticac.de/?p=33837 ،تاريخ الاطلاع 2018/05/29.

77.أوغانيسيان، ألبرت ، (**الفلسفة السياسية الخارجية لروسيا**)_،2014/01/17 ، تاريخ الاطلاع 2018/05/01

https://lang.interaffairs.ru/index.php/ar/glavnaya/2013-06-30-15-34-2014-01-17-12-06-07 54/item/179-

78.بابييف ، بافل ،**القوة العسكرية وسياسة الطاقة :بوتين والبحث عن "العظمة" الروسية** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات ، ط1 ، 2010 ، على الموقع https://alyassinbooks90.blogspot.com/2018/05/blog-post.html

79.بخوش، سامي ، مزياني ، فيروز ، **المقاربات الاجتماعية في العلاقات الدولية :إشكالية بناء مجتمع عالمي** ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، المجلد 4 ، العدد 6 ، 2014 ، على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36050 ، تم الاطلاع 2018/04/29.

80.بلخيرات ، حوسين ، **استراتيجية الدول الصغرى في مواجهة القوى الكبرى**، 30 أفريل 2017 ، على الموقع :https://eipss-eg.org .

81.بلخيرات ، حوسين ، **مستقبل النظام الدولي رؤية استشرافية بنائية** ، اسطنبول ، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 06 فيفري 2017، على الموقع :https://eipss-eg.org .

82.بلخيرات ، حوسين ، **نهاية الحرب الباردة والتنظير في العلاقات الدولية** ، 08 أوت 2017 ، على الموقع :https://eipss-eg.org .

83.بن الشيخ ، عصام ،"**الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية...دراسة في أدبيات جوزف ناي ، فرانسيس فوكوياما ،زبيغنيو بريجنسكي أنموذجا** .دفاتر السياسة ،م1،عدد15،جوان 2016 ،ص287. https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/11221/1/D1520.pdf

84.بن بعطوش ، فؤاد طارق ، **الحوكمة العالمية والقانون :دراسة في ثلاثية القانون ،الحوكمة والعولمة** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، المجلد 9، العدد17 ، على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28282

85.بن سعيد ، مراد ، **ماذا نعني بالحكم العالمي ؟** ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، المجلد 3 ، العدد 1 ، على الموقع:https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/291/3/1/35851

86.بوليتيك ، وليد ، **المحاورات الكبرى بين نظريات العلاقات الدولية** ، 14 مارس 2017 ، على الموقع https://www.politics-dz.com/threads/almxhaurat-alkbr-bin-nzriat-alylaqat-alduli.6448/#post-12860

87.حكمات ، العبد الرحمن ، **الصعود السلمي للصين** ، مجلة سياسات عربية ، العدد14 ،2015 ، على الموقع :

https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue014/Documents/Siyassat14-2015_Elabdelrahman.pdf

88.حكيمي ، توفيق ، **موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي** ، مجلة المفكر ، العدد12 ، على الموقع : www.univ-biskra.dz

89. حمشي ، محمد ، **المرجعية الفلسفية للاتجاه الماركسي للتنظير في العلاقات الدولية**،http://www.mhamchi.yolasite.com/resources.doc ،تاريخ الاطلاع:2018/04/03.

90.خريف ، سميدة ، **الصعود الصيني في ظل التحديات الجيوستراتيجية بمنطقة آسيا الوسطى** ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، المجلد 6 ، العدد1 ، 2017 ، على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36791 ، تم الاطلاع 2018/05/01

91.راقدي ، عبد الله ،**الجيوبولتيكا والعولمة :في الحديث عن نهاية العولمة** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، المجلد 9، العدد17 ، على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28292

92.رملي ، فهيم ، بوناب ، خولة ، **السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة : دراسة في المنطلقات والفكرية والنظرية** ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، العدد12 ، الجزائر ، 2017 ، http://jilrc.com ، تم الاطلاع بتاريخ 2018/05/01 .

93.ريحان ، وفاء ، **تحديات الهيمنة :مصالح تركيا الاقتصادية والأمنية في أوراسيا** ،المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ،2016/07/06 ، على الموقع : https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/183;thx

94.شقيري ، عماد ، **مقاربة ماركسية للعلاقات الدولية** ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=79853 ،تاريخ الإطلاع:2018/04/03.

95. الشومان ، ممدوح ، **الواقعية الهجومية : المهيمن الإقليمي ومحدودية هيمنته** ، http://a3wadqash.com/?p=284، تاريخ الاطلاع :2018/04/03.

96.عابر ، نجوى ، **معضلة الهويات الاستراتيجية** ، مجلة تاريخ العلوم ، المجلد 4، العدد8 ، على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/article/24168

97.عباس الربيعي ، كوثر ، سالم العلي ، مروان ، **مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية :الاتحاد الأوربي انموذجا** ، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد ، على الرابط https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=45457 تاريخ الاطلاع 2018/05/18 .

98.عبد العاطي ، عمرو ، "**اللاقطبية ":تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية** http://www.siyassa.org.eg/News/1571.aspx، 2011/08/02، تاريخ الاطلاع :2018/04/26.

99.عديلة ، محمد الطاهر ، **الجدل اللبرالي/الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، المجلد 8، العدد15 ، على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/article/45300

100.علاء عبد الحفيظ ، محمد ، **تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة** ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 48 ،2016 ، على الموقع http://www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID=5695

101. عمران ، مسلم ، "**الولايات المتحدة والنظام الدولي : باقية وقد تتمدد** " 2016/11/03 http://alkhaleejonline.net/articles/1478163076198810300 تاريخ الاطلاع 2018/04/23 .

102. غومبرت ، ديفيدس ، بيننديك ، هانس ، **القدرة على الإرغام :مواجهة الأعداء بدون حرب** ، مؤسسة راند ، كاليفورنيا ، 2016 ، على الموقع: www.rand.org/t/rr1000 ، تم الاطلاع على الموقع 2018/04/29 .

103. مجدان ، محمد ، **سياسة روسيا الخارجية اليوم :البحث عن دور عالمي مؤثر** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، المجلد 3 ، العدد 48، 2016 ، على الموقع : https://platform.almanhal.com/Files/2/79234 .

104. محمد العيادة ، عبد الخالق شامل ، **أدلجة القوة العسكرية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي وتطبيقاته الحديثة** ،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية ،على الموقع : https://www.politics-dz.com/threads/dlg-alqu-alyskri-fi-alfkr-/alastratigi-almriki-uttbiqatxa-alxhdith.5072

105. مرزوق ، ياسر ، **قراءة في كتاب الهيمنة أم البقاء سعي أمريكا للسيطرة العالمية** ، جريدة سوريتنا ، https://www.facebook.com/notes/souriatna ،2018/04/17.

106. موسى رياض يعقوب ، مريم ، **تأثير الصعود الروسي على العلاقات الروسية-الأمريكية خلال فترة "بوتينوأوباما"** ،2016/08/05 على الموقع http://democraticac.de/?p=35126، تاريخ الاطلاع 2018/05/29.

107. موسي رياض يعقوب ، مريم ، **تأثير الصعود الروسي على العلاقات الروسية – الأمريكية خلال فترة "بوتين وأوباما"** ، 2016/08/05 ، http://democraticac.de/?p=35126 ، تاريخ الاطلاع 2018/05/01 .

108. نعناع ، عبد القادر ، **الرؤية الماركسية للعلاقات الدولية الراهنة ،** http://falsharq.com/wordpress/wp content/uploads/2006/12 ، تاريخ الاطلاع:2018/04/03

109. هلال ، علي الدين ، « **الشرق الأوسط ...بين التراجع الأمريكي وصعود قوى التغيير في النظام الدولي** » ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد 103 ، المملكة العربية السعودية ، 2016 ، على الموقع :
http://araa.sa/index.php?view=article&id=3612:2015-12-28-07-51-14&Itemid=172&option=com_content

110.الهياجنة ، عدنان محمد حسين ، **قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية :تحليل امبيريقي 1990-1997** ، مجلة العلوم الإجتماعية ، المجلد 29 ، العدد 2 ، 2001 ،على الموقع https://www.politics-dz.com/attachments/qdaia-alylaqat-alduli-bin-aluaqyi-ualyalmi-txhlil-mbriqi-pdf.8961/

111. ويكلوسكي ، جاك ، **الواقعية المعاصرة والسياسة الخارجية لروسيا الاتحادية ،** https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/291/7/1/35743 ، تاريخ الاطلاع 2018/04/29.

الفهارس

فـــهرس الأشكـــــال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أبعاد السياسة الدولية عند " هانس مورغانثو "	20
02	العلاقة بين توزيع القوة واستقرار النظام الدولي	21
03	أهداف سياسة الهيمنة	22
04	مؤسسات العولمة الدولية	25
05	العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة	26
06	علاقة النظام الرأسمالي الاحتكاري بنشوب الحروب " الاستعمار "	27
07	احتمالات الصدام بين الحضارات لـــــ" هنتنغتن "	28
08	المحاور الكبرى للصراع الحضاري بين الحضارة الإسلامية والحضارات الإفريقية والغربية والهندية والأرتدكسية	30
09	الصراع الحضاري بين الكونفوشيوسية والحضارتين الغربية والهندية	30
10	نظرية " علاقة المركز بالمحيط "	69
11	علاقات التفاعل بين القوى الفاعلة في النظام الدولي الجديد	80
12	معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع في كل من الولايات المتحدة والصين : معدلات نمو سنوية في الفترة 2014-2030	90

فـــهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	العلاقة بين عدد القوى الكبرى وتفاعلاتها وبنية النظام الدولي	21
02	أشكال الإمبريالية عند " غالتينغ "	23
03	ترتيب الدول حسب محددات القوة	55
04	التفاوت بين بعض القوى الصاعدة وأمريكا في نمو الناتج المحلي	79
05	فارق نسب النمو لحجم التطور في الاقتصاد الصيني	87
06	عضوية الصين في المنظمات الإقليمية	87
07	عضوية الصين في المنظمات الدولية والعالمية	88
08	عضوية الصين في البعثات الأممية	90

فـــهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	أهم القوى الاستعمارية في أقصى مد توسعي لها	24
02	المد التوسعي لألمانيا النازية " هتلر "	48

03	التوسع الاستعماري الياباني	52
04	الامبراطورية السوفياتية	50
05	خريطة أوراسيا	57

الفهرس العـــــام

مقدمة :.....	09
الفصل الأول :ماهية الهيمنة ومستقبل النظام الدولي	16
تمهيد :.....	16
المبحث الأول :ماهية ظاهرة الهيمنة :دراسة تاريخية لغوية اصطلاحية	17
المبحث الثاني : أسباب ظاهرة الهيمنة في العلاقات الدولية ومظاهرها.....	20
المبحث الثالث : نتائج وانعكاسات ظاهرة الهيمنة على الصراع الحضاري للأمم	26
المبحث الرابع : محاولات المجتمع الدولي للدفاع عن مفهوم "الحكومة العالمية" صراع الهيمنة مع فكرة التعددية القطبية	32
خلاصة الفصل الأول :.....	35
الفصل الثاني :الهيمنة ومناهضة الهيمنة : دراسة مقارنة لفكر بريجنسكي وتشومسكي انموذجا	37
تمهيد :.....	37
المبحث الأول : جذور صراع فكرتي بريجنسكي وتشومسكي حول الهيمنة الامبريالية.....	39
المبحث الثاني : فكرة الهيمنة والهيمنة الإقليمية بين القوى الكبرى :نماذج مقارنة لفكر (هتلر، جوزف ستارين، الاستعمار الياباني).....	45
المبحث الثالث : منهج زبيجنيو بريجنسكي للهيمنة الأمريكية:التنظير لمأسسة القوة والسيطرة والنفود.....	53
المبحث الرابع : منهج نعّوم تشومسكي لمناهضة الهيمنة:التنظير لمقاومة ورفض ومناهضة الهيمنة والعولمة.....	60
خلاصة الفصل الثاني :.....	66
الفصل الثالث :مستقبل النظام الدولي في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية والضغط الصيني والروسي	68
تمهيد :.....	68

المبحث الأول : التوجهات التدخّلية والاستعمارية الأمريكية عبر العالم.....	69
المبحث الثاني : سيناريو استمرار الهيمنة الأمريكية أحادية القطبية.....	74
المبحث الثالث : سيناريو الصعود الصيني والروسي والتعددية القطبية.....	79
خلاصة الفصل الثالث :.....	92
الخاتمة :.....	94
قائمة المراجع :.....	97
فهرس الأشكال :.....	108
فهرس الجداول :.....	108
فهرس الخرائط :.....	108
الفهرس العام :.....	109